جامعة يحي فارس – المدية –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر [الآثار وسبل المواجهة]
[2014/1990]

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين :

❖ رسول أنيسة
❖ لعجال فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:

❖ غزازي عماد

السنة الجامعية 2015 – 2016

شكر وتقدير

نحمد الله مالك الملك على كمال الصورة، نحمد المنان لمنه علينا بالصحة، نحمد الوهاب على نعمة العقل، نحمد ذا الجلال والإكرام على كرمه علينا بالإسلام، نحمد المهيمن على إنعامه علينا بأساتذة هم أئمة العلم والمعرفة، جازاهم الكافي كل خير عنا وعن كل عقل أرشدوه ونوروه.

نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذنا، **"الأستاذ المشرف الدكتور عماد غزازي"** الذي تفضل بقبوله عناء التوجيه والإشراف علينا، والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته العلمية والمنهجية القيمة، فله منا جزيل الشكر والتقدير و بارك الله فيه.

كما لا يفوتنا أن ننوه بالذين كان لهم الفضل سواء من قريب أو من بعيد، و بالامتنان على ما قدموه لنا من المعونة و المساعدة و النصح و المشورة، مما كان له الوقع الحسن على قلوبنا، والحرارة الكبيرة التي غذت إرادتنا للخروج بهذا العمل المتواضع والبسيط، فلهم جميعا نقدم كلمة شكر ونخص بالذكر **"الأستاذ الدكتور بن قيدة مروان"**

كما نشكر الشكر الجزيل كل أساتذة جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية ،و كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع.

بسم الله الرحمن الرحيم

أفتح بحمده الكلام، وبحمده أفض ما جرت به الأقلام، أحمده على توفيقه لإتمام هذا البحث سبحانه.

إلى من ذكرت في القرآن منزلة عند الرحمن، ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب الحياة بحبها، وكانت لي عونا وصدرا حنونا وقلبا عطوفا. أقول لك بصوت حر وكل الإخوان أحبك عدد ما في الأرض من إنس وجان أحبك وتحنونني فيك اللغة واللسان. فدمت لي يا أمي في الحياة شريان دمت لي يا وطن كل الأوطان أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى كل من كلله الله بالمهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار والعمل بلا افتخار... أرجوا أن يمد الله في أمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز أطال الله في عمرك.

إلى دفئ البيت وسعادته...إلى من يسري حبهم في عروقي أخواتي العزيزات بشرى، إيمان، رزيقة، آية، سندس. إلى لؤلؤتي قلبي أخي العزيز محمد خليل وعبد المعز صلاح الدين، والى خالي العزيز خالد.

إلى من جعل الأوراق المبعثرة مذكرة منظمة يروق لناظرها قراءتها إلى من أحاط بوقته ووفائه صاحب بيت المستقبلي القريب إن شاء الله سليم.

إلى أحب الناس إلي، الذين قيل فيهم "رب أخ لك لم تلده أمك" صديقاتي وأخواتي العزيزات: نورة، خيرة، حياة، مليكة، نصيرة، زهراء، فاطمة.

إلى من أحببتها وشاركتني في إعداد هذه المذكرة التي أسأل الله عزوجل أن يجعل صداقتنا نبراس حياتنا كلما ذبلت سقيت بماء الجنة فتفتحت وفاح عطرها، أنيسة.

إلى أخي العزيز عبد النور الذي كان سندي الواقي في مشواري الدراسي. إلى كل من لم تسعهم مذكرتي ولكن تسعهم ذاكرتي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

فاطمة الزهراء

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وأنا اجني ثمرة جهدي هذه أهديها إلى:

إلى من أعتبرها كل شيء في الوجود، إلى التي كانت ومازالت وستكون رمز كل شيء جميل، رمز الحنان والعطف التي طمأنتني بشأن الغد المجهول، إلى الصدر الحنون إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إليك يا من لم أجد العبارات لوصفك، وإحصاء فظلك، يا من تحملت أشواك السنين لتفرش لي طريقا مليئا بالورد والحنين، نعم إليك يا سندي يا تاج رأسي ومفخري باقرة عيني إليك يا حبيبي يا أبي، أطال الله في عمرك.

إلى أغلى الناس في الحياة، مرشدي في المتاهات، فكان لي ردع الأمان من غدر الزمان، أخي فاتح دون أن أنسى زوجته أمال وبرعم البيت ابنهما براء.

إلى البريئة الصادقة ذات الإحساس المرهف، إلى التقية النقية ،إلى الملاك الطاهر إلى صديقتي ورفيقة عمري، إلى أختي وحبيبتي، أمينة الغالية دون أن أنسى زوجها محمد.

إلى الرائع أخي عبد الحق، وإلى حبيب قلبي المدلل،المشاغب المشاكس أخي عبد الرحمان.

إلى أخي ورفيقي ومساندي ابن خالتي عاشور، إلى كل من يحمل لقب العائلة وأخص بالذكر خديجة.

إلى التي قاسمتني مشقة واجتهاد الدراسة...إلى التي قضيت معها أجمل الأوقات إلى التي وجدت فيها الأخت والصديقة والرفيقة، إليك يا صديقتي الغالية"فاطمة الزهراء".

إلى اللواتي يستحققن أن يكن نموذج الصديقات ولا تكفيهن الكلمات صديقاتي: أمال، عفاف، نصيرة، نورة، خيرة

إلى كل أصدقائي و زملائي الذين عرفتهم في مشواري الدراسي، وأخص بالذكر سيد علي، أمين، وكمال.

إلى كل من أضاف طعما لحياتي ومن وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أنيسة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وانعكاساته على الاقتصاديات المختلفة، مع إشارة خاصة للآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014)، وإجراءات مواجهة تلك الآثار.

وقد توصلت الدراسة إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال عدة أنشطة، الأمر الذي ترتب عليه آثار سلبية على مستوى مختلف التغيرات والتوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد الجزائري، السوق السوداء، السوق الموازية.

مقـــدمة عـــامة:

تعاني معظم دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصادياتها، تتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد غير الرسمي على أن هذه الظاهرة تشترك فيها كل دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء، ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد. سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد غير الرسمي.

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من أقدم الظواهر إلا أن الاهتمام بها زاد في فترة السبعينات من القرن الماضي، حيث ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات والموارد سوف تتحول اقتصاديات البلدان المتخلفة إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصاديات المتخلفة، مادام الاقتصاد الرسمي ينموا بسرعة، ولم تختفي مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بل ازدادت انتشارا.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أو المشروعة ولكنها غير مسجلة رسميا ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما نراه في اقتصاديات البلدان النامية التي ازداد انتشار هذه الظاهرة فيها بشكل كبير يدعوا إلى تدارك خطورة الوضع.

الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية، قد عانى في مختلف مراحل تطوره من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وقد برزت هذه الأخيرة بصفة واضحة ومخيفة خلال المرحلة الانتقالية، حيث قدرت قيمته بما يقارب 30% من الناتج الداخلي الخام بناءا على تقديرات عالمية صادرة عن صندوق النقد الدولي،[1] وتميزت هذه المرحلة بضعف دور الدولة في المجال الاقتصادي، وانتشار البطالة وضعف مداخيل الأفراد، مما أدى إلى تراجع مستوى المعيشة، كل هذا وأسباب أخرى مهدت الطريق لانتشار ونمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. ورغم التصحيحات المتعاقبة والإجراءات القانونية والتحفيزات الممنوحة للاقتصاد الرسمي لازال الاقتصاد غير الرسمي يتميز باتساع حجمه واحتوائه للعديد من الأنشطة التي تولد دخولا ضخمة، ويترك أثارا يصعب تجاهلها. فالاقتصاد غير الرسمي من الظواهر المعقدة التي تضم كثيرا من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى كثير من الدراسة والتحليل.

[1]- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، دورة عادية سبتمبر 2004، ص،ص،41-43.

وانطلاقا مما سبق تتبلور معالم الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

فيما تتمثل الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري ؟

وحتى يتسنى لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الآثار الاقتصادية الناجمة عن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي؟
- هل يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟
- ماهي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي سبل مواجهته؟.

1. فرضيات البحث:

- ✓ تعتبر الآثار الناجمة عن الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية ولا توجد أي آثار إيجابية.
- ✓ لا يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل دقيق نظرا لسريته وخفاءه في مختلف المجالات.
- ✓ تعتبر الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في التسعينات السبب الرئيسي وراء انتشار ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي فيها.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة الجزائرية بسبب التهرب الضريبي، ومن بين الحلول التي يمكن مراعاتها هي تقديم الدولة إعفاءات وتراخيص في بعض النشاطات.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات دول العالم وصعوبة قياسها، مما يجعلها قابلة للملاحظة والدراسة العلمية والتحليل لتكون النتائج المتوصل إليها بمثابة معايير لفهم أسباب التوجه لممارسة هذه الظاهرة.
- تشخيص الدور الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي، ومدى إمكانية اتخاذه كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي عجز فيه الاقتصاد الرسمي على خلق فرص عمل كافية لجميع البطالين، وبالمقابل أخذ الأنشطة غير الرسمية لهذا الدور بشكل تلقائي وفعال.

- عدم وجود دراسات كثيرة حول الموضوع، مما حفزنا على اختيار هذا البحث خاصة وأن الظاهرة محل الدراسة معاشة يوميا في واقعنا.
- قضية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي، نظرا لكبر حجم الأنشطة غير الرسمية وأن احتواءه يؤدي إلى آثار إيجابية.
- تدعيم البحوث في الميدان.

3. أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحديد الأسباب الرئيسية لنمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
- ✓ دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وتقدير قيمته التي أصبحت تشكل خطرا على الاقتصاد الكلي.
- ✓ معرفة السبل الكفيلة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والحد من خطورة الآثار التي تترتب عليها.

4. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم استخدام الأساليب التالية:

- ✓ **الأسلوب الوصفي التحليلي**: حيث تناولت الدراسة التعريفات المختلفة والمفاهيم الأساسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مع التطرق لعناصرها المختلفة ودراسة الأسباب الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية التي أدت إليها. كما تناولت الدراسة مختلف طرق قياس الظاهرة وآثارها على الإطار الرسمي وسبل مواجهتها.
- ✓ **الأسلوب الإحصائي القياسي**: اعتمدنا على المقاربة التحليلية وذلك باستعراض المناهج والنماذج المحللة لهذه الظاهرة وتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم عامة والجزائر خاصة. مدعمين ذلك بأرقام وجداول إحصائية.

5. حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا هذه، جعلت حدوده تعرف ثلاث أبعاد، وهي على التوالي:

- **الحدود الموضوعية**: تتمثل في إبراز آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاديات النامية بصفة عامة وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
- **الحدود المكانية**: تتركز بشكل كبير في الجزائر من خلال دراسة حالتها، مع التطرق إلى حالات الاقتصاديات النامية والمتقدمة والتي تمر بالمرحلة الانتقالية.
- **الحدود الرمانية** : في الجزء النظري كان مجال الدراسة من بداية السبعينات إلى الوقت الراهن، أما بالنسبة لدراسة حالة الجزائر فقد حددنا فترة الدراسة بالمدة الزمنية الممتدة من (1990-2014)، وسبب هذا الاختيار هو كون سنة 1990 هي بداية بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وسنة 2014 هي الأحدث من حيث الإحصاءات التي كان بإمكاننا الحصول عليها للقيام بهذه الدراسة.

6. الدراسات السابقة:

لقد اهتم الكثير من الباحثين بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ومدى تأثيرها على الاقتصاد الرسمي، فنذكر منها:

- دراسة (**Bruno.Lautier, 1994**)[1]: قام بعدة دراسات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي في بلدان العالم الثالث، وبنوعية العلاقة الموجودة بين هذا الاقتصاد والدولة .وقد استخلص في الأخير بأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن يكون كبديل للاقتصاد الرسمي في توظيف اليد العاملة لكونه يتميز بعدم الاستقرار.
- دراسة (علي بودلال 2007):[2] اهتمت بالتقييم الكلي بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وضع نموج يمكن من تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

[1] - bruno LAUTIER «**L´économie informelle dans le tiers monde**» Edition la Découverte، Paris، 2004.

[2] – علي بودلال، تقييم **كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2007/2006.

- دراسة (ملاك قارة 2010):[1] اهتمت بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فتوصلت في هذه الدراسة إلى خطورة هذا الوضع لأن الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدته ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المخيفة، مما يستلزم إعادة البحث في الإختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري والتي ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة.
- دراسة (بناصر بوجرفة 2014):[2] اهتمت بتحديد طبيعة العلاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي، و تعتبر هذه الدراسة أولى الدراسات الاقتصادية، بحيث توصلت إلى أن العلاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تكون موجبة ومعنوية لفترة واحدة أو فترتين في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فلا توجد علاقة سببية بينهما.
- دراسة (حورية بورعدة 2014):[3] اهتمت بموضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع دراسة حالة سوق الصرف الموازي توصلت إلى أنه رغم القرارات الصادرة لمحاربة الأسواق الموازية إلا أنها لا تزال منتشرة وأمام أعين الأمن، وذلك نظرا لعدم تزويد هؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي بالبديل الذي يزودهم بلقمة العيش.
- دراسة (علي عزوز 2015):[4] اهتم بتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي بالجزائر، حيث خلص إلى أن عملية مكافحة ظاهرة النشاطات الخفية لا تتم إلا من خلال احتوائها عن طريق اجتذاب هذا الاقتصاد إلى حصن مجتمع الاقتصادي الرسمي.
- دراسة (مروان بن قيدة 2016):[5] اهتمت بموضوع تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، فخلصت إلى أن التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين لا ينبغي أن يكون بالسياسات المضادة، وإنما من خلال المعرفة الدقيقة لخصائص هذا الأخير والشرائح الاجتماعية التي ترتاده.

---

[1]- ملاك قارة، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عروض ومقارنة وتجارب: المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، (غير منشورة)، 2010/2009.

[2]- بناصر بوجرفة، **علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، اقتصاد التنمية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة) 2014/2013.

[3]- حورية بورعدة ، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، (غير منشورة)، 2013-2014.

[4]- علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015.

[5]- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2016/2015.

7. **صعوبات الدراسة:** من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بالدراسة:

- ✓ اتساع نطاق الموضوع أدى إلى صعوبة الإلمام به من كل النواحي.
- ✓ قلة الإحصاءات الخاصة بالظاهرة في الجزائر، وفي حال وجودها فهي إحصاءات مختلفة ومتضاربة.
- ✓ عدم تمكنا من الحصول على إحصاءات الظاهرة بعد سنة 2014.

8. **هيكل البحث:**

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي، من خلال أربع مباحث، يتضمن المبحث الأول نشأة وماهية الاقتصاد غير الرسمي ومختلف التعاريف والتسميات المطلقة عليه، ويختص المبحث الثاني في إظهار أسباب تنامي هذه الظاهرة، أما المبحث الثالث فتناول المظاهر والأشكال المختلفة لها، وختمنا الفصل بالمبحث الرابع والمتمثل في طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي.

يتعرض الفصل الثاني إلى آثار الاقتصاد غير الرسمي وسبل معالجته مع عرض تجارب بعض الدول، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي والسبل الكفيلة لمواجهته، أما المبحث الثالث فتضمن دراسة تجارب بعض الدول (تونس، مصر، العراق) في تعاملهم مع الاقتصاد غير الرسمي.

يختص الفصل الثالث في دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، إذ تضمن المبحث الأول واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لننتقل في المبحث الثاني إلى دراسة حجم هذه الظاهرة على مستويات مختلفة منها، حجمها على مستوى الناتج المحلي الخام وعلى مستوى التشغيل، وتطرقنا أيضا إلى الأسواق غير الرسمية ومدى انتشارها في الجزائر، وختمنا هذا البحث بدراسة مختلف الآثار الناجمة عن هذا الاقتصاد وتقديم بعض الحلول المقترحة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

تمهيد الفصل:

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في معظم دول العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية نظرا لصعوبة تحديد دائرته بدقة.

وانطلاقا من ذلك يتعين من الضروري الاستعانة بأفكار وآراء ووجهات نظر الفاعلين والخبراء كل في مجالاته، من أجل ضبط كل فروع الاقتصاد غير الرسمي وتشبعاته (القطاع الخفي، غير المراقب، العمل في السوق السوداء، الموازي، غير الشرعي، غير القانوني، الاقتصاد غير المصرح به، النشاطات غير الرسمية...) وكذا لتوضيح مختلف المصطلحات المرجعية والمصادر الأساسية المغذية لهذه الآفة، وكذا عامل انتشارها في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل تحديد جذور الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاديات الوطنية، وتوضيح دائرته رغم اختلاف الإيديولوجيات ودرجات التقدم الاقتصادي في الدول.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، بحيث يتضمن المبحث الأول نشأة وماهية الاقتصاد غير الرسمي، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وفي المبحث الثالث إلى مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي، أما المبحث الرابع فخصصناه لمختلف طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي.

المبحث الأول: نشأة وماهية وخصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي

قبل التطرق إلى ماهية وخصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي، نشير إلى أن هذا الأخير سبق نشأة الاقتصاديات الرسمية المنظمة، باعتبار أن الأفراد كانوا يعيشون في جماعات تعتمد على المقايضة التي لا تحتاج إلى ترخيص من طرف الدولة و التي لا تطالبها بسياسات حمائية.

المطلب الأول: نشأة ظاهرة الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي وتسمياته المختلفة

أولا: الاقتصاد الرسمي وحدود التحليل الاقتصادي الكلي[1]

يعبر الاقتصاد الرسمي عن قطاع الأجور والدفعات الشهرية للرهون العقارية، والمعدلات الصافية للائتمان، والالتزام اتجاه السلطات الضريبية، والواجبات المنتظمة، وغطاء الصحة الجيدة، والمساهمات في صناديق التقاعد، والرسوم المدرسية، والعطلات الصيفية. لكن العامل الوحيد الذي يجعل أسلوب الحياة هذا رسميا يكمن في التنظيم والترتيب، وهو إيقاع متوقع غالبا ما يكون مضمونا.

- **علم الاقتصاد**: هو العلم الذي يدرس العلاقة ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية، لإشباع الحاجات البشرية. ويعتمد على مرحلتين:
  - مرحلة تحليل النشاط البشري واكتشاف قواعده فيما يخص إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات الاقتصادية في شكل سلع أو خدمات.
  - تحديد قواعد ووسائل تسيير وإدارة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- **النشاط الاقتصادي**: هو إنتاج وتوزيع واستهلاك للخيرات والخدمات لإشباع حاجات البشر، اعتمادا على ربط العلاقات بين الأفراد، ويهدف للوصول إلى أعلى درجة في إشباع الحاجات بأقل نفقة من العمل والجهد البشري، ويعتمد هذا المبدأ على عدم التبذير، ويرتبط النشاط الاقتصادي بـ:
  - وجود نظام للأسعار يحدد استخدام الموارد النادرة واستهلاك الخيرات.
  - وجود نظام للملكية مضمون من طرف أجهزة سياسية مثل الدولة.

وبالتالي يحتاج النشاط الاقتصادي مهما كان وأينما وجد إلى تشريع تطبقه وتشرف عليه الدولة، ويقوم النشاط الاقتصادي على: الأفراد، المؤسسات، الهيئات الجماعية مثل الإيرادات أو المنظمات، ويعتمد على نوعين من التحليل:

[1]- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 24-26.

- التحليل الجزئي وموضوعه نشاط الأفراد والمنشآت الفردية.
- التحليل الكلي وموضوعه نشاط المجتمع ككل.

➢ **مشاكل التحليل الكلي:**

يواجه التحليل الكلي عدة مشاكل منها:

- معرفة معطيات النشاط الجزئي وإدماجها.
- وجود ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، حيث أن أنشطته غير واردة في مجتمعات الإنتاج المختلفة.

ثانيا: نشأة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات لوجدنا أن بروز الاقتصاد غير الرسمي سبق الاقتصاد الرسمي والدولة في حد ذاتها، حيث أن في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة، لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها، بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، وبين الأفراد من ناحية أخرى، حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية، وبالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي.

لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الأفراد، أصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة.

وهنا ظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها، وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي.[1]

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وبعد تعدد وظائفها وتزايد نفقاتها، كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية، وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية، بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة إلى الضريبة حيث يتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، وان أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاط غير قانوني يعاقب عليه القانون.

[1]- عبد الكريم بريشي ، **الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2007، ص3.

وكما هو معروف أن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم الربح، لكن القوانين والعراقيل التي فرضتها الدولة صعبت أو بالأحرى أنقصت من ربح الفرد، وهذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتواجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرية أو سرية. وهكذا ظهر ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي.[1]

ومن هذا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها.

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT في كينيا سنة 1972 حول التشغيل. ولكن في الحقيقة إن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كان قد استخدم سنة قبل ذلك من طرف الاقتصادي « krith.HART » أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة (SUSSEX)، وكان يدور موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا، ولكن لم تصدر إلا في سنة 1973.[2]

ومن النتائج المستخلصة من طرف BIT في تقريره حول التشغيل في كينيا هي كالآتي:

– في بلد مثل كينيا والتي هي في طريق النمو، المشكل الرئيسي للتشغيل لم يتمثل في البطالة وإنما في وجود عدد كبير من الفقراء الذين يعملون في نشاطات وخدمات لم تكن معروفة وغير مسجلة، وغير منظمة ولا توجد حماية اجتماعية على هذه النشاطات والخدمات لدى السلطات العمومية. وقد أطلق على هذه النشاطات والخدمات مفهوم "القطاع غير الرسمي".

أظهرت هذه الظاهرة عجز القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة والخدمات على توفير فرص العمل و مداخيل كافية ليد عاملة في تزايد مستمر وسريع ناتج عن النمو السكاني الكبير. ومن هذا التاريخ أصبح استعمال الاقتصاد غير الرسمي بصفة كبيرة بعدما أعطيت له الصيغة الرسمية من طرف المكتب الدولي للعمل BIT سنة 1972.[3]

---

[1]- حورية بورعدة ، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، (فير منشورة)، 2013-2014، ص، ص 14-15.

[2]- informel income opportunieties and the structure of urban employment in **"journal of modern African studies"**.15 نقلا عن:حورية بورعدة ، مرجع سابق، ص

[3]- حورية بورعدة، المرجع نفسه، ص 16.

ثالثا: التسميات المختلفة للاقتصاد غير الرسمي[1]

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-charles WILLAR 1989،[2] في الجدول التالي:

جدول رقم (1_1): المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

الاقتصاد غير المراقب.	الاقتصاد غير الرسمي
الاقتصاد المخبأ.	الاقتصاد غير المصرح به
الاقتصاد التحتي	الاقتصاد المغمور.
الاقتصاد الخفي	اقتصاد تحت الماء.
الاقتصاد الثانوي.	الاقتصاد الموازي
الاقتصاد المزدوج.	الحكم الذاتي للاقتصاد.
الاقتصاد الغامض.	الاقتصاد الرمادي.
الاقتصاد الأسود	الاقتصاد الهامشي
الاقتصاد غير المنظم.	الاقتصاد غير المرئي
اقتصاد الظل.	المضاد الاقتصاد
الاقتصاد غير الرسمي	الاقتصاد غير القانوني
	الاقتصاد غير المسجل

Source :D'après Jean-charles WILLARD «L'économie souterraine dans les comtes nationaux»,revue Economie et statistiques N 226, Novembre 1989.

ويمكن تقسيم ما استخدم من المصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة أنواع :[3]

[1]- تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد، وقد لخصها الاقتصادي فيما يلي: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير المصرح به، اقتصاد تحتي، اقتصاد خفي، اقتصاد سري، اقتصاد الأبواب الخلفية، الاقتصاد اللانظامية، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي.

[2] -bruno LAUTIER, Source précédent , Paris، 2004، p,12.

[3]- عاطف وليم اندراوس ،"**الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص12.

المجموعة الأولى:

تشير المجموعة الأولى إلى **مفهوم السرية:** أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها: اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي Economie sous-marine، اقتصاد أسود Economie noire، اقتصاد سري Economie cache، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economie souterraine.

وتعطي التسميات السابقة انطباعا بان أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة، كما تشير للطبيعة السرية لها، لكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية.

فمثلا بالنسبة للأنشطة غير المشروعة فتتمثل في الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والدعارة، والقمار، والتهريب والاحتيال...

بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلن عنها للسلطات الحكومية فتتمثل مثلا في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنها، الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها، التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين

المجموعة الثانية:

تشير المجموعة الثانية إلى **مفهوم اللانظامية:** توحي تلك المجموعة بلا نظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لهذا المفهوم: الاقتصاد غير الرسمي Economie non officielle، الاقتصاد اللانظامية، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم. هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة، بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة، والباعة المتجولون، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية، لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة.

المجموعة الثالثة:

تشير المجموعة الثالثة إلى **العلاقة بالاقتصاد الرسمي:** من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي Economie Parallèle ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد

مفاهيم هذه المجموعة باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

إن تحديد تعريف معين للاقتصاد غير رسمي يتوقف أساسا على الزاوية التي ننظر منها لهذا الاقتصاد وعلى الإيديولوجية التي تتبناها الدولة.

– يعرف سميث فليبس (**Smith Philip**) الاقتصاد غير رسمي على أنه " إنتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام"[2].

– يعرف فيتو تانزي (**vito tanzi**) الاقتصاد غير رسمي على أنه "مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجوع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية"[3]

– يعرف **مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة** (C.S.O) الاقتصاد غير رسمي على أنه "مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية والمناط بها عادة في وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي"[4]

– تعريف **صندوق النقد الدولي**: تعرف أدبيات صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي كالآتي "يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة .ومن ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية..."[5]

---

[1]– عاطف وليم اندراوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2]– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص15.

[3]– فيتو تانزى، **الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها**، مجلة التمويل والتنمية، عدد4، ديسمبر1983، ص10.

[4]– عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكر ، ص 15 .

[5]– فريدريك شنا يدر، دومينيك إنستي :**الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 31 ، مارس2112 صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص (2نسخة إلكترونية)، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 19:15، متاح على الرابط:
> http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf<

- تعريف **مفوضية الاتحاد الإفريقي**: يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقم (LSC/EXP4(IV على أنه" يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية و المر دودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة. ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية . ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حد سواء ويشير أيضا إلى العمل غير المتضمن في نظام التنظيم العادي.[1]

وعليه يعتبر الاقتصاد غير الرسمي:مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة، لذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أحيانا بالأنشطة السوداء والخفية وغير النظامية، وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، كما يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مختفية، في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات، لا توظف أجراء بصفة دائمة، ولكن بصفة مؤقتة، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية، وهذا التعريف يعود إلى نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة.[2]

المطلب الثالث: خصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات غير الرسمية

من التعاريف السابقة يمكن أن نحدد ونحلل أهم خصائص الاقتصاد غير الرسمي من جانبين جانب كلي والآخر جزئي.

أولا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بخصائص معظمها سلبية وبعضها ايجابية، ومن أهمها ما يلي:[3]

- **لا يطبق معايير العمل اللائق**: مقارنة بالاقتصاد المنظم، يتسم الاقتصاد غير المنظم بمواطن عجز حادة في تطبيق معايير العمل اللائق ونسبة ليست قليلة من الفقراء العاملين فيه.

---

[1]- رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،بسكرة، الجزائر، (غير منشورة)، 2011-2012، ص 13.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2003، ص 145.

[3]- نزيه عرمان، **الاقتصاد غير المنظم (المفهوم، الخصائص، الإدماج)**، وزارة العمل، يناير 2015، ص، ص 14- 15.

- **مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:** تتضح أهمية الاقتصاد غير المنظم، في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية .فعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لهذه المساهمة إلا أنه يتم إعطاء تقديرات لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تستند إلى المسوح الميدانية .وفي هذا السياق، ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج الداخلي الإجمالي تتراوح ما بين 5 % و35% للعديد من البلدان النامية.[1]

- **منشآته غير منظمة :**لا يوجد تسجيل لمنشآت هذا القطاع في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها، وبالتالي تتحرر هذه المنشآت من القيود القانونية والتنظيمية والمحاسبية والضريبية المتعلقة بالتشغيل والإنتاج والتسويق أمام الجهات الحكومية.

- **منشآته صغيرة الحجم :**يتميز هذا القطاع بصغر حجم منشآته وحجم العمالة فيها (عمالة مؤقتة أو دائمة، بأجر أو بدون أجر)مقارنة بمثيلتها في القطاع المنظم.

- **مشاريعه تبدأ برأس مال صغير: :**تتسم منشآت هذا القطاع بصغر ومحدودية رأس المال المستثمر فيها عند بدئها العمل في هذا القطاع، سواء كان رأس المال عبارة عن أصول ثابتة أو متداولة أو كليهما.

- **تمويله ذاتي(غالبا)**: المنشآت غير النظامية صعوبة في تمويل مشاريعها عبر القنوات الرسمية للتمويل، مما أدى إلى ضعف قدرة المشروعات غير المنظمة على التوسع والتنوع من ناحيتي حجم رأس المال وحجم العمالة.

- **قطاع مرن :**يمتاز القطاع غير المنظم بسهولة دخول الأفراد إليه وخروجهم منه لمرونته وسرعة انتشاره في مختلف المناطق الحضرية والريفية داخل الدولة من جهة، ومحدودية متطلبات بدء النشاط فيه ماديا وبشريا وعلميا من جهة أخرى، مما يجعله يتمتع بقدرة عالية على استيعاب العمالة في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يغطيها هذا القطاع.

- **انخفاض تكلفة فرصة العمل :**بشكل عام، تتميز العمالة في هذا القطاع بتدني مهاراتها وتأهيلها، وبالتالي تقل تكلفة التأهيل لفرصة العمل في هذا القطاع عن مثيلتها في القطاع المنظم.

- **يشغل النساء والأطفال :**نتيجة لاعتماد أصحاب العمل في هذا القطاع للأجور منخفضة أو العمالة العائلية، يعتبر هذا القطاع ملاذا خصبا لتشغيل النساء والأحداث والأطفال في ظل ظروف وشروط عمل لا

[1]- علي بودلال، **"القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري" دراسة تحليلية تقيمية للفترة (2000-2010)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65 ، 2014، ص07.

تتوافق مع القانون ومعايير العمل اللائق، حيث يفتقر العمل فيه إلى تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية، وعدم توفير حماية اجتماعية للعاملين فيه.

- **ندرة استخدامه للتكنولوجيا في الإنتاج :**في الغالب، منشآت القطاع غير المنظم هي منشآت فردية وصغيرة، يغلب عليها اعتمادها على التشغيل اليدوي، وبالتالي تدني أو انعدام استخدام التكنولوجيا لعدم احتياجها إلى معدات أو أدوات معقدة أو مكلفة.

- **لا يوفر إحصاءات شاملة ودقيقة :**من الصعب وضع حدود واضحة لقطاع الاقتصاد غير المنظم لطبيعته الهلامية، مما يؤدي إلى عدم توفر بيانات أو معلومات دقيقة عن هذا القطاع، وبالتالي يغلب عدم ظهور مؤشراته في الإحصاءات الرسمية.

- **الربحية المرتفعة :**يمكن القول إن الاقتصاد غير المنظم أكثر إدرارا للربح من الاقتصاد المنظم، نتيجة لاعتماده مبدأ" أقل التكاليف الإنتاجية مقابل أعلى الأرباح الممكنة"، فهو غالبا ما يكون خلف رواج السلع والبضائع غير القانونية أو الرخيصة أو المهربة أو المقلدة لمنتجات ماركات معروفة في السوق المحلية، دون الاكتراث لمدى صلاحيتها أو مدى ضر رها على المستهلك من جهة، ومدى تأثير ذلك على ربحية المنشآت المنظمة من جهة أخرى.[1]

ثانيا: مكونات الاقتصاد غير الرسمي

من بين تعقيدات الاقتصاد غير الرسمي أنه يتألف من تركيبة معقدة من الشرائح تختلف باختلاف المكان والنوع والسن، ما يجعل من تحليل مكوناته لفهم من يعمل فيه بطريقة مناسبة أمرا ضروريا. وقبل معرفة من يعمل في الاقتصاد غير الرسمي سيتم التطرق بداية إلى العمل و ظروفه في الاقتصاد غير الرسمي ثم تمثيل النساء والشباب فعمالة الأطفال التي تميز الاقتصاد غير الرسمي.

1- العمل في الاقتصاد غير الرسمي

يمثل عمال الاقتصاد غير الرسمي أكثر من نصف العمالة في البلدان النامية، بأجر منخفض و من دون عقود توظيف أو منافع اجتماعية ، لكنهم يمثلون القطاع الأكثر ديناميكية في الاقتصاد. إن الزيادة الكبيرة في عدد العمالة غير الرسمية يجعل الأمر أكثر إلحاحا وضرورة لوضع سياسات عامة محددة بهدف ليس فقط تحسين رفاهية الملايين من هؤلاء العمال وخلق وظائف أفضل للجميع بل ولضمان التنمية المستدامة لأنها تعتمد في

1- علي بودلال، **المرجع نفسه**، ص، ص، 15-16.

المقام الأول على القضاء على الفقر وتحسين الرفاهية.[1] فالعمل غير الرسمي هو الشكل السائد في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط .بل هو من الأهمية في بعض الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع.

2- ظروف العمل في الاقتصاد غير الرسمي

بشكل عام، العمال في الاقتصاد غير الرسمي يحصلون على دخل أقل وحقوقهم الأساسية هي الأكثر عرضة للخطر ويصعب الدفاع عنها، واللارسمية يمكن أن تكون سببا رئيسيا للفقر، فمعظم العمالة غير الرسمية ليست لديها حماية كافية من المشاكل الصحية، وتعمل في ظروف أكثر خطورة، وهي معرضة للفصل دون تعويض، و الأشخاص الأكثر فقرا، هم الأكثر عرضة لهذه الظروف، لأن هذا النوع من العمل غالبا ما يكون مصدرها الوحيد للدخل، كما أن ارتفاع نسبة العمال غير الرسميين، يؤدي بدوره إلى نقص في العائدات الضريبية وتخفض من قدرة الدولة على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي.

3- تمثيل النساء والشباب في الاقتصاد غير الرسمي

في إفريقيا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي أهم موفر للوظائف لاسيما بالنسبة للشباب والنساء بحيث تُسجّل التزايد الأسرع للسكان والأكثر شبابا في العالم، كما تُهدد الأزمات الاقتصادية بوجود مزيد من الضغط على أسواق العمل و توقعات قليلة من الوظائف في المستقبل، وعليه فإيجاد وظائف قابلة للبقاء لصالح الشباب شرط مسبق لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، كما يتم تشغيل النساء بشكل مفرط في الاقتصاد غير الرسمي حيث يُشكلن 92% من إجمالي فرص العمل خارج الزراعة(مقابل71% للرجال)، ويتم القيام بقُرابة 95% من هذه الوظائف على أيدي عمال ذوي مهن حرة ، بينما تعمل نسبة 5% فقط كمُستخدَمين مقابل أجر وهذا في إفريقيا جنوب الصحراء.[2]

كما أن لإفريقيا النصيب الأوفر من النساء المستَخدمات بشكل غير رسمي، مقارنة لبقية أنحاء العالم.

4- عمالة الأطفال

تنتشر عمالة الأطفال في الاقتصاد غير الرسمي وغالبا ما تعمل ضمن أكثر أشكال العمل خطورة دون تمتع بأي نوع من الحماية الاجتماعية .كما أن كل عمل يضر بالسلامة الجسمية أو النفسية للطفل يدخل في

---

[1] -OCDE , l'Emploi Informel dans les pays en développement, Op, Cit, p. 2.

2- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي :**تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا**، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم1553 LSAC-EXP-5-SA، أديس أبابا ، إثيوبيا، 28 سبتمبر 12 -أكتوبر 2119 ،متاح على الرابط:
http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA1553 شوهد بتاريخ 2016/02/25.

إطار التعريف بأسوأ أشكال عمل الطفل مثل استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة والعمل المنزلي والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا وممارستهم الأعمال الخطيرة في القطاعات الزراعية والتجارية غير الرسمية وقطاع الخدمات للاقتصاد غير الرسمي.[1]

ثالثا: خصائص الوحدات الاقتصادية غير الرسمية

يتميز الاقتصاد غير الرسمي من ناحية الوحدات الاقتصادية غير الرسمية بالخصائص التالية:

- عدم الاعتراف بالأطر القانونية والتنظيمية.
- وجود علاقة عمل خاصة وعدم الانتظام في الدفع أو عدم سداد الأجور.
- عدم وجود تنظيمات عمالية، وبالتالي، استحالة جعل أصواتهم مسموعة.
- استبعاد العمال من نظام الضمان الاجتماعي.
- استحالة التمتع بالحصول على المنافع العامة، والخدمات، مثل القروض، المعلومات التجارية، التدريب.
- العمال معرضون لتدخل السلطات وللمضايقات من قبل الشرطة، لأنهم يعتبرون عادة كعمال غير قانونية.
- استبعاد مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية.
- الطابع غير الرسمي للأنشطة يجعل من تكاليفها مرتفعة جدا أو لأن عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها معقدة إلى حد كبير، وتأخذ وقتا طويلا.[2]

ويمكن إضافة الخصائص التنظيمية التالية:[3]

- ✓ سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة.
- ✓ صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.
- ✓ لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولا تخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.

---

[1]- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 19، 20.

[2]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[3]- نسرين عبد الحميد نبيه، **الإقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2005، ص14.

- ✓ يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية.
- ✓ أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.
- ✓ تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع.
- ✓ مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة.
- ✓ متنوع بطبيعة عمله و يصعب تصنيفه.

ثالثا: ضبط مفهوم الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي[1]

نحاول في هذا الجزء قدر الإمكان تحديد وضبط المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية، انطلاقا من مصطلح الذي استخدم عند اكتشاف هذه الظاهرة في السبعينيات " القطاع غير الرسمي"، وصولا إلى مصطلح الاقتصاد غير الرسمي.

بعد سلسلة من الدراسات والنقاشات التي مست السمة غير الرسمية ما بين 1970 و 2012 ، حيث توسع مفهوم السمة غير الرسمية، من ظاهرة على مستوى القطاع يعتمد على تحليل وحدة الإنتاج، إلى ظاهرة أوسع على مستوى الاقتصاد تعتمد على تحليل العمل، مع استبعاد الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالاقتصاد غير الملاحظ.

1.من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي:

عرفت السمة غير الرسمية عدة تغييرا ت على مستوى المصطلحات والمفاهيم، وهذا نظرا لتشابك أنشطة الظاهرة ومرونتها المستمرة.

2.القطاع غير الرسمي ظاهرة متنوعة ومتعددة الأوجه:

يشير القطاع غير الرسمي إلى أوضاع مختلفة ذات أسباب مختلفة تستلزم حلولا مختلفة. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تصميم تدخلات ناجحة لتسهيل الانتقال إلى السمة الرسمية، في الاعتراف بتغير القطاع غير الرسمي ومختلف فئات العمل الضالعة فيه، وتعدد الدوافع المؤدية إلى نموه، وإضفاء السمة غير الرسمية على الاقتصاد الرسمي على حد سواء، ويتباين العمال في القطاع غير الرسمي تباينا كبيرا من حيث الدخل (المستوى، الانتظام، الموسمية)، والقطاع (تجارة، صناعة، زراعة، خدمات) ونوع المنشاة وحجمها وموقع النشاط (ريفي، حضري)، والوضع في الاستخدام (موظفون، أصحاب عمل، عاملون مستقلون، عمال

[1]- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة بالقطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 77-82.

عرضيون، عمال منزليون)، والحماية الاجتماعية (اشتراكات الضمان الاجتماعي)، وحماية العمالة (نوع العقد ومدته ،حماية الإجازة السنوى). ومد نطاق التغطية لتشمل هذه المجموعة المتغيرة من العمال والوحدات الاقتصادية، يستلزم تنفيذ سياسات منسقة ومكيفة مع الخصائص المحددة لمختلف المجموعات والوحدات الاقتصادية، والحالات الطارئة الواجب تغطيتها والسياق الوطني.

لقد تغير مفهوم السمة غير الرسمية، من بداية السبعينيات إلى غاية 2003، من مصطلح "القطاع غير الرسمي "من مفهوم أضيق يركز على المنشآت غير الرسمية، إلى مصطلح" الاقتصاد غير الرسمي "كمفهوم أوسع يركز على العمالة ومجال امتدادها، ومع هذا المفهوم ظهرت عدة مصطلحات ارتبطت بتحليل السمة غير الرسمية، خاصة فيما يخص العمالة غير الرسمية، وذلك من المفاهيم المرتبطة بها وأشكالها المختلفة .لهذا فتحديد هذه المصطلحات وضبطها مهم جدا لأغراض التحليل والتوصيف، والقياس.

3. ضبط المصطلحات المتعلقة بالسمة غير الرسمية

إن اللجوء إلى المصطلحات الدقيقة في إطار المجتمع الإحصائي أمر مهم، وقد تبدو عبارات "القطاع غير الرسمي" و"الاقتصاد غير الرسمي"،" العمالة في القطاع غير الرسمي"، و"العمالة غير الرسمي " .جميعها قابلة للتبادل بالنسبة للأشخاص العاديين، إلا إنها ليست كذلك، فالفروق الدقيقة المرتبطة بكل عبارة تكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر تقنية، ويمكن التعاريف التالية إن تشكل مرجعا بالنسبة للمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية وتعاريفها التقنية:

- **الاقتصاد غير الملاحظ**: استخدم هذا المصطلح من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج لشمولية الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد مقياس شامل للإنتاج في إطار الحسابات القومية، وهو يشمل بناءا على هذا المفهوم مجموع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة صعبة القياس.
- **الاقتصاد غير الرسمي**: جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال أو المنشآت الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة (استنادا إلى تعريف مؤتمر العمل الدولي2002).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة .وهذه الفئات من العمال أما تنشط خارج النطاق الرسمي للقانون أو أن القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب من الأسباب .ويشمل الاقتصاد غير الرسمي القطاع غير الرسمي والاستخدام غير الرسمي في منشآت الاقتصاد الرسمي .ويعني ذلك أن بعض الأشكال غير العادية من العمالة، حين لا تنظمها التشريعات الداخلية على

نحو كاف، قد يندرج العمال المعنيون بها في إطار شروط العمل غير الرسمي، وبالفعل تزداد في العديد من البلدان، بما فيها الصناعية، السمة غير الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك إلى أمور عدة منها تدهور علاقة الاستخدام وصعوبة رصد تشريعات العمل وانفاذها.

وكذلك بعض الجوانب من آثار العولمة على التوظيف، خاصة في الدول الصناعية.

- **القطاع غير الرسمي**: مجموعة من الوحدات (منشآت فردية تمتلكها الأسر المعيشية) بما في ذلك "المنشآت غير الرسمية التي تعمل لحسابها الخاص" ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي.

القطاع غير الرسمي، قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من المنشآت المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات، بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين، وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون الفصل بين العمالة و رأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير .وتكون علاقات العمل – حيثما وجدت – قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو قرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية.

- **العمالة في القطاع غير الرسمي**: سائر الوظائف في منشآت القطاع غير الرسمي، او جميع الأشخاص الذين استخدم أو في منشاة واحد على الأقل من منشآت القطاع غير الرسمي، بغض النظر عن وضعهم في العمالة وما إذا كانت وظيفتهم أساسية أو ثانوية.
- **التشغيل غير الرسمي**: يضم العدد الكلي للوظائف غير الرسمية، أكانت تزاول في منشآت الاقتصاد الرسمي، أو في منشآت القطاع غير الرسمي، أو في الأسر المعيشية، خلال فترة زمنية مرجعية معينة.
- **القطاع غير الرسمي/ التشغيل غير الرسمي**: يشير مفهوم القطاع غير الرسمي إلى منشآت الإنتاج كوحدات المعاينة، بينما يشير مفهوم التشغيل غير الرسمي إلى الوظائف كوحدات المعاينة.

المبحث الثاني: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وإذا كانت العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه العوامل المسئولة عن نمو هذه الظاهرة، فإنه لا يمكن فصل هذه العوامل أو عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، ومن ثم يمكن القول أن أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يغزى في مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية.[1]

وعند دراسة الأسباب يجب النظر إليها ككل متكامل، إذ لا يجب النظر إليها باعتبارها أسباب مجردة أدت إلى نتائج محددة، بل ينظر إليها باعتبارها نتائج ارتبطت بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد الوطني، أسهمت في تكوين الاقتصاد غير الرسمي.[2] غالبا ما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي أقل في البلدان التي تكون معدلاتها الضريبية منخفضة نسبيا، وعدد قوانينها ولوائحها التنظيمية محدوداً، وحكم القانون فيها راسخاً، وتشير دراسات النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية القائمة على بيانات عدة بلدان إلى أن القوة الدافعة الرئيسية وراء نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي تكمن حسب « Vito Tanzi» في العوامل التالية: الضرائب، اللوائح ، الحظر والفساد الإداري. ويلاحظ أن الأفراد الذين يشتغلون في الاقتصاد غير الرسمي ينقسمون إلى فئتين:[3]

- فئة تعمل باختيارها في هذا القطاع من اجل ممارسة نشاطها بعيدا عن أعين الجهات الرقابية بهدف تجنب الالتزامات الرسمية.
- فئة تجبرها ظروف الحياة الاقتصادية على ممارسة نشاطها بعيدا عن أعين الجهات الرقابية بهدف تجنب الالتزامات الرسمية.

وكل هذه الأسباب تختلف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى

---

[1]- بناصر بوجرفة، **علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، اقتصاد التنمية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2014/2013، ص127.

[2]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[3]- محمد رضا توهامي، **تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ووسائل دمج أنشطته المشروعة**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، المسيلة، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011، ص40.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية

وهو ما يطلق عليه في الأنظمة اللبرالية بمفهوم الانحراف الاقتصادي، والذي يعود سببه الرئيسي إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، مما نتج عن ذلك مشاكل اقتصادية ودوافع تؤدي إلى بروز القطاع غير الرسمي: ونذكر منها ما يلي:[1]

أولا: ندرة السلع

تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، ومما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل في أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي يتم على أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا. أما فيما يتعلق بالدول النامية فالأمر يختلف قليلا، إذ أننا نواجه في هذه الحالة اقتصادا على جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة ويعاني من عجز في عرض بعض السلع. كما أن جانبا كبيرا من هيكل الضريبة ينصب على الضرائب الغير مباشرة وليس الضرائب على الدخل، والتي يفترض أنها العامل الأساسي في نمو الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة.[2]

لذلك نجد أن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.

ثانيا: ارتفاع مستوى الضرائب

ركزت الكثير من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على أن العوامل الضريبية هي السبب الرئيسي في تنامي حجم هذا الاقتصاد، إذ أن زيادة معدل الضريبة يزيد من التهرب الضريبي، حيث أصبح اللجوء إلى النشاطات غير الرسمية أكثر مردودية بالنسبة لأفراد المجتمع، و هو الوضع الذي حاول "**آرثر لفير**" تفسيره من خلال نظرية العرض التي تربط بين النشاطات السرية و ارتفاع معدلات الضرائب.[3] وهكذا فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، كلما تزايد الحافز لدى الأفراد والمشروعات نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف قرار المشاركة في هذا النوع من

---

[1]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره** ، ص،32.

[2]- محمد شهاب شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد –العراق حالة دراسية–**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5 العدد 10، جامعة الأبيار، الجزائر، 2013/2012.

[3]- محمد رمضاني، **التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلي الدمج الناجح**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض، المركز الجامعي–سعيدة–، الجزائر، 20–21 نوفمبر 2007، ص 10.

الاقتصاد للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب أو عدم التهرب. حيث أنه يوجد مدخلان أساسيان لتحليل التهرب الضريبي هما مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة، مدخل تعظيم الدخل المتوقع.[1]

1. **تعظيم المنفعة المتوقعة:** ونعني بها أن الفرد له أن يختار بين بدلين: الأول أن يقر عن دخله الفعلي بكامله ويتعين عليه أن يتحمل المبلغ الكلي للضريبة أما الثاني فيقر بأقل من دخله الفعلي وفي هذه الحالة يمكنه أن يدفع أقل من المبلغ الكلي للضريبة، لكن يتعين عليه مواجهة احتمال ضبطه ومعاقبته بالجزاءات التي يقررها القانون الضريبي.

2. **تعظيم الدخل المتوقع:** يفترض هذا المدخل أن المكلف يهدف إلى تعظيم دخله المتوقع بعد الضريبة والغرامة، وبالتالي تكون مشكلة المكلف تعظيم دالة الدخل.

فقد لوحظ أن اتجاه نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب من 50% في بعض الدول، وذلك بالإضافة إلى الضرائب والرسوم الملحقة بهذه الضرائب والتي تكون نسبتها أكثر ارتفاعا عن النسبة السابقة.[2] ويؤدي نمو العبء الضريبي سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، إلى رفع نسبة مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يؤدي إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، وهكذا يؤدي ارتفاع مستوى الضرائب إلى تحويل بعض الأنشطة إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي حيث لا يتم تسجيل هذه الأنشطة وبالتالي لا تدفع الضرائب. بالإضافة على مدى الامتثال العام السائد في الدولة الذي قد يؤثر في الأفكار السائدة عن الحكومة والقطاع العام فتزداد هنا أيضا حالات التهرب الضريبي كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية، أو أحس الأفراد بأن ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم وأن هناك إسرافا مبالغا فيه في إنفاق حصيلة الضرائب، أو عدم وجود عدالة في توزيع الدخل أو في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة أو القطاع العام، مع مراعاة أنه إذا كانت الإدارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة، وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة فإن زيادة معدلات الضرائب الحدية الإضافية لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث اقتصاد خفي إضافي.[3]

---

[1]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2]- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر، (غير منشورة)، 2007/2006، ص108.

[3]- بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

وعلى سبيل المثال يشير (**هانس**) إلى أن ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإضافي يمثل العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في السويد، وبسبب معدلات الضريبة العالية في السويد فإن الممول لا يقوم بالكشف عن دخوله الإضافية، بالإضافة فإن التهرب الضريبي يصل إلى ما نسبته 65% من الدخول غير المكشوف عنها، الأمر الذي يدفع بعدد كبير من الممولين للتهرب الضريبي والتحول إلى الاقتصاد غير الرسمي.[1]

ج. البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:

هناك جملة أخرى من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية.

حيث مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات والتسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة... كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي.

وإضافة إلى أثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في كثير من الدول الأسوية أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، وأدى إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير.[2]

ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مداخيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات غير الرسمية وتعويض النقص في الدخل وتحسينه.

[1]- أحمد المبروك أبولسين، **الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره**-، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح، مصر، العدد 05، 2006، ص 06.

[2]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

المطلب الثاني: الأسباب الإدارية

تلعب هذه الأسباب دورا هاما في بروز واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم.

أولا: الحظر واللوائح الحكومية

تلجا حكومات بعض الدول لاعتبارات أخلاقية واجتماعية لسن بعض القوانين التي تمنع بقوة القانون بعض الأنشطة التي ترى فيها مساسا بالصحة العامة أو بالاقتصاد الوطني...الخ منها الاتجار في المخدرات أو العقاقير غير القانونية أو ألعاب القمار مما يدفع بعض الأفراد لممارستها في السر.[1]

ثانيا: التدخل الحكومي في السوق السلعي:[2]

تتعدد صور التدخل الحكومي في الأسواق السلعية، منها فرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات، والالتزام بالبيع للحكومة وهيئات التسويق، وحصص الاستيراد والتصدير، ومع قصور العرض وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي، يصبح هناك فائض في الطلب، يقابله عرضا محددا يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشأ الأسواق السوداء والأسواق الموازية ، والتي قد تعكس ندرة السلع أو الاختلال في هيكل الطلب والعرض. و لعل أكثر صور التدخل شيوعا هي الرقابة على الأسعار، حيث تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لسعر سلعة ما. و يترجم هذا التدخل في التأثيرات الممارسة على كل من البائعين والمشترين وتنشا السوق الموازية بمنأى عن رقابة الإدارة الاقتصادية.

ثالثا: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي

في كثير من الأحيان تفرض بعض الدول نظام للرقابة على الصرف الأجنبي بهدف المحافظة على بعض احتياطاتها من النقد الأجنبي، مما يترتب على ذلك زيادة في الطلب الأجنبي على المعروض منه، خصوصا إذا ما تم تحديد سعر صرف لا يتناسب مع ظروف الطلب والعرض ولا يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية أمام العملات الأخرى، مما يؤدي على ظهور سوق موازية للنقد يستفيد منها العديد من المتعاملين في النشاط

---

[1]- محمد رمضاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2]- مروان بن قيدة، **إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، (غير منشورة)، أفريل2009، ص73.

الاقتصادي من خلال بيع حصصهم من النقد الأجنبي بغية تحقيق أرباح غير اعتيادية.[1] ولا يوجد مكان محدد لممارسة هذا النوع من التعاملات ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية ،تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية المختلفة، تعمل 24 ساعة على 24 ساعة.

هناك أمثلة كثيرة على اللوائح التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، وهي أمثلة ترتبط بأسعار الصرف التي قد تكون بعيدة كثيرا عن مستوى التوازن، أو بالضوابط على رأس المال، ومن الأمثلة على ذلك المبالغات في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي وترك جزء من نقوده في الخارج أو بيعه في السوق السوداء.[2]

رابعا: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان

تؤدي سياسة التدخل الحكومي في سوق الائتمان إلى نشوء سوق موازية للائتمان فحينما تضع الحكومة حد أقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة،[3] إذ عادة ما يتجه إليها أصحاب المشاريع الصغيرة، صغار المزارعين والتجار المستقلين الذين يعملون في القطاع القروي والقطاع الحضري من الاقتصاد الموازي، إذ أن هذه الفئات عادة ما تفتقد إلى المهارات المحاسبية والتسويقية والفنية وأيضا مهارات التعامل مع البنوك، وبالتالي ينخفض عرض تلك الأموال، وتنشأ مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه إليها طالبوا الائتمان، تفرز سعرا أعلى للفائدة عن ذلك السعر المحدد رسميا، وأيضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

كما قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، نظرا لمستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة. مما يولد لدى الأفراد حافزا بمزاولة مختلف أنشطتهم في الخفاء، أو إنتاج هذه السلع والخدمات دون الحصول على هذه التصاريح، وبالتالي عدم تسجيل أنشطتهم ويلجؤون إلى العمل بأجر منخفض أو الإنتاج بسعر أقل وذلك لعدم تحملهم النفقات الاستثمارية المتمثلة في تكاليف استخراج مختلف التراخيص. مما يدفع الأفراد إلى التعامل

---

[1]- عطية المهدي الفيتوري، **الرقابة على الصرف الاجنبي والقيود الكمية على الواردات وآثارهما على سعر الصرف الدينار الليبي**، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004، ص03.

[2]- مروان بن قيدة، **إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

في هذه الأسواق السوداء للنقد الأجنبي في دراسة قام بها " دي سوتو" لعينة مكونة من 50 شركة صناعية (يتراوح عدد عمالها بين عامل وأربع عمال)، تبين أن البقاء في وضع رسمي يكلف الشركة الصناعية الصغيرة 34.7 % من صافي أرباحها بعد خصم الضرائب و11.3% من تكاليف الإنتاج بها، وان هذه التكاليف مقسمة بين 72.7 % تكاليف الإجراءات الإدارية و 21.7% تكاليف مرتبطة بالضرائب و 5.6% تكاليف مرافق عامة.[1]

وبالتالي يمكن القول أن التدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الأسواق للتهرب من القيود الكمية و السعرية التي يفرضها التدخل، و بالتالي كلما زادت القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة زادت دوافع بعض الأفراد للالتفاف حول اللوائح، وخلال تلك العملية تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما في الاقتصاد غير الرسمي.[2] وتشير إلى تعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الأسواق، في أسواق البضائع، أسواق المال، أسواق الصرف الأجنبي وأسواق العمل.

خامسا: الفساد الإداري

إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد باختلاف تطور مؤسسات الدولة. حيث أن الفساد في جوهره هو استغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة التي تتيح الفرص أمام الفساد الذي يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد غير رسمي جديد.[3] وينجر عنه عدم كفاءة المؤسسات والمشاريع وانعدام المنافسة النزيهة ويولد الإفلاس والإحباط والتخفي وتعدد النشاطات المحرمة والتهرب الضريبي وتبييض الأموال والمتاجرة في الممنوعات مع عدم كفاءة أجهزة المراقبة لانتشار الرشوة والمحسوبية.

---

[1]- محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص، 64-66.

[2]- إبراهيم بورنان وعبد القادر شارف، **الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص3.

[3]- علي بودلال ، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، السنة الخامسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2008،ص03متاح على الرابط:

http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_31.html، شوهد بتاريخ 24فيفري 2016، 15:01.

وللفساد عدة أنواع فساد إداري، فساد سياسي، فساد صغير أو كبير، بالرغم من صعوبة قياس الفساد، فقد وضعت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد، يتم من خلاله ترتيب بعض البلدان مختارة من حيث الفساد.

والفساد يتضمن قائمة لا على سبيل الحصر(الرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية والاحتيال، واستغلال أموال التعجيل). وقد عبر " 1998Robert klitgaard" عن الفساد بالصيغة التالية:[1]

الفساد = احتكار+ حرية الانتساب– الخضوع للمساءلة (سواء كان النشاط عام أو خاص أو لا يهدف للربح)

وفيما يلي بعض الأنشطة التي تتيح الفرص أمام الفساد:[2]

- وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة.
- تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة.
- الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية والقروض المدعمة.
- الإشراف على عقود المشتريات الحكومية.
- الإشراف على عقود الاستثمارات الحكومية.
- الإشراف على عمليات تعيين الموظفين وترقيتهم.

وعليه وجود الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لطبيعة الإدارة، وهو يثبت عدم قدرة الدولة في وضعية اقتصادية موجودة على وضع أسس و ميكانيزمات اقتصاد واحد أو سوق واحدة.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والسياسية

تعتبر العوامل السياسية والاجتماعية عوامل أساسية في ظهور الاقتصاد غير الرسمي ونموه إذ إن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب الهمجي، وكذا ظاهرة الحروب الأهلية وما سبباه من تدمير للبنية الاقتصادية

[1]– مروان بن قيدة، **إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص82.

[2]– حياة برحمون، **الاقتصاد غير الرسمي واثره على اقتصاديات الدول النامية– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بومرداس، الجزائر، 2010/2009،ص26.

وتوقيف عجلة التنمية في الدولة.[1] وذلك راجع إلى الأنظمة السياسية غير العادلة التي بدورها تخلق أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة.

إن عدم الاستقرار السياسي، "الروتين الحكومي البيروقراطي" تعتبر من بين أسباب انتشار الفساد الداخلي الذي يؤدي إلى تمدده نحو الخارج وبالتالي توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة بعض الأنشطة نأخذ على سبيل المثال: وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة(كفتح متاجر أو قيادة سيارة أجرة)، تقسيم الأراضي وغير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة، الرقابة على عملية التعيين والترقية في القطاع العام...الخ.

وفي كثير من البلدان يمنح الموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخول التي يتقاضونها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هنالك فجوة بين هذه الدخول، والمستويات اللازمة المناسبة لمعيشتهم، من المتوقع أن تنشا اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة من جراء إساءة استخدام النفوذ والسلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة أكثر تكلفة.[2]

أما من الجانب الاجتماعي فإننا نرى بأن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم، على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية، وكل هذا يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقاتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو إتقانهم له، مما يؤثر سلبا على المجتمع والدولة من جميع النواحي.[3]

تعتبر البطالة السبب الأساسي أو الرئيسي الذي ساهم وبشكل كبير في زيادة تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي إحدى المشكلات التي تسعى السياسات الاقتصادية لمعالجتها فهي من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط، والتصنيع البطيء وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها من جهة، وتعاظم دور القطاع الحضري غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى.

1- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

2- اسماعيل قيرة، **تدويل الاقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية**، الباحث الاجتماعي، العدد7، متاح على الرابط: www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/ar1.pdf، شوهد بتاريخ:07فيفري 201610:02، ص 17.

3- ابراهيم بورنان وعبد القادر شارف، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

ولا ريب أن هذه الأنشطة ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، بل هي من ابرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي وعجزه في الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المترشحين للعمل، ويتجلى هذا واضحا في تناقض أفعالنا وتصرفاتنا والتناقض بين القول والعمل، بين المظهر والجوهر، بين المواقف اليومية المختلفة.

إن تصاعد منحنى الخبث الاجتماعي قد زاد من تغير الرؤى الإيديولوجية بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية، والحرك الاجتماعي الصاعد، وضغط المصالح الآنية، فلا نستغرب إذا في أن يصبح الناس والأحداث يظهرون كظلال فقدت أجسامها.

وفي هذا الوسط تنبت الرذيلة ويكثر الفساد، وتنهب الممتلكات وتزداد أطماع الحاقدين، والمتآمرين على أمن وسلامة المجتمع، كي تظهر مختلف الأمراض والمشكلات الاجتماعية، ويزداد عدد الطفيليين، والانتهازيين والفضوليين.

في هذا السياق تؤكد الشواهد الإحصائية أن أكثر من 40% من سكان العالم النامي هم من المعدمين والعناصر الرثة، وان زيادة وزنهم النوعي يؤدي إلى تقوية تأثيرهم على سير الأحداث ولكن هذه الفئات هي في الواقع ضحايا اللامساواة والاستغلال.[1]

أسباب أخرى للاقتصاد غير الرسمي يمكن ذكرها:

- ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية وخاصة في الدول النامية.
- الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى.2
- انتشار ثقافة خرق القانون وهي شعور البعض بالانتقائية بتطبيق القانون سواء من ناحية الأفراد أو من ناحية الدولة وبصورة منتظمة ومستمرة.
- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه العولمة.
- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي.

---

[1]- اسماعيل قيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2]- ماجدة تامر، **اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد1195، 26فيفري 2016، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37206، 14:11.

- استخدام المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، التي لا تجد لها إطار قانوني محدد، والتي تساهم في بزوغ واستمرارية الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول النامية.

المبحث الثالث: مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول على وجه الخصوص الدول النامية.

المطلب الأول: الأنشطة المشروعة

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة حيث أن أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال، وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي، ومن أمثلة هذه الأنشطة الأعمال الحرة كالخياطة، سياقة سيارات الأجرة، عمليات الصيانة الكهربائية في المنازل...الخ.

ويعمل في هذه النشاطات عدد لا باس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر، ويشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية:

أولا: الأعمال المنزلية (الحرف)

يمثل الإنتاج المنزلي أو العائلي مجموع الأعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في أغلب الأحوال ربات البيوت، إذ تعتبر الأعمال المنزلية من أقدم وسائل الإنتاج، ونمط هام من أنماط التشغيل، وهو استمرار لبعض الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الآباء والأجداد.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضرائب

وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة، وتتميز بصغر حجمها، واستخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب.

كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات خالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية، ولكن سعرها تنافسي في السوق.

ثالثا: الباعة المتجولون

هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع دافعين أمامهم عربات تحمل بضائعهم، وأيضا يسرحون في الشوارع والمواصلات حاملين بضائعهم في أيديهم، وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية وغير العشوائية.

كل هذه الفئات تمارس نشاطات تدر عليهم بمداخيل لا تدخل في الحسابات القومية.

كما يمكن تقسيم الأنشطة المشروعة إلى جزئين:[1]

1. **أنشطة نقدية:** إما أن تستهلك منتجاتها ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة لها، كأنشطة تربية الطيور، ومنتجات الألبان، إنتاج الحلويات، وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الأسرة.

2. **أنشطة يتولد عنها دخول نقدية:** ولكنها تكون معلومة على وجه التحديد للدولة ومن أمثلتها: أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي. وكثير من أنشطة القطاع المهني كالأطباء والمهندسون، المحامون والمحاسبون.....إلخ

3. أنشطة الوساطة والسمسرة: إن الاقتصاد غير الرسمي يشمل من جهة أخرى مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاعات الخدماتية، والمالية على وجه الخصوص، ففي القطاع المالي يبرز بوضوح دور المؤسسات المالية الوسيطة في الاقتصاد غير الرسمي، ونخص بالذكر البنوك، حيث تشهد الدول النامية على وجه الخصوص ظهور قطاع بنكي غير رسمي يساهم في تمويل بعض الأنشطة الصغيرة التي تدر مداخيل ضئيلة على المدى القصير جدا،[2] وتشير البحوث المعاصرة إلى الدور الإيجابي لهذا القطاع البنكي غير الرسمي في تخفيف العبء على البنوك الرسمية في تمويل بعض القطاعات التي تعجز هذه الأخيرة عن تمويلها بسبب ارتفاع تكاليفها خصوصا وان البنوك الرسمية مقيدة ببعض القوانين والتشريعات في نشاطها.

المطلب الثاني: الأنشطة غير المشروعة

وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة، وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة يتداولونها داخل الوطن، وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها من مصدر مشروع، وهو ما يطلق عليه حاليا بعملية تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة، كما تعتبر هذه النشاطات من أخطر أنواع الأنشطة المشكلة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، إن لم نقل كل القوانين الدولية تعتبرها جناية يعاقب عليها بالسجن

[1]- غوتي بخشي، **الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007،ص4.

[2]- ليلى إسمهان بقيق، العمليات **البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص2.

وغرامات مالية كبيرة، وتشكل ظاهرة غسيل الأموال مظهرا من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن على العموم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية الإدارية منها والاقتصادية.

ومن بين هذه الأنشطة:[1]

1- أنشطة الجريمة: وتشمل عملية إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، عمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار، المتاجرة بالنساء(الدعارة) وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. [2]

2- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها، ويترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة ومن أمثلتها:

- تهريب السلع المشروعة التي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية، كحماية المنتج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي.
- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على الصرف الأجنبي.

وفي إحدى الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع من طرف الدكتور " **عبد العظيم حميدي**"، بين أن إحصائيات وتقديرات الأمم المتحدة بينت بأن المعاملات غير المشروعة في العقد الأخير من القرن السابق تراوحت بين 500 إلى 715 مليار دولار، وتمثل حوالي أكثر من 70% منها عمليات المتاجرة في المخدرات والرشوة.

كما أنه مع التغيرات الكبيرة التي يعرفها عالمنا اليوم، تغيرت معها المفاهيم والمصطلحات وأصبح الحديث اليوم عن الجرائم الاقتصادية من الجوسسة الاقتصادية، إلى القرصنة الإعلامية في مجال الإعلام الآلي والرقميات، والتي أصبحت تشكل نسبة لا يستهان بها.

ومن خلال ما سبق ذكره، يتبين لنا أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل تلك النشاطات الخفية غير المصرح بها، وغير الخاضعة للتقييم على خلاف ما يقع في الاقتصاد الرسمي الذي يتمتع بطابعه الملموس والظاهري في حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يمكننا حصر مجمل النشاطات المشكلة للقطاع غير الرسمي فيمايلي:

- النشاطات المجانية.

[1]- عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]- ناشد سوزي عدلي، **الإتجار في البشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي**، منشورات الجلي الحقوقية، الطبعة الاولى، 2008، ص19.

- النشاطات السوقية السرية والمشروعة.
- النشاطات السوقية غير المشروعة والسرية.

المطلب الثالث: رأس المال غير المنتج والفقر وواقع المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي[1]

يتمتع الاقتصاد غير الرسمي بوجود رأس مال غير منتج إذا ما تم استغلاله فسيضيف مورد إضافي للثروة وسيتم إبراز رأس المال غير المنتج الموجود في الاقتصاد غير الرسمي ثم سيتم التطرق إلى الفقر وإلى المؤسسات غير الرسمية الريادية.

أولا: مقدار رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي:

تم تقدير رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي من خلال دراسة للاقتصادي البيروفي "**هرنا ندو دي سوتو**"، على بعض عواصم الدول النامية انطلق فيها من فكرة أن الدولة النامية تملك أصول كامنة جاهزة لوضعها موضع الاستغلال فقط إذا أمكن التوصل إلى كيفية تحويلها إلى رأس مال يدر عائدا فقام "دي سوتو" مع باحثيه ومعاونيه في معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بإجراء مسح في خمس من مدن العالم الثالث،في محاولة لتقدير قيمة ممتلكات الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي،وركز فريق البحث على الأصول المادية التي يمكن اكتشافها بسهولة وهي العقارات على خلاف الأغذية والأحذية، وإصلاح السيارات، وهي أنشطة يصعب حصرها وتقدير قيمتها، فالمباني لا يمكن إخفاؤها ويمكن أن تحدد قيمتها بمجرد حساب تكاليف مواد البناء، وملاحظة أسعار بيع المباني المماثلة، واكتشف خلال الدراسة طرق كثيرة للالتفاف حول القوانين العقارية سيتم ذكرها أولا، ثم سيتم التطرق إلى قيمة رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي.

ثانيا: قيمة رأس المال غير المنتج حسب دراسة معهد الحرية والديمقراطية (1997)

بلغت قيمة العقارات الحضرية والريفية الخارجة عن نطاق القانون في البيرو مثلا والتي اعتبرت المختبر الذي انطلقت منه الدراسة سنة 1981 حوالي 47 مليار دولار، ومثلت القيمة خمس أضعاف القيمة الإجمالية المتداولة في بورصة ليما قبل أزمة 1988. ويزيد11 مرة عن قيمة المشروعات والمرافق الحكومية القابلة للخوصصة، وأربع عشر مرة قيمة كل الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد خلال تاريخها الموثق.

وفي مصر تبلغ قيمة رأس المال غير المنتج 240 مليار دولار، ويمثل هذا قيمة كل الأسهم المسجلة في بورصة القاهرة بثلاثين مرة ويبلغ 55 مرة قيمة كل الاستثمار الأجنبي في مصر، وفي إسقاط على كل الدول

[1]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص،59،60.

النامية فقد قدرت 85 % من قطع الأراضي في الحضر و53.40% من قطع الأراضي في الريف، تتم حيازتها بطريقة لا يمكن معها استخدامها لخلق رأس المال، وتبلغ قيمتها على الأقل 9.3 تريليون دولا.

ثالثا: الطاقة الكامنة في رأس المال الموجود في الاقتصاد غير الرسمي

إن رأس لمال مثله مثل الطاقة، له قيمة راكدة وغير مستخدمة ويتطلب فهم ذلك تحديد وتثبيت الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في أصل ما في شكل يمكن استخدامه لاستهلاك إنتاج إضافي .وخير مثال لفهم ذلك مثال البحيرة الجبلية التي تستخدم لصيد الأسماك و يمكن أن تستخدم لتوليد الطاقة التي يمكن من خلالها إنتاج الكهرباء واستخدامها لخلق فائض القيمة، فالقيمة المضافة التي نحصل عليها من البحيرة ليست قيمة البحيرة نفسها بل هي عملية من صنع الإنسان، وهذه العملية هي التي تتيح لنا تحويل البحيرة من مكان خاص بالتجديف وصيد الأسماك إلى مكان منتج للطاقة.

رابعا: مظاهر في الإنتاج والتوزيع

للاقتصاد غير الرسمي مظاهر عدة في حياتنا اليومية تختلف من بلد لآخر وذلك حسب درجة انتشار الاقتصاد غير الرسمي بها والعناصر المكونة للظاهرة، إذ يمكن إجمال هذه المظاهر في الإنتاج والتوزيع غير الرسمي لنظيره الرسمي، والذي يظهر بأحد الشكلين من السوق هما:

- الشكل الأول: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية، ويطلق عليها مصطلح السوق السوداء.
- الشكل الثاني: سوق ثانية تكون فيها الأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية، ويطلق عليها مصطلح السوق الموازية.

1. السوق السوداء:

تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أعلى من الحد الأقصى للسعر القانوني الذي تحدده الحكومة، وتحدث بسبب الندرة النسبية للسلع ووجود فائض في الطلب عليها وتكون غير مسجلة وغير خاضعة، تظهر جليا في السلع المحتكر توزيعها من قبل الدولة والمدعمة بالأسعار وواسعة الانتشار في دول التخطيط المركزي، بحيث أن أسعار بعض السلع مدعمة، والتحكم في أسعار الصرف، ما يؤدي إلى سوق سوداء لهذه السلع والصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الاتجار بالقطع الأثرية المسروقة والحيوانات المعرضة للانقراض.

2. السوق الموازية:

تعبر عن الحالة التي يوجد بها شكل غير قانوني لبيع وشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية المنظمة من قبل الدولة، وهي غير مسجلة وغير خاضعة للضرائب، وتتميز بفائض العرض، وللسوق السوداء والموازية نقاط مشتركة، كما توجد حدود فاصلة بينهما والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم (1-2): مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية

	السوق السوداء	السوق الموازية
النقاط المشتركة	- كلاهما سوق غير نظامية تنشط في دائرة الاقتصاد غير الرسمي. - عدم التسجيل. - عدم الخضوع للضريبة. - كلا السوقين قد تكون منافسة أو مكملة للسوق الرسمية. - الاعتماد على التمويل غير الرسمي (تمويل ذاتي أو من الأصدقاء أو الأقارب).	
الحدود الفاصلة	- أسعار السلع بها أعلى من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية. - تعكس الندرة النسبية للسلع والاحتكار من قبل الدولة. - تحدث نتيجة فائض الطلب على السلع والمواد الذي لم تلبيه السوق الرسمية. - سلع وخدمات خاصة ومحدودة.	- أسعار السلع بها أقل من الأسعار الموجودة في السوق الرسمية. - لا تعكس ندرة السلع بل تكون نتيجة فائض العرض. - كثرة السلع والخدمات المعروضة.

المصدر: مروان بن قيدة،**إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص56.

تعتبر السوق السوداء والموازية مظهر لمكافحة أشكال الاحتكار للسلع والأنشطة وتجنب اللوائح والقوانين التنظيمية التي تضعها الحكومات، ومهما كانت طبيعة السوق في الاقتصاد غير الرسمي، فهي نتاج تفاعل بين طلب وعرض:

- **عرض غير رسمي**

وهو يعبر عن إنتاج غير رسمي للسلع والخدمات (المحتكرة من قبل الدولة أو إنتاجها مرتبط بلوائح تنظيمية كثيرة). وتكون أسعار هذا العرض أعلى أو اقل ما هو عليه في السوق الرسمية وذلك حسب نوعية السلع والخدمات المعروضة ونوع السوق الموازية، ويقدم هذا العرض في العادة من قبل الأفراد أو المؤسسات التي تنشط في الجانب الخفي أو غير المشروع أو الموازي أو جانب الأعمال المنزلية من الاقتصاد غير الرسمي.

- **طلب غير رسمي:**

وينشأ هذا الطلب في الحالة التي تكون فيها القوانين واللوائح التنظيمية صارمة جدا، بحيث لا يستطيع الأفراد والمؤسسات العمل في الاقتصاد غير الرسمي، أي لا يستطيعون التأثير في العرض، لاستحالة الحصول على المواد والتجهيزات المحتكرة من قبل الدولة، ففي هذه الحالة يتجهون غلى السوق الرسمية أو الموازية لشراء السلع والخدمات المعروضة لغرض استهلاكها أو استعمالها الشخصي، و/أو لإعادة بيعها في الأسواق الموازية بأسعار أعلى من السوق الرسمية.

المبحث الرابع: طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي

بالنظر للنمو السريع في الاقتصاد غير الرسمي في كثير من البلدان ولاسيما النامية وللآثار الكبيرة التي تتركها فعالياته في عموم متغيرات الاقتصاد الكلي ومن خلال كفاءة وسلامة السياسات والخطط الاقتصادية، فقد جرت في دول عديدة محاولات لتقدير حجم هذه الفعاليات والأنشطة. ولقد تباينت تقنيات وأساليب التقدير باختلاف البلدان تبعا لإمكاناتها الفنية وخصوصية وضعها الاقتصادي وأحيانا لمفهومها حول هذا النمط من الاقتصاد، فهناك الأسلوب الذي يتبنى التقدير المباشر لمختلف أوجه نشاطات هذا الاقتصاد وعن طريق جمعها يمكن التوصل إلى المجموع الكلي، وهناك أسلوب آخر يقوم على تقدير الفارق بين الأفراد الذين يشكلون على أساس البيانات الإحصائية، جزءا من القوى العاملة وبين اولئك الأفراد الذين يعتبرون عاملين مسجلين رسميا.

وفي هذا الجزء سيتم تبيان أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي واهم مؤشراته التي يتم الاعتماد عليها والتي تم التوصل إليها في بعض الدول.

المطلب الأول: حدود تحليل الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي

من المهم تحديد نطاق الاقتصاد غير الرسمي والمصطلحات المرتبطة به، في حقل السمة غير الرسمية للاقتصاد، حتى يتسنى للحكومات التعامل مع أنشطته، بعد تحديد خصائصها.

- **وجهات تحليل القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ**

هنالك عدة وجهات لتحليل القطاع غير الرسمي والاقتصاد غير الملاحظ، ومن ابرزها ما ورد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008 ، كما تبين الفقرات الموالية:

- لا يوجد اقتصاد منظم بشكل كامل ومعكوسا تمام الانعكاس، من خلال الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية، وبالتالي هناك خطوات يتعين اتخاذها في محاولة لتغطية الأنشطة غير الرسمية، ولعيوب الدراسات الاستقصائية باعتبارها ممارسات خاصة، وهناك نهجان – على الرغم من أنهما يشتركان في كثير من الفرضيات – إلا أنهما موجهان نحو تحقيق هدفين مختلفين تماما.

✓ النهج الأول: هو التأكد من أن كافة الأنشطة، بما في ذلك تلك الأنشطة التي قد يتم وصفها بالأنشطة (الخفية) أو (السرية) مشمولة في قياسات النشاط الكلي.

✓ النهج الثاني: فهو يعني بتعريف ما هو المقصود من المجموعة الفرعية للوحدات الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها (غير رسمية) وبقياس ذلك.

الأساس المنطقي وراء النشاط الأول واضح، تكوين رؤية للاقتصاد ككل تكون مكتملة بأقصى قدر ممكن وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت وعبر البلدان بقدر الإمكان .وقد أصبح يعرف جزء الاقتصاد صعب القياس بالاقتصاد غير الملاحظ، كما ذكرنا سالفا، وقد كرست العديد من المنشورات لقياسه، أهمها كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية، اللجنة الإحصائية بين الدول لرابطة الدول المستقلة 2002، وكما تبين التقنيات الواردة في الكتيب بوضوح، فان وجود قياس محدد للاقتصاد غير الملاحظ ليس له أهمية في حد ذاته، فالاهتمام يتركز بالأساس على ضمان أن يكون قياس النشاط الكلي كاملا أو شاملا.

أما البديل الثاني فهو يسلم بالأهمية التحليلية– ولاسيما في الدول النامية – للتمكن من قياس هذا الجزء من الاقتصاد والذي يعكس جهود الأفراد ممن ليس لديهم وظائف رسمية للانخراط في بعض أشكال النشاط الاقتصادي النقدي .وقد أصبح يعرف هذا الجزء من الاقتصاد بالقطاع غير الرسمي .ومن خلال تقدير حجم القطاع غير الرسمي يصبح من الممكن تقييم إلى أي مدى تصل فوائد التنمية –على سبيل المثال– للناس الذين يعيشون في الشوارع أو في مدن الصفيح. وأولئك الذين يؤيدون النهج الثاني لا ينكرون أهمية القياس الشامل للاقتصاد ولكن بالنسبة لهم هذا لا يكفي، وعلى الرغم من صعوبة القيام بذلك، لابد من بذل المحاولات لتحديد وقياس والتعرف على القطاع غير الرسمي .وهو المهم في دراستنا هذه.

هناك تداخل بين الاقتصاد غير الملاحظ والقطاع غير الرسمي، إلا أنه لا يمكن اعتبار أي منهما مجموعة فرعية كاملة من الآخر. و بناءا على ذلك، يتألف التداخل من الأنشطة غير الملاحظة والتي تجرى بشكل غير رسمي، كما توجد بعض الأنشطة غير الملاحظة، لكنها لا تمارس بشكل غير رسمي، وبعض آخر يمارس بشكل غير رسمي ولكنه ملاحظ .

وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاقتصاد غير الملاحظ إلى تغطية شق التقارير غير الصحيحة في المشاريع غير الرسمية الكبيرة، سواء كان ذلك غير مقصود أو متعمد، لذا فالاقتصاد غير الملاحظ يغطي بعض أنشطة المنشآت غير الرسمية، فضلا عن معلومات بشان بعض المنشآت الرسمية أيضا .وهنا يمكننا إعطاء بعض الأمثلة، كتجار الشوارع أو سائقي سيارات الأجرة قد يكون كل منهما غير ملاحظ وغير رسمي .ومتجر لإصلاح المركبات يحوي من5 إلى 10 عمال، قد يكون رسميا ولكن صغيرا جدا على أن يتم تغطيته من قبل الاستعلامات الإحصائية، وبالتالي يكون غير ملاحظ.

ينبغي ملاحظة أن كافة البلدان لديها كل من الأج ا زء غير الملاحظة في اقتصادياتها ومنشاتها غير الرسمية، وذلك على الرغم من أن نطاق كل منهم والاهتمام السياسي بتحديد المنشات غير الرسمية قد يختلف بعض الشيء.

المطلب الثاني: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ومؤشرات قياسه

أولا: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

يتفق دارسوا الاقتصاد غير الرسمي على أنه من المستحيل تقدير حجم هذا الاقتصاد، فكيف يمكن أن نجعل من شيء يتم فيه الخفاء شيئا قابلا للقياس كميا؟ لأنه أصلا اقتصاد خفي، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي، وعندما تمت محاولات لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، وجد أن هذه التقديرات متضاربة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد، وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي، لان الذين يشتغلون فيه يبذلون قصار جهدهم للتستر على أنشطتهم خاصة الأنشطة غير المشروعة، لذلك يتعين على أن يعرف المحللون وواضعو السياسات أن تقديرات الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتباين تباينا كبيرا حسب الطريقة المتبعة في التقدير، فكل منهج له نقاط قوة وضعف ويلخص إلى رؤى ونتائج مميزة.

يوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين هما: الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة.

1. الطرق المباشرة (على المستوى الجزئي)

إن المناهج المباشرة هي طرق ميدانية تهدف إلى قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في حد ذاته وليس من خلال الآثار التي يخلفها، يقوم هذا المنهج على ضرورة التقرب من المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي وجمع المعلومات منهم أي جمع المعلومات من المصدر ويتم التقدير وفق هذا المنهج باستعمال الطرق التالية:[1]

طريقة المسح بالعينة:

يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد، وتقوم على أساس إجابات طوعية للمبحوثين، الذين يكونون في الغالب مترددين وغير

[1]- حياة بن رحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منها.[1] وتتم هذه التحقيقات في الميدان لدى الأسر والمؤسسات.

- **التحقيقات لدي الأسر**: وتتمثل أساسا في:[2]

– إحصاء السكان: التحقيقات حول اليد العاملة.

– تحقيقات حول الاستهلاك: وتهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل ويتمثل عيبها الكبير في كون التعريف المعتمد للتشغيل خاص بكل تحقيق وهذا ما يفسر صعوبة مقارنة النتائج.

- **التحقيقات لدى المؤسسات:** يتم هذا النوع من التحقيق مباشرة لدى مؤسسات الإنتاج غير الرسمية، للحصول على معلومات حول الإنتاج، المبيعات مادة بمادة وعلى الاستهلاك الوسيط مادة بمادة أيضا ونفقات الإنتاج الأخرى بالتفصيل والتشغيل والأجور، وهذه التحقيقات تقدم جانبا مجمعا حول التشغيل موزعا حسب القطاعات.[3]

وأفضل ما في هذه الطريقة أنه يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش والخداع كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل المعلن عنه.

- **التحقيقات الخاصة بالاستهلاك**: وتستعمل من أجل تقدير نفقات الاستهلاك (ميزانية الأسر) والدخول، كما يأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من التحقيقات طبيعة العمل أيضا.

- **التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين**: وهي تحقيقات تخص الأسر والمؤسسات تنجز على مرحلتين:[4]

– **المرحلة الأولى**: تتعلق بتعريف مؤسسات القطاع غير الرسمي وأصحابها من خلال إحصاء السكان (التحقيق حول الأسر).

---

[1]– رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2]– محمد عجيلة ومصطفى بن نوي، **متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري –مفاهيم وأسس**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص7.

[3]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمين أوهام وحقائق**، الدورة الرابعة والعشرون، الجزئر، جوان 2004، ص46.

[4]– ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

– **المرحلة الثانية:** وتتمثل في اختيار عينة من مالكي المؤسسات وإعطائهم استمارة استبيان بهدف الحصول على معلومات تخصص مؤسساتهم، ويعاب على هذه الطريقة بكونها معقدة و مرتفعة التكاليف، لذا فلا يمكن إجراءها بشكل منتظم ومتكرر.

➢ **المراقبات الجبائية:** تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي، لهذا تلجا المصالح الجبائية لهذا الإجراء بهدف تقييم مستوى الغش الجبائي، والنتائج المتولدة عنه تستعمل من أجل إعادة النظر في حساب الإنتاج وحساب الاستغلال كالإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة وفائض الاستغلال، ويخص عينة من يقع عليهم عبئ الضريبة (دافعوها) الذين تقدموا بتصريحات ضريبية تتعمد الخطأ لدى الإدارة الضريبية من أجل اكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الكلي.[1]

2. الطرق غير المباشرة (على المستوى الكلي)

تعتمد الطرق غير المباشرة على نتائج الظاهرة وأسبابها أو الاثنين معا، وهي في الغالب مداخل أو اتجاهات الاقتصاد الكلي، تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة لقياس تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الزمن. وهي تقوم على تقنية الرصد التي تتمثل في ملاحظة الفوارق بين الموارد والاستعمالات (مثل الفارق بين الإنتاج والاستهلاك) والطرق الأكثر استعمالا هي:

➢ **إحصاءات الحسابات القومية:** وتعتمد هذه الطريقة على مقارنة التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الاستهلاك بالتقديرات الرسمية للناتج القومي من جانب الدخول، وذلك بافتراض أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر فقط في تقديرات الناتج القومي بواسطة الدخل فقط دون التأثير على تقديراته من خلال الاستهلاك وتطبق هذه الطريقة في كل من بريطانيا وأمريكا.2 ويقوم هذا المدخل على فرض أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها، أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها، لكن هذه الدخول سوف تتحول عاجلا أم آجلا إلى إنفاق وعليه متعاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل بل في صورة إنفاق، ووفقا لهذا المؤشر يمكن تقدير حجم

---

[1] – محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري(تأصيل المعنى– بحث في الأسباب والآثار)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ديسمبر 2011، متاح على: univ-biskra.dz/rem/n10/8.pdf.

[2] – سمير أم سايح، **مناهج قياس مساحات اقتصاد الظل**، الشامل موسوعة البحوث، العدد1، متاح على الرابط:

bouhoot.blogspot.com/2014/10/blog-post_8.html ، شوهد بتاريخ: 29فيفري 2016، 14:41.

الاقتصاد غير الرسمي على مستويين مقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي،[1] ومقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الفردي (الأسر).

أما الانتقادات الموجهة لهذا المنهج فهي أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.

- **إحصاءات القوى العاملة:** يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال هذه الطريقة على أساس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما، وبالتالي فإن انخفاض حجم مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا على تزايد النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، وينعكس تصاعد هذا الأخير في شكل انخفاض معدلات مشاركة قوة العمل، بالمقارنة بتلك الخاصة بالفترات أو الدول التي تقل فيها أهمية الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي، قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي حجم الاقتصاد غير الرسمي، ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل، والتي تكشف عن أن كثيرا من الناس يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية. ومن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة، وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنظمة،[2] وبوضع بعض الفروض حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، يمكن تقدير حجم هذا الأخير، ولقد تم استخدام هذا الأسلوب كما ذكرنا سلفا في إيطاليا بصفة أساسية، على سبيل المثال فإن معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975 بـ 39.5% أي حوالي 4 % أعلى من المعدل الرسمي والذي يساوى 35.5 %، ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 10 % من قوة العمل تعمل في الاقتصاد غير الرسمي لإيطاليا عام 1975. أما في عام 1977 فقد قدر معهد ISTAT في إيطاليا تلك النسبة بـ 13% بينما قدرها معهد CRES بحوالي 25 % وذلك أخذا في الاعتبار الأفراد

[1]- Freidrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, july 2007, p39. Ou cite:
http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf seen2016/01/27 at 8:45..

[2]- خالد قاشي، الحاج عرابة، **الاقتصاد الخفي: الظاهرة، الأسباب، الآثار وطرق العلاج (نظرة شمولية)**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص 8.

الذين يمارسون أكثر من عمل، وهو ما يعنى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لهذا التقدير يتراوح بين % 25 إلى 33% .[1]

- **المعاملات:** يقوم هذا المبدأ على المقارنة بين البيانات التي تخص التشغيل والتي تم الحصول عليها مصادر مختلفة، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج القومي (الرسمي وغير الرسمي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي.[2]

هذه الطريقة طورت بالكامل من قبل «Edgar L. Feige » في السنوات (1996/1989/1979)، وطبقت في هولندا 1984 من قبل «Werner C.& Boeschoten» وفي ألمانيا من قبل « Einno Langfeldt».

إعتمد «Edgar L. Feige » على فرضية مفادها وجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين الحجم الكلي للمعاملات (PT) وإجمالي الناتج الوطني (GNP) الاسمي، وانطلق من معادلة التبادل لفيشر:[3]

$$MV = PT$$

حيث: (M) كمية النقود.

(V) سرعة دوران النقود.

(P) المستوى العام للأسعار.

(T) إجمالي حجم المعاملات (المبادلات).

وتشمل الفرضية السابقة العلاقات بين قيمة المعاملات الكلية (PT) وإجمالي الناتج الوطني (GNP) الاسمي (الرسمي وغير الرسمي). و بالتالي (GNP) للاقتصاد غير الرسمي يمكن حسابه بطرح (GNP) الكلي من الاسمي (GNP). وعمليا في هذه الحالة أخذ «Edgar L. Feige » سنة أساس فيها حجم الاقتصاد مساويا للصفر.

- **المداخل النقدية:** تعتمد المداخل النقدية على الإحصاءات والتغيرات النقدية – في حجم العملة أو في هيكل فئاتها– كوسيلة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي، و تعد المداخل النقدية أكثر الطرق استخداما في هذا المجال، وفي نفس الوقت أكثرها عرضة للانتقاد، وتستند هذه المداخل على افتراض أن معاملات الاقتصاد

[1] – محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[2] -Vito TANZI, «the Underground Economy in United States, Estimations and Implications» Banca national de lavora-Quarterly, Review 135. 1980. P115.

[3] – مروان بن قيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

غير الرسمي تتم نقدا، سواء بغرض التهرب من رقابة الحكومة، أو لإخفاء التعاملات السرية، ولا يتضمن ذلك المعاملات العامة التي يسهل التحكم بها، مع افتراض أن الاقتصاد الرسمي يعتمد كثيرا على التعاملات البنكية والورقية، وبناءا على هذين الافتراضين فإن كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي لابد وان ينعكس في شكل طلب متزايد على النقود السائلة، و لكي يتم تقدير هذا الحجم فلا بد من تقدير كمية النقود المتداولة، لذلك فقد حاول tanzi تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الو.م.أ خلال فترة ما بين 1929 إلى 1976، وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.[1]

- **المداخلات المادية (استهلاك الكهرباء)** : يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، إذ هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج الوطني الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي. وحسب هذا المنهج يوجد طريقتين لقياس الاقتصاد غير الرسمي، طريقة كوفمان وكاليبردا وطريقة ماريا لاكو.[2]

– **طريقة كوفمان وكاليبردا (The Kaufmann- Kaliberda Méthode)**

لقد لوحظ حسب هذه الطريقة بالتجربة أن كل الأنشطة الاقتصادية واستهلاك الكهرباء يتحركان ببطء وبمرونة بالنسبة لمرونة الناتج الوطني الإجمالي تقترب من الواحد، وهذا يعني أن النمو في الاستهلاك الكلي للكهرباء هو مؤشر لنمو الناتج الوطني الإجمالي (الرسمي وغير الرسمي)، وبقياس الاقتصاد الكلي وطرحه من تقديرات الناتج الوطني الرسمي يمكن استنتاج الناتج الوطني غير الرسمي ويصبح الفرق بين نمو الناتج الرسمي ونمو استهلاك الكهرباء يعبر عن نمو الاقتصاد غير الرسمي، وهذه الطريقة على الرغم من بساطتها تعرضت لعدة جوانب من بينها: لا تحتاج كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى مقدار كبير من الكهرباء (مثال الخدمات الشخصية)، كما يمكن استخدام مصادر أخرى للطاقة (الغاز، البترول، الفحم)، أي أن جزء فقط من الاقتصاد غير الرسمي يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه.

– **طريقة ماريا لاكو (The Lacko)**:

حيث تفترض هذه الطريقة أن جزءا هاما من الاقتصاد غير الرسمي يصاحبه استهلاك منزلي للكهرباء المرافق لإنتاج القطاع العائلي والأنشطة التي يقوم بها الأفراد بأنفسهم والإنتاج غير المسجل والخدمات، وهي

[1]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

تفترض أنه في الدول التي يتضمن نشاطها الاقتصادي جزء من الاقتصاد غير الرسمي يصحبه استهلاك منزلي مرتفع للكهرباء، ومن ذلك فإن بقية الاقتصاد غير الرسمي سوف يرتفع أيضا.

ويمكن إيجاز مختلف الطرق التي يمكن إتباعها في تقدير الاقتصاد غير الرسمي في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): تقدير وقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي

الطريقة	أهم السمات	
المناهج المباشرة	**المسح بالعينة**	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح
	تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المصرح به الخاضع للضريبة.
المناهج غير المباشرة	**إحصاءات الحسابات الوطنية**	تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس التفاوت بين إحصائيات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية أو الفردية.
	إحصائيات القوى العاملة	تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، بافتراض أن مشاركتها ثابتة.
	المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي) ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج الاسمي الكلي.
	الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على السيولة على افتراض أن المعاملات غير الرسمية تتم نقدا و أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي سوف يزيد من الطلب على النقود.
	المداخلات المادية	تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء على افتراض أن الاستهلاك هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

		الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينها إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي.
النماذج	منهج المتغير الكامن	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي كالعبء الضريبي وعبء القواعد التنظيمية الحكومية والمتغيرات التي تأثر بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي كالسيولة وساعات العمل الرسمية. وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.

المصدر:عادل كدودة والزهرة بن بريكة، **الاقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله،قياسه، أسبابه، معالجته،** مداخلة في الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:الآثار وسبل الترويض، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص7.

ثانيا: مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي:

إن المؤشرات الإحصائية في الاقتصاد غير المنظم غالبا ما يتم احتسابها من خلال مسوح القوى العاملة والمنشآت، وعلى الرغم من أن غالبية متزايدة من العمال في الدول العربية يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن قلة من الدول العربية أدرجت مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي في حساباتها عن قوة العمل والمنشآت.[1]

توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد كبير من الدول، اثنان منها متعلق بإجمالي النشاط غير الرسمي في الدولة وأما الاثنان الآخران فيتعلقان بشكل خاص بالعمل غير الرسمي، كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط من اللارسمية، أما إذا أخذت كل المؤشرات معا، فيمكن الاقتراب كثيرا من تقدير الاقتصاد غير الرسمي، وهذه المؤشرات هي: مؤشر شنا يدر، مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية، مؤشر العمل الذاتي، مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح ويمكن توضيحها بالشكل التالي:[2]

[1]- عبد الكريم دراغمه، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[2]- ELBADAWI Ibrahim & Norman Loayza: Informality**, " Employment and Economic Development in the Arab World", Journal of Development and Economic Policies**, Volume 10, No.2, July 2008, Arab Planning Institut Kuwait, p35-36. on site: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v10-2.pdf consulted 15/02/2016 à.14:45 .

- **مؤشر شنايدر للاقتصاد غير الرسمي(The Schneider index of the shadow economy)**:

يضم مؤشر شنا يدر كل من طريقة الديميمك، طريقة المدخلات المالية، وطريقة الطلب على النقود وذلك لتقدير حصة الإنتاج غير المصرح به لدى السلطات الضريبية، وهو يقيس الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي.

- **مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية (The Heritage Foundation index of informal markets)** :

يقوم مؤشر الأسواق غير الرسمية أساسا على الفهم أو الإدراك الذاتي والإذعان الكلي للقانون وبشكل خاص التوكيد على الدور الذي يلعبه الفساد يقسم هذا المؤشر من 1 إلى 5 كلما اتجه المؤشر نحو القيمة 5 نقول أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كبير والفساد كبير أيضا.

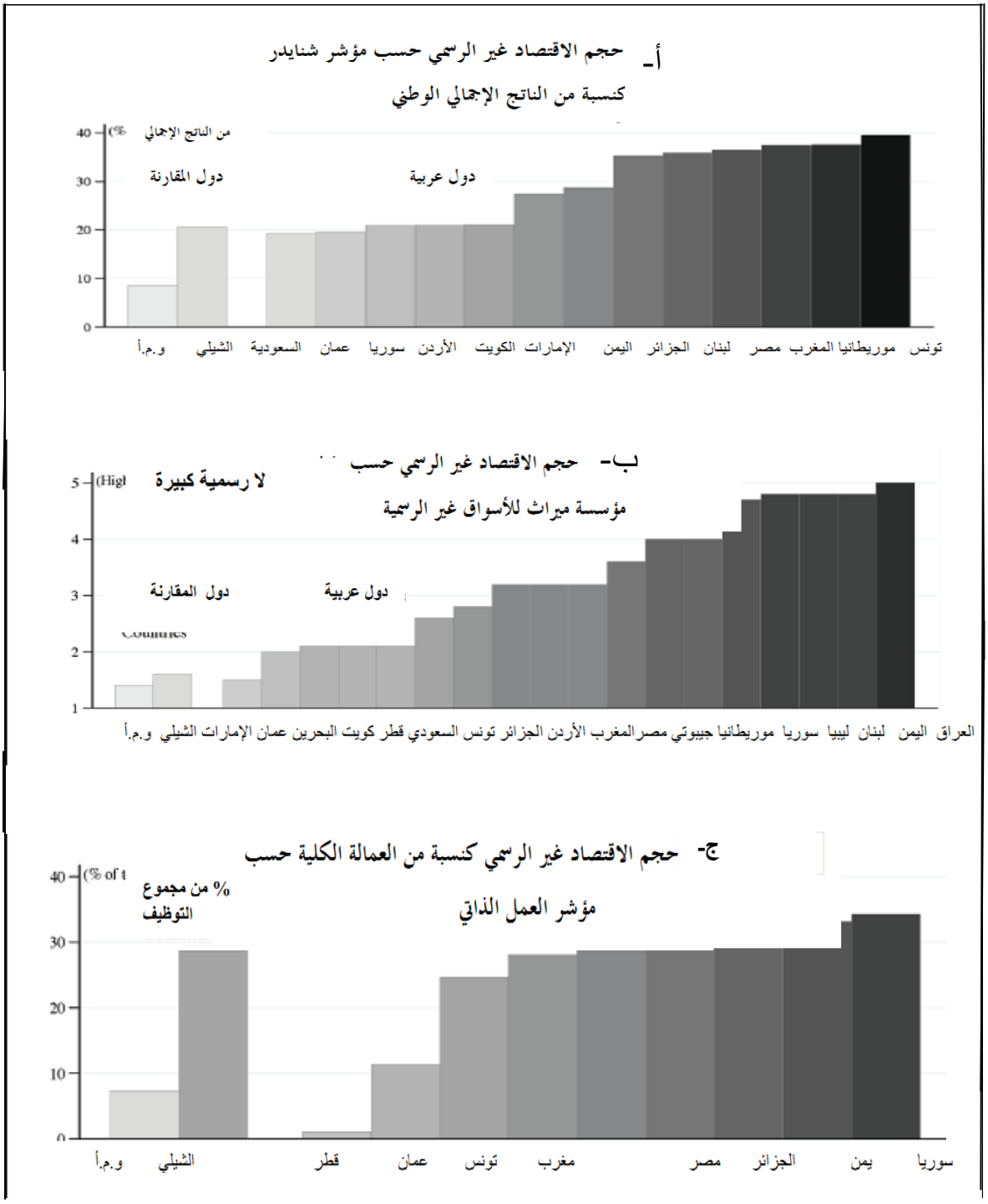
- **مؤشر العمل الذاتي (Self- employment)**:

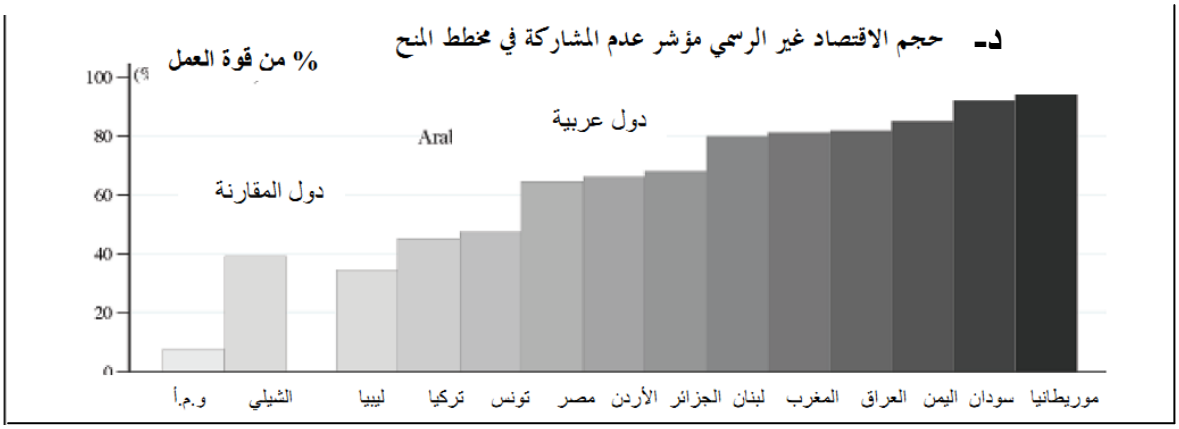
إن المؤشرات التي تركز على العمل غير الرسمي تمثل انتشار العمل الذاتي والافتقار إلى تغطية المعاشات، فالمؤشر الأول تتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية كما قدمها مكتب العمل الدولي.

- **مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح (Non-contributor to pension scheme)**

يتحدد مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح من خلال حاصل قسمة قوى العمل غير المساهمة في المعاشات على عدد المستفيدين منها كما قدمته مؤشرات البنك الدولي للتنمية. والمنحنيات التالية توضح نتائج قياس مختلف هذه المؤشرات كما يلخصه الشكل 2 الموالي.

شكل رقم (1-1): حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب المؤشرات الأربعة المختلفة





المصدر: رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

حسب الشكل رقم (**1-1**) نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يختلف حسب كل مؤشر ويختلف معه ترتيب الدول وذلك بمقارنة بعض الدول النامية بالدول المتقدمة فمثلا حسب مؤشر شنا يدر نلاحظ أن تونس هي صاحبة أكبر نسبة من الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الوطني أما حسب مؤشر الأسواق غير الرسمية فنجد أن العراق هي أكبر دولة عربية نسبة مرتفعة من اللارسمية وتبلغ فيها قيمة المؤشر حدوده القصوى الموافقة للرقم 5. أما حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من مجموع التوظيف فنجد أن سوريا هي التي تملك أكبر نسبة من العمل الذاتي من مجموع العمالة الكلية بنسبة تقدر ب 35%، وتحتل موريتانيا المرتبة الأولى في مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح بنسبة تقارب 99% من مجموع قوة العمل.

ثانيا: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي:

من خلال دراستنا السابقة للاقتصاد غير الرسمي يتضح أنه يشتمل على أنشطة مشروعة غير مسجلة وأنشطة أخرى غير مشروعة متعلقة بالجريمة والتي لا يمكن تسجيلها وهي تولد دخولا كبيرة جدا، ومثال ذلك الدخول المتولدة من الاتجار بالمخدرات، الفساد السياسي والإداري، استغلال نفوذ العمولات والرشوة، الاختلاسات، تهريب الأموال، الاتجار غير المشروع في السلاح والإرهاب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تدر دخولا غير شرعية، يحاول مكتسبوها دائما إخفاء مصادرها الحقيقية وإكسابها صفة الشرعية والنظافة وذلك من خلال ما يسمى بعملية غسيل أو تبييض الأموال.[1]

[1]- محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

- **غسيل الأموال:**

إن مصطلح غسيل الأموال أو تنظيفها أو تبييضها يعني أي فعل أو شروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل وخارج الدولة ويلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية للدخل المتحقق.[1]

كما يمكن تعريف غسيل الأموال حسب القانون المصري "كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها".[2]

- **تجارة المخدرات:**

يعد الاتجار في المخدرات من أهم الأساليب غير الشرعية للاقتصاد غير الرسمي، إذ يلجأ التجار فيها وفي غيرها من العقاقير غير المشروعة إلى إخفاء وجود الدخل أو إخفاء مصدره غير المشروع، ثم يعمدون إلى التمويه من أجل الإيهام بأن الدخل مشروع.[3] وتعد مصرا من أهم مصادر الأموال غير المشروعة، التي تحتاج إلى تمويه وغسل، حتى تأخذ صورة المال المشروع ، وقد أشارت بعض المصادر إلى معدلات أرباح التجارة، في هذا المجال تصل إلى 98%.

- **تقليد العلامات التجارية:**

يتركز تقليد العلامات التجارية على تقليد عناصر أساسية ومميزات العلامات المسجلة كالرسم، وخلق الالتباس في مخيلة المستهلك حتى ولو لاحظ بأن هناك اختلافات طفيفة.

وحسب التعريف المعطى من طرف (comité National Anti Contrefaçon): فإن تقليد العلامات التجارية يعتبر بمثابة محاولة عمدية ومقصودة لغش المستهلكين وذلك عن طريق تقليد وبيع سلع تحمل علامة

---

[1]- أحمد حسين الهيتي، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار– دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989–2008)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، 2010، ص5.

[2]- عالية يونس عبد الرحيم الدباغ، **ارتباط العولمة بغسيل الأموال وأثرها على المال**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد10، العدد38، 2008،ص 179..

[3]- بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة والنوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية".[1]

وتتجلى مكافحة هذا النوع من الظواهر غير الرسمية في الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى الأدوار التحسيسية التي تقوم بها المؤسسات.

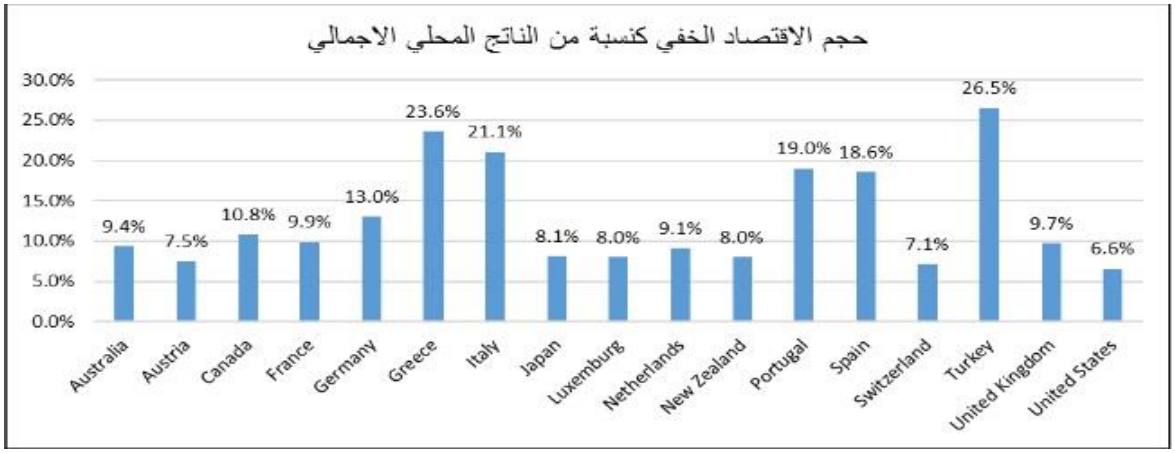
المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والفرق بينهما.

أولا: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي:

خلق الاقتصاد غير الرسمي عبئ كبير على الاقتصاد الرسمي، من حيث الآثار السلبية وما يتولد عنه من نشاطات غير مشروعة من غسيل أموال وخرق القوانين، وقد تزايد ونما حجم الاقتصاد الخفي، مقارنة مع حجم الاقتصاد الرسمي، حيث أخذ الاقتصاد غير الرسمي يسلك طرقا غير مشروعة للعودة والاندماج في الاقتصاد الرسمي من جديد، فأصبح بذلك مصدر خول كبيرة للعديد من أفراد المجتمع سواء عن طريق أعمال مشروعة أم غير مشروعة.[2]

وقد تكافل المجتمع الدولي من خلال عقد الاتفاقيات لمكافحة غسيل الأموال في سبيل مكافحة الاقتصاد الخفي، بالإضافة إلى قيام بعض الدول بوضع الحلول الفردية الوقائية.

شكل رقم (1-2) : حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: شنايدر، حجم اقتصاد الظل في 31 دولة أوربية و 5 دول أخرى من دول OECD فترة (2004-2013) متاح على الرابط: http://www.econ.jku.at/schneider

1 ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

2 رياض دحمان، **الاقتصاد الخفي الجزء الثاني**، مجلة الباحثون السوريون، العدد 703، 2016/02/28،متاح على الرابط: www.syr-res.com/article/6756.html.

وقد تم الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، في اختبار أجري على 8 دول (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، سويسرا، اليونان، اسبانيا، إيطاليا، تركيا)، وهم أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من عام 2004 إلى غاية 2013، حيث اختبر فرضية العدم القائلة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصاد الخفي. واستخدم الباحث برنامج SPSS، لدراسة علاقة الارتباط بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، مع متوسط حجم الاقتصاد الخفي من عام 2004، ولغاية 2013، ولجأ الباحث في الاختبار إلى معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation ، وظهرت النتيجة في جدول الارتباط (Correlations) حيث كانت قيمة الارتباط 0.952وهي قيمة أقرب إلى الرقم 1 فدلت على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الاقتصاد الرسمي (حجم الناتج المحلي الإجمالي) والاقتصاد الخفي في بيانات عينة الدول المبحوثة.

كما تم المقارنة بين معدلات النمو السنوية في الدول من عام 2004 ولغاية 2013، حيث لاحظ ارتفاع معدلات النمو السنوية للاقتصاد الخفي بسرعة أعلى من نمو الاقتصاد الرسمي (الناتج المحلي (في كل من (اليونان – تركيا) حتى عام 2007، وثم انخفضت معدلات النمو السنوية للاقتصاد الخفي في جميع الدول المدروسة بسرعة أقل من انخفاض معدل نمو

الناتج في عام 2008، وكذلك في عام 2009 انخفضت معدلات نمو الاقتصاد الرسمي في الدول بسرعة أكبر من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الخفي وظهر المؤشران بالإشارة السالبة، وبالعودة إلى نسبة حجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي؛ فقد ظهر بأعلى معدل في عام 2009 خلال الفترة المدروسة (2004-2013) لجميع الدول، وهذا يدل على ارتفاع النشاطات المولدة للاقتصاد الخفي في ظل الأزمة العالمية.

ثانيا: الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي:

غالبا ما تم انتقاد عبارة "**قطاع**" عند الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي، فهي توحي بوجود قطاعين منفصلين تماما (رسمي وغير رسمي)، لكن هناك العديد من الصلات بينهما حيث ينشأ الاقتصاد غير الرسمي ويتفشى على حافة الاقتصاد الرسمي، إذ أنه لا يستطيع أن يقوم كقطاع وحده بذاته وهذا لعدة اعتبارات.[1]

الجدول التالي يبرز أوجه المقارنة بين الاقتصاد غير الرسمي و الرسمي:

[1]- محمد عجيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

جدول رقم(1–4): مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
الهدف الرئيسي	تعظيم الأرباح	خلق مداخيل
تنظيم السوق	دخول منظم وجود نقابات عمالية تطبيق تشريعات العمل حق الحصول على قروض داخلية و خارجية دفع منتظم للضرائب والرسوم والأجور وعقود العمل.	سهولة الدخول عدم احترام القواعد والتشريعات لا وجود لقوانين العمل تمويل ذاتي عدم وجود تنظيم نقابي عدم دفع الضرائب والرسوم عمل ذاتي وتعويض نقدي آني.
هيكلة السوق	حواجز للدخول إلى السوق. علامات وحقوق تجارية محفوظة. منتجات نظامية. سوق محفوظة (الكمية، الرخصة، الرسوم)	لا وجود لحواجز للدخول منتجات تقليدية سوق غير محفوظة
التكنولوجيا	حديثة ومستوردة استعمال مكثف لرأس المال. تكوين مهني ورسمي إنتاج واسع الاستعمال	تقليدية، مكيفة، مبتدعة أحيانا. استعمال مكثف للعمل. تمهين غير رسمي وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: عزوز علي، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:الآثار وسبل الترويض، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007، ص4.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل الاقتصاد غير الرسمي تلك المجموعة أو السلسلة من النشاطات غير النظامية، والتي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تتهرب من الضرائب ورقابة الدولة.

فأسباب ظهوره تعددت، لكن أهمها عبء الضرائب وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة وكيفية قياسه مع التطرق إلى علاقته بالاقتصاد الرسمي لأنه لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة.

تنقسم مختلف الأنشطة الممارسة فيه أيضا إلى قسمين(أنشطة شرعية وأنشطة غير شرعية)، فالأنشطة غير الشرعية لا تقتصر على تجارة الممنوعات وتجارة المخدرات والملاهي وغيرها، بل تمس مختلف الأنشطة غير المسجلة ولا تدخل ضمن الناتج القومي للبلد.

لذلك ينبغي علينا معرفة أهم الإجراءات التي اتخذت فيه هذا الأخير، ومعرفة مختلف الآثار التي يخلفها، وذلك بالاعتماد على بعض تجارب البلدان التي اتخذت كنموذجا في محاولتها للتقليل من حدة هذه الظاهرة، ونالت تشجيعات من قبل منظمات عالمية، وهي موضوع حديثنا في الفصل الموالي.

تمهيد الفصل:

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة عالمية تنتشر في معظم دول العالم وتغطي أغلب النشاطات الإنتاجية والخدماتية في اقتصاد بلد معين، ورغم تعقيداتها وتشابك عناصرها إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين والدول من محاولة قياسها ومعرفة حجمها، غير أن تقديرها يصطدم في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل إحداهما في صعوبة حصر كافة الأنشطة غير الرسمية نظرا لكثرتها وتنوعها وأيضا بسبب نقص البيانات الإحصائية واختلافها إن وجدت، فمن المتوقع لنمو وتوسع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أن يكون لها علاقة تأثير وتأثر متبادلة مع أنشطة الاقتصاد الرسمي، فوجود هذا الاقتصاد يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الرسمي في بعض الجوانب كما يؤثر سلبا في جوانب أخرى.

وقد قامت عدة منظمات دولية خلال السنوات الأخيرة بإدماج قضية الاقتصاد غير الرسمي في برامج أنشطتها التي تحاول من خلالها البحث عن الحلول الملائمة للتقليل من هذه الظاهرة، حيث أننا حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى بعض الحلول التي تؤدي إلى التخفيف من حدته في مختلف المجالات.

ولهذا سنتناول في هذا الفصل،حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم وآثاره على الاقتصاد الرسمي، وسبل مواجهته للحد من توسع وانتشار هذه الظاهرة، مع دراسة تجارب بعض الدول العربية.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث خصصنا المبحث الأول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي في معظم دول العالم والمبحث الثاني إلى آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي وسبل مواجهته، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه دراسة تجارب بعض الدول

المبحث الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في معظم دول العالم

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، فمعظم الدول تعاني من تفشي هذه الظاهرة بما فيها الدول المتقدمة لكن بنسب مختلفة، والخطر لا يكمن في وجودها لكن أن تصبح هي الأساس وما عداها هو الاستثناء، لذا فعملية القياس تحدد حجم الظاهرة وتسمح بمعرفة المدى الذي بلغته في الاقتصاد ككل، وعلى ضوء ذلك تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة.

لقد أجرى الاقتصاديون و الإحصائيون مجموعة من الحسابات لقياس مدى ضخامة الاقتصاد غير الرسمي، وتقدير حجمه حيث ركز الباحثون على عينة من 84 بلدا مستخدمين في ذلك مجموعة من طرق التقدير، وتوضح النتائج أن القيمة في الاقتصاد غير الرسمي بلغت مستوى شديد الارتفاع في جميع بلدان العينة.

جدول رقم (2-5): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي

مجموعة البلدان	نسبة من إجمالي الناتج المحلي%
البلدان النامية	44-35
البلدان في مرحلة الانتقال الاقتصادي	30-21
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OCDE)	16-14

المصدر: بورعدة حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

يوضح الجدول السابق التقديرات المتوسطة لمجموعات البلدان الثلاثة الرئيسية (البلدان النامية، بلدان في مرحلة الانتقال الاقتصادي، بلدان منظمة التعاون والتنمية)، ومن خلاله يظهر أن حجم الاقتصاد غير الرسمي جد معتبر بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، هذه الأخيرة تتراوح فيها نسبة كبيرة أيضا، غير أنها تبقى قليلة مقارنة بتلك المعدلات المسجلة بالدول النامية.

لذلك سنحاول في هذا المبحث دراسة لحجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبة مشاركته في الناتج المحلي الخام للدول النامية والدول المتقدمة والدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

تعاني الكثير من الدول النامية من كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ تغطي جزء كبير من النشاطات الإنتاجية والخدمات في اقتصاد بلد معين، وقد لوحظ الانتشار السريع للتشغيل غير الرسمي في جميع البلدان النامية، وتتجلى هذه الوضعية من خلال ارتفاع التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي الشغل في العالم،[1] ولهذا فإن الاقتصاد غير الرسمي ينعش في هذه الدول بنسب مرتفعة لأنها تتميز بالبطالة والفقر والتهميش، حيث يكون الاقتصاد الرسمي عاجزا عن خلق مناصب الشغل الكافية لامتصاص البطالة وتوزيع دخل الفئة المحرومة من المجتمع. فالتشغيل في الاقتصاد غير الرسمي يعطي لصاحبه فرصة الحصول على دخل ولو خارجا عن القانون وتكون هذه الفئة أكبر حجما أو عددا بكثير من الفئة الثانية التي تمارس أنشطة قانونية وبصفقات مالية مرتفعة لا علاقة لها بالفقر بل لأسباب أخرى.[2]

حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30% إلى 70 % من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول،[3] وتكشف تقديرات حصة الاقتصاد غير الرسمي في إجمالي الناتج المحلي لمختلف البلدان النامية، حسب المعطيات الأساسية للمحاسبة الوطنية أن معدل حصص الاقتصاد غير الرسمي تقدر بما يلي:

يوضح الجدول التالي: حجم الاقتصاد غير الرسمي ل 37 دولة في إفريقيا.

جدول رقم (2–6): نسبة الاقتصاد غير الرسمي من لناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية

الرقم	البلدان	حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي الرسمي، باستخدام طريقة الطلب على العملة (GDP)		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	الجزائر	34.1	35	9
2	أنغولا	43.2	44.1	45.2
3	بنين	47.3	48.2	49.1
4	بتسوانا	33.4	33.9	34.6
5	بوركينافاسو	41.4	42.6	43.3
6	بوروندي	36.9	37.6	38.7

[1] ـ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق**، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004، ص59.

[2] ـ برحمون حياة، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[3] ـ حسين عبد المنطلب، **قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الإدارة العامة لدعم برامج القدرة التنافسية، وزارة التجارة والصناعة، مصر، 2012، متاح على الرابط: www.mti.gov.eg/SME/Studies2.htm.

7	الكامرون	32.8	33.7	34.9
8	جمهورية افريقيا الوسطى	44.3	45.4	46.1
9	تشاد	46.2	47.1	48
10	الكونغو الديمقراطية	48	48.8	49.7
11	كونغوا الجمهورية	48.2	49.1	50.1
12	كوتي فوار	43.2	44.3	45.2
13	مصر	35.1	36	36.9
14	إثيوبيا	40.3	41.4	42.1
15	غانا	41.9	42.7	43.6
16	غويانا	39.6	40.8	41.3
17	كينيا	34.3	35.1	36
18	ليستو	31.3	32.4	33.3
19	مدغشقر	39.6	40.4	41.6
20	مالاوي	40.3	41.2	42.1
21	مالي	42.3	43.9	44.7
22	موريتانيا	36.1	37.2	38
23	المملكة المغربية	36.4	37.1	
24	موزمبيق	40.3	41.3	37.9
25	ناميبيا	31.4	32.6	42.4
26	نيجر	41.9	42.6	33.4
27	نيجيريا	57.9	58.6	43.8
28	رواندا	40.3	41.4	59.4
29	السنغال	45.1	46.8	42.2
30	سيراليون	41.7	42.8	47.5
31	جنوب إفريقيا	28.4	29.1	43.9
32	تنزانيا	58.3	59.4	29.5
33	توغو	35.1	39.2	60.2
34	تونس	38.4	39.1	40.4
35	أوغندا	43.1	44.6	39.9
36	زمبيا	48.9	49.7	45.4
37	زمبابوي	59.4	61	50.8
المتوسط العام		28.5	29.5	30.4

Source : **F. SCHNEIDER** , shadow ecoomies of 145 countries all over the world. Estimation results over the period 1999 to 2003.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الفترة (1999-2000)، حيث بلغ متوسط نسبة اقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي بين الدول 41.3 % في هذه الفترة، ثم ارتفع

إلى 43.2% في الفترة الممتدة ما بين (2002-2003)، هذا الارتفاع كان بمعدل 1.9% خلال أربع سنوات.[1]

وغالبا ما يستوعب الاقتصاد غير الرسمي عمالا يصبحون بدونه بلا عمل أو دخل وفي هذه الحالة السائدة وبصفة خاصة في البلدان النامية وإن كانت لا تقتصر عليها، وهي البلدان التي تتمتع بقوى عاملة كبيرة وسريعة النمو ومن ذلك مثلا البلدان التي أصبح لديها عمالة زائدة بعد إجراء برنامج التكيف الهيكلي، ولا يدخل معظم الناس في الاقتصاد غير الرسمي باختيارهم، ولكن فرص العمل المستحدثة غالبا ما لا تلبي معايير العمل اللائق، فالعمال في الاقتصاد غير الرسمي يعانون من تدني الأجور و انخفاض مستوى الأمن الوظيفي، كما لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية، فضلا عن ضعف احتمالات التحاقهم بالتعليم والتدريب الرسميين، كما نجد أن ثمة ارتباط بين التغيرات في تنظيم العمل ونمو الاقتصاد غير المنظم وتكون مواطن العجز في العمل اللائق أوضح ما تكون عليه في الاقتصاد غير الرسمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول النامية يزداد فيها الاعتماد على النفس في الأعمال المنزلية، كما أنها تعتمد على الزراعة والمشروعات الزراعية الصغيرة التي غالبا ما تقوم بتدبير شؤونها الأسرة، وبالتالي فإن أغلب هذه المنتجات لا تدخل في حسابات الدخل القومي وتدخل في إطار الاقتصاد الخفي،[2] ولقد حاولت بعض الدول الإفريقية تقنين الاقتصاد غير الرسمي ، ولكنها تخلت عن الفكرة بسبب غياب نتائج عدم قبول الذهنيات للفكرة، ويبرز هذا الاقتصاد في هذه القارة خاصة في الممنوعات: (المخدرات والحيوانات والنباتات والتحف الأثرية والأدوية) وفي المقابل استراد سلع بصفة غير شرعية (السيارات وقطع الغيار، وأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الكهرومنزلية).[3]

كما يؤثر الاقتصاد غير الرسمي كثيرا على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والاجتماعية التي من المفترض أن يعتمد التعامل بين كافة أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية، وأخيرا فإن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر مظهرا من مظاهر تخلف المجتمعات، لأن من سلبياته التي

---

[1] - **F. SCHNEIDER** , shadow ecoomies of 145 countries all over the world. Estimation results over the period 1999 to 2003, Ibid p 16.

[2] - منشورات مكتب العمل الدولي جنيف، **توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم**، الطبعة الاولى، 2013، متاح على الرابط www.ifrro.org ، ص 7.

[3] - فاطمة الزهراء بوكابوس، **سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، البويرة، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011، ص 80.

لابد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية.[1]

المطلب الثاني: البلدان في مرحلة الانتقال الاقتصادي

تعرف الدول المتحولة اقتصاديا بانتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لذلك عرفت هذه الدول اختلالات هيكلية، أثرت هذه الأخيرة على سوق العمل، وجعلت سوق العمل غير الرسمية هي السوق الرئيسية، وذلك بتوفيرها للعمل لحوالي النصف من القوة العاملة، وفيما يلي نستعرض من خلال الجدول الموالي حجم الاقتصاد غير الرسمي في عينة من دول التحول الاقتصادي.

جدول رقم (2–7): حجم التشغيل غير الرسمي في بعض بلدان التحول الاقتصادي

الدول	التشغيل غير الرسمي (1998)		السكان	القوى العاملة	
	بالمليون	كنسبة مئوية من القوى العاملة	كنسبة مئوية من إجمالي السكان	بالمليون	كنسبة مئوية من إجمالي السكان
أرمانيا	1.51	75.5	39.7	3.8	2.0	52.63
بلغاريا	2.52	63.0	30.4	8.3	4.0	48.19
كرواتيا	1.4	70	31.1	4.5	2.0	44.44
كازاخستان	2.8	40.0	17.9	15.6	7	44.87
كيرجستان	0.8	40.0	17	4.7	2	42.55
رومانيا	4.7	42.7	20.9	22.50	11	48.89
روسيا	32.9	42.2	22.9	146.9	78	83.10
سلوفينيا	0.31	31.0	15.5	2	1	50
جورجيا	1.1	36.7	20.4	5.4	30	55.56
المتوسط	5.3	49	23.9			48.0

La source : F. SCHNEIDER, the value added of underground activities: size and measurement of shadow economies and shadow economy labor force all over world. Opcit.p20. نقلا عن: برحمون حياة، **مرجع سبق ذكره**، ص78

[1]_ مصطفى خليفة الذوادي، **الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصا الليبي**، مجلة العلوم التقنية، مؤتمر اقتصاد الظل 2013/09/24، متاح على موقع المجلة الإلكترونية: http://www-stj-com.ly، صيراتة، ليبيا، أبريل 2015، ص33.

وتبقى هذه الأرقام والنسب لا تمنحنا إلا جزءا من الواقع، نظرا للإشكال الذي تطرحه عملية وطريقة التقدير نفسها، بالإضافة لقصور البيانات في بعض الدول النامية حيث لا توجد إحصائيات تخص جميع الدول النامية، مما يجعل من دراسة هذه الظاهرة أمر صعب، لكن على ضوء التقديرات المتوفرة يمكن ملاحظة أو استنتاج أن التشغيل غير الرسمي يعتبر المصدر الرئيسي للتشغيل في جل الدول النامية.[1]

أما الاقتصاد غير الرسمي في بلدان التحول الاقتصادي فيشمل دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوروبا الشرقية وهي بلدان تخلت عن الاقتصاد الموجه وتبنت نظام اقتصاد السوق، والجدول التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها وذلك خلال الفترة(1999-2003).

جدول رقم (2-8): حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول التحول الاقتصادي (1999-2003)

النسبة (%)

الرقم	البلد	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحليPIB تم التقدير باستعمال طريقة الطلب على النقود		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	ألبانيا	33.4	34.6	35.3
2	أرمانيا	46.3	47.8	49.1
3	أذربيجان	60.6	61.1	61.3
4	بيلاروس	48.1	49.3	50.4
5	البوسنة والهرسك	34.1	35.1	36.7
6	بلغاريا	36.9	37.1	38.3
7	كرواتيا	33.4	34.2	35.4
8	جمهورية كزاك	19.1	19.6	20.1
9	استونيا	38.4	39.2	40.1
10	جورجيا	67.3	67.6	68.0
11	هنغاريا	25.1	25.7	26.2
12	كازاخستان	43.2	44.1	45.2
13	جمهورية قرغيز	39.8	40.3	41.2
14	لاتيفيا	39.9	407	41.3
15	ليتوانيا	30.3	31.4	32.6
16	مقدونيا مالدوفيا	34.1	35.1	36.3

[1]- برحمون حياة، **مرجع سبق ذكره**، ص78.

17	بولندا	45.1	47.3	49.4
18	رومانيا	27.6	28.2	28.9
19	روسيا الفيدرالية	34.4	36.1	37.4
20	صربيا	46.1	47.5	48.7
21	جمهورية سلوفاكيا	36.4	37.3	39.1
22	سلوفينيا	18.9	19.3	20.2
23	أوكرانيا	27.1	28.3	29.4
24	أوزبكستان	52.2	53.6	54.7
25	ألبانيا	34.1	35.7	37.2
المتوسط		38.1	39.1	40.1

La Source : **F. SCHNEIDER** , shadow ecoomies of 145 countries all over the world. Estimation results over the period 1999 to 2003, op cit, p19.

بالنسبة لبلدان التحول الاقتصادي فإن معدلات الاقتصاد غير الرسمي هي الأخرى مرتفعة وذلك نتيجة التغيرات التي عرفتها تلك الدول عند انتقالها من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق والذي تسبب في اختلالات هيكلية على جميع المستويات وكذا انتشار الفساد.

وقد سجلت أعلى نسب للاقتصاد غير الرسمي في كل من جورجيا وأذربيجان بمعدل 68% و61.3% على الترتيب، بينما احتلت جمهورية كزاك (التشيك) وسلوفينيا المراتب الأخيرة بنسبة 20% من إجمالي إجمالي الناتج المحلي.

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة (OCDE)

إن معدلات الاقتصاد غير الرسمي تتزايد في كل الدول كما لاحظنا وحسب درجاتها، من الدول النامية إلى الدول المتحولة اقتصاديا ومن سنة إلى أخرى باستثناء الدول المتقدمة، نظرا للتقدم الاقتصادي لهذه الدول، والجدول التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها وذلك خلال الفترة(1999-2003).

جدول رقم (2-9): حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول المتقدمة (1999-2003)

النسبة (%)

الرقم	البلد	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي تم التقدير باستعمال طريقة الطلب على النقود		
		2000/1999	2002/2001	2003/2002
1	أستراليا	14.3	14.1	13.5
2	النمسا	9.8	10.6	10.9
3	بلجيكا	22.2	22.0	21.0
4	كندا	16	15.8	15.2
5	الدنمارك	18	17.9	17.3
6	فنلندا	18.1	18	17.4
7	فرنسا	15.2	15	14.5
8	ألمانيا	16	16.3	16.8
9	اليونان	25.7	28.5	28.2
10	إيرلندا	15.9	15.7	15.3
11	إيطاليا	27.1	27.0	25.7
12	اليابان	11.2	11.1	10.8
13	نيوزيلاند	12.8	12.6	12.3
14	هولندا	13.1	13.0	12.6
15	النرويج	19.1	19	18.4
16	البرتغال	22.7	22.5	21.9
17	إسبانيا	22.7	22.5	22
18	السويد	19.2	19.1	18.3
19	سويسرا	8.6	9.4	9.4
20	المملكة المتحدة	12.7	12.5	12.2
21	الولايات المتحدة الأمريكية	8.7	8.7	8.4
المتوسط		16.8	16.7	16.3

La Source : **F. SCHNEIDER** , shadow ecoomies of 145 countries all over the world. Estimation results over the period 1999 to 2003, op cit, p.20

ومن خلال معطيات الجدول نجد أن الدول المتقدمة سجلت أدنى مستويات الاقتصاد غير الرسمي في العالم، وتنخفض فيها النسبة إلى أدنى الحدود، حيث بلغت 8.4% في الولايات المتحدة الأمريكية وسجلت كل من اليونان وإيطاليا أعلى النسب، ويرجع هذا الارتفاع إلى مناخ ممارسة الأعمال في هذه الدول حيث

احتلت إيطاليا المرتبة 70 واليونان المرتبة 80، بالإضافة لانتشار الجريمة المنظمة في إيطاليا، وعلى العموم فمعدل الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول منخفض وثابت نسبيا.

وقد تم الكشف عن العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي ، في اختبار أجراه احد الخبراء الاقتصاديين على 8 دول(لولايات المتحدة – المملكة المتحدة – نيوزيلندا –سويسرا – اليونان – اسبانيا – إيطاليا – تركيا)، وهم أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من عام 2004 ولغاية 2013، حيث اختبر فرضية العدم القائلة: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاقتصاد غير الرسمي. ولجأ الباحث في الاختبار إلى معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وظهرت النتيجة في جدول الارتباط (،Correlations)حيث كانت قيمة الارتباط 0.952 وهي قيمة أقرب إلى الرقم 1 فدلت على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الاقتصاد الرسمي (حجم الناتج المحلي الإجمالي) والاقتصاد غير الرسمي في بيانات عينة الدول المبحوثة.

قارن الباحث بين معدلات النمو السنوية في الدول من عام 2004 ولغاية 2013 حيث لاحظ ارتفاع معدلات النمو السنوية للاقتصاد غير الرسمي بسرعة أعلى من نمو الاقتصاد الرسمي (الناتج المحلي) في كل من (اليونان – تركيا) حتى عام 2007، وثم انخفضت معدلات النمو السنوية للاقتصاد غير الرسمي في جميع الدول المدروسة بسرعة أقل من انخفاض معدل نمو الناتج في عام 2008، وكذلك في عام 2009انخفضت معدلات نمو الاقتصاد الرسمي في الدول بسرعة أكبر من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد غير الرسمي، وظهر المؤشران بالإشارة السالبة،وبالعودة إلى نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي، فقد ظهر بأعلى معدل في عام 2009 خلال الفترة المدروسة (2004 – 2013) لجميع الدول، وهذا يدل على ارتفاع النشاطات المولدة للاقتصاد غير الرسمي فتظل الأزمة العالمية.[1]

ويمكن الكشف عن سبب تباين حجم الاقتصاد غير الرسمي في البلدان الثمانية (لنسب المئوية لحجم لاقتصاد غير الرسمي من الناتج المحلي) الموجودة في الجدول التالي:

[1] ـ رياض دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

جدول رقم (2-10): المؤشرات الاقتصادية المدروسة لبعض البلدان المتقدمة سنة 2013

النسبة (%)

الدولة	حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي% عام 2013	الضرائب الخاصة في العمالة والاشتراكات كنسبة من الأرباح التجارية عام 2013	تكلفة إجراءات تأسيس الشركات كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد عام 2013
إسبانيا	18.6	36	4.7
إيطاليا	21.1	43	14.20
اليونان	23.6	32	4.6
تركيا	26.5	18	12.7
المملكة المتحدة	9.7	10	0.3
سويسرا	7.1	17	2
نيوزيلندا	8.0	3.1	0.3
الولايات المتحدة	6.6	10	1.5

المصدر: رياض دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 02.

من خلال معطيات الجدول السابق نجد أن معدل الاقتصاد غير الرسمي منخفض (أقل من 15%) في (المملكة المتحدة- سويسرا- نيوزلندا- الولايات المتحدة)، حيث كانت نسبة الضرائب في الولايات المتحدة 10% وكذلك في المملكة المتحدة بالإضافة إلى 3.1% في نيوزلندا، أما في سويسرا 17% من الأرباح. أما الدول الأخرى فالاقتصاد غير الرسمي فيها مرتفع (أكثر من 15%) في (اليونان- إسبانيا-إيطاليا- تركيا). وبالتالي الدول التي اتبعت معدل ضرائب مرتفع على الأرباح، إرتفع فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي عن طريق العمل في السوق السوداء من قبل العاملين والمنشأة.

ومن خلال ما سبق نجد انه ثمة ارتباط معين بين درجة التقدم الاقتصادي للدولة وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث تنخفض هذه النسبة مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي للدولة والاستقرار الاقتصادي وترتفع في الدول النامية والفقيرة، غير أن هذا الارتباط يبقى غير مطلق.

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، كذلك فان حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل وأن وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدى إلى تشويه بيانات الناتج القومي الاجمالى فقط ، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.. الخ، وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

المطلب الأول:الآثار السلبية

أولا: الأثر على العائدات الضريبية

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي آثاراً سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية. وتتمثَّل هذه الآثار السلبية في فقدان حصيلة الضرائب.

يعتبر فقدان الحصيلة الضريبية أهم وأول أثر في وجود الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه في أن جانبا من الدخل الذي يتولد داخل الاقتصاد لا يدفع ضرائب، وذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية.[1] كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي. وعندما يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي جوهريا فإنه يؤدي إلى فقد جوهري في الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب التي يتم جمعها على الدخول المسجلة تصبح أكبر من اللازم.

كما يؤدي التهرب الضريبي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب، إذ لا يسمح التهرب من تكوين ادخار عام نتيجة نقص إيرادات الدولة، وبالتالي الحد من مقدرتها على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، وقد تلجأ الدولة في سبيل تعويض النقص في حصيلة الضرائب إلى زيادة معدلاتها على الأنشطة الاقتصادية الرسمية، مما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة في الوقت الذي لا تدفع فيه الدخول الخفية أية ضرائب على الإطلاق، وهذا ما يجعل المؤسسات المتهربة أكثر تنافسية من تلك التي تدفع الضرائب حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي

[1] _ عادل كدودة، الزهرة بن بريكة، **الاقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2007، ص8.

وتقوية مكانتها في السوق، وفي حالة زيادة الدخول المتحققة من الاقتصاد غير الرسمي فإن الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة، حيث يتمتع هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول خفية ولا يدفعون الضرائب على خدمات عامة مثل التعليم والصحة والصرف الصحي والطرق وغيرها من المشروعات ذات النفع العام، ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله، وفي غياب هذه الحصيلة الضريبية يزداد عجز الموازنة العامة للدولة وتزداد المشاكل المالية.[1]

يؤدي التهرب إلى الإخلال بعدالة النظام الضريبي مما يولد ضغوطا أكبر نحو تبني نظم الضرائب غير المباشرة، كما أن هناك مخاطر من أن انتشار عمليات التهرب الضريبي التي تتم في نطاق الاقتصاد غير الرسمي سوف تشجع الآخرين على التهرب من الضرائب وتحفز الأفراد على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي بدلا من العمل في الاقتصاد الرسمي إذن فانتشار التهرب يؤدي إلى المزيد من التهرب.[2]

ولقد قدرت إدارة الضرائب IRS في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي بحوالي 40-42 مليار دولار عام 1976. أما في عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي ما بين 86-90 مليار دولار، وهو ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.[3]

ثانيا: الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعدل تطوره يؤثر سلبا على استقرار السياسات الاقتصادية وفشلها أحيانا، فكلما انعدمت المصداقية في المعلومات الرسمية وكبرت الفجوة بينها وبين المعلومات الحقيقية، انعدمت الفاعلية والنجاعة للسياسة الاقتصادية المنتهجة، لأن الإستراتيجية الاقتصادية تكون دائما مرسومة على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية، دون الأخذ بعين الاعتبار نشاطات الاقتصاد غير الرسمي، ويمكن اختصار بعض الآثار في:

---

[1]_ محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 90-91.

[2]_ Valerie Braithwaite, and others, Individual Behavior in the Cash/Shadow Economy in Australia: Facts Empirical Findings and some Mysteries. department of economics, University of Linz, Austria, 2001,P 06.

[3]_ عادل كدودة، الزهرة بن بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

1. تشوه المعلومات:

عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية. وعندما تكون الاحصايات الاقتصادية متحيزة، ويكون مستخدمي هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز، فإن الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة، عندما تكون التوقعات معينة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها، ولذلك تنتشر النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية، حيث يتم استبدالهم بآخرين يقومون بنفس الأخطاء، أو قد تتغير الحكومات ويأتي صانعوا السياسة آخرون، ولكنهم يفعلون نفس الخطأ وهكذا، فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعي السياسة وإنما الخطأ في إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل، وفعالية السياسات المرسومة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.[1]

ويعتقد **"feige"** بأن السبب الرئيسي لانهيار نظريات الاقتصاد الكلي في فترة السبعينات يعود إلى الاقتصاد غير الرسمي الذي شوه بدوره نظم المعلومات بدرجة أصبح معها التضخم والكساد في السبعينات يعتبران صورة مضللة وخادعة. كما يرى أنه إذا كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي، فإن الإحصاءات الرسمية عن الدخل قد لا تبالغ في معدل النمو الحقيقي، وأن الإحصائيات عن التضخم من المحتمل أن تكون في حد ذاتها تقديرات حقيقية مبالغ فيها.[2]

ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار فإن كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات التالية:[3]

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد.
- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوبة اتخاذها.

---

[1]_ خالد قاشي والحاج عرابة، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2]_ مصطفى عبد الحكيم الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 164.

[3]- F.Schneider and Enste, Dominik H(2000)" shadow Economies: size causes and consequences,Jaurnal of Economic literature, 38, 77, 144

- إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير صحيحة والسياسات غير المناسبة كما في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى والتي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة.

وعلى سبيل المثال فإن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التشغيل قد تشير إلى أن الاقتصاد الرسمي يعاني من انحصار، وأن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل، وإن مستوى البطالة الحقيقي أقل من ذلك المستوى المسجل. ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم، لأن جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة بطالة يعملون فعلا في الاقتصاد غير الرسمي وفي جميع الأحوال يتوقف مدى الانحراف في المعلومات على حجم الاقتصاد غير الرسمي، وفي الدول النامية ونظرا للطابع غير الرسمي الذي يتسم به هيكلها الاقتصادي، تواجه مكاتب الإحصاء والضرائب صعوبة في إنتاج إحصاءات يعتمد بها، ويحول هذا النقص في بيانات دون تقييم صانعي السياسات الاقتصادية للتأثير المحتمل حدوثه نتيجة للتغيرات الأساسية للسياسة الاقتصادية، وكلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي كلما قلت مصداقية البيانات.[1]

2. معدلات البطالة وتشوه الأسعار:

أ- **معدلات البطالة:** يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدوا أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها، إذا فالاقتصاد غير الرسمي يتسبب في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها مما قد يضطر بالحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول من الأنشطة التي تمارسها في النطاق الاقتصاد غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة.[2]

على سبيل المثال، فإن هناك ادعاء بأن معدلات البطالة في مصر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفني بالإضافة إلى جانب من المتسربين من النظام التعليمي. إلا أنه يمكن القول بأن

---

[1]_ حياة برحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

[2]_ مُحَّد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

هناك نوعا من المغالاة في هذه الأرقام لأن جانبا لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الاقتصاد غير الرسمي. من خلال سوق العمل غير المنظم.[1]

وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإنه قام بتقدير فئة السكان البطالين التي بلغت 1.175.000 شخص وبلغت بذلك نسبة البطالة 9.8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث تسجل نسبة 8.3% لدى الذكور و16.3% لدى الإناث.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدي الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012، إلا أن مستوى الانخفاض كان أكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3 نقطة مقابل 0.7 لدي الإناث كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث تستمر في الإنخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و2011، ثم إلى 17.0% خلال 2012، لتصل إلى 16.3% خلال 2013.

ولعل من أهم العوامل المؤثرة على المستوى التعليمي، بحيث تشهد نسبة البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 15.2% من 2010 إلى 2012 لتبلغ 14.3% سنة 2013. كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى الشباب (الفئة البالغة مابين 16 و24 سنة) مقارنة بـ 2012 حيث تراجعت من 27.5% إلى 24.8% أي ما يفوق شاب ناشط ضمن أربعة.[2]

وعليه يمكن استخلاص أن معدلات البطالة تتناقص من سنة إلى أخرى بتزايد رقعة الاقتصاد غير الرسمي مما يعني توجه هذه الفئة إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية.

ب- **تشوه الأسعار:** يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تشوه الأسعار المحلية، حيث تميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد، بمعدلات أقل من الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، أو عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير وتقدم للمواطنين في الاقتصاد غير الرسمي بأسعار منخفضة، وهكذا فإن من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي اقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بالنظر إلى

[1]_ كمال بن موسى ومُحَّد براغ، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابه وآثاره**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013.

[2]_ منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع**، 2013، ص2.

أعبائه الإدارية والضريبة والإجرائية. وفي مثل هذه يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي معدل التضخم مغالى فيه أي مرتفع عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد.

إن تشوهات الأسعار تظهر بوضوح في الاقتصاد الجزائري، وذلك من الأسواق الموازية والسوداء للسلع والخدمات مقارنة بالأسعار الموجودة في الاقتصاد الرسمي.[1]

ونظرا لأن السعر في السوق الموازية لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسة غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.[2]

ت- معدلات النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي الرسمي سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ، لآثاره على عرض العمل، حيث أن التوسع في نشاط الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى زيادة مستويات الدخول، وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبون للاقتصاد الرسمي. وهو ما يؤدي إلى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لأداء بعض المهام البسيطة التي عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه، كما هو الحال في الدول المتقدمة من طلاء المنازل، إصلاح السيارات...إلخ.[3] وبالتالي فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، و من ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي. وعلى ذلك فإن قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج في الاقتصاد غير الرسمي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي. على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج في الاقتصاد غير الرسمي وفقا ل (Gutmann) مابين 8.1% و8.3% بالمقارنة بـ7.9% للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من (1939-1976). كذلك يشير (**Feige**) إلى أن معدلات النمو للاقتصاد الرسمي في الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من(1976-1978) حوالي 11.8% بينما إذا تم أخذ

---

[1]_ مروان بن قيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[2]_ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: : **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق** ، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004 ، ص 79.

[3]_ كمال بن موسى ومحمد براغ، **مرجع سبق ذكره**، ص 208.

الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار فإن معدلات النمو ترتفع إلى 16.9%، أما في ألمانيا (الغربية سابقا) فلقد بلغت معدلات النمو وفقا لـ (Duisburg) في الناتج للاقتصاد غير الرسمي عدة أضعاف معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي.[1]

ولقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي فإن ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد غير الرسمي والذي ينتج عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية، أو زيادة مصادر الدخول التي يحققونها، وذلك من أجل المحافظة على مستويات المعيشة الخاصة بهم، وتؤدي مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد غير الرسمي، لاسيما إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة، حيث يزداد عرض العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كان الأفراد يحصلون على مدفوعات في صورة معاشات أو إعانات بطالة أو غيرها...إلخ.[2]

ث- **معدلات التضخم:** يعني الاقتصاد غير الرسمي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائد في الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي مناسبا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي،[3] إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فإنه أيضا من المتوقع في حالة الدولة النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات ومثال ذلك الدقيق والاسمنت والخشب وتحديد التسليع أو المساكن المؤجرة في مصر. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم لأن سلة من السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

[1] ـ بوجرفة بناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[2] ـ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

[3] ـ محمد عجيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 11

لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعية، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات.[1] وعليه فوجود الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تشوه الأسعار المحلية في إحدى الصورتين:

- إما المغالاة في معدلات التضخم.
- وإما ظهور معدلات التضخم بأقل من قيمتها الحقيقية بكثير، كما هو الحال في الدول النامية.

ج- **السياسة النقدية:** يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقود، والطلب على النقود في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون حسابا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة في الاقتصاد ككل. لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي.[2]

كما يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على السياسة النقدية من خلال حركات الأساس النقدي أي احتياطات البنوك و النقود السائلة، والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي ليس لها أي تأثر مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي. ولهذا الحد فإن سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على احتياطات البنوك والجزء المتبقي من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد غير الرسمي ، فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات البنوك وكذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.[3] إلا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي ، إلا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد الخفي نفسه.

ثالثا: الآثار الاجتماعية

1. **الباعة الجائلين:** في إطار سعي إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل لبلورة مشروع قانون تنظيم عمل الباعة الجائلين، لهذا يجب التعرف على المدخلات اللازمة لتفعيل قانون يستجيب لمشاكل البيع المتجول ويذلل العقبات التي تؤدي إلى مخالفات عشوائية وكذلك ليضمن حقوق العاملين بهذا القطاع.

---

[1]- كمال بن موسى ومحمد براغ، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

[2]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[3]- خالد قاشي والحاج عرابة، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

فبالرغم من وجود التنظيم الحكومي لهذا القطاع، فلا زال كثيرا من الباعة المتجولون يعملون عشوائيا خارج إطار قانوني مما يساهم في تواتر حالات الفساد ويؤثر على الأمن العام واستنزاف موارد الدولة والأفراد.[1]

لقد صاغ إعلان بلاجيو الدولي لباعة الشوارع مؤسسو " **شبكة الشوارع**" عام 1995، حيث حدد الإعلان خطة عمل تسعى إلى تشكيل سياسات وطنية لترويج حقوق باعة الشوارع وحمايتها، وقد أطلق الإعلان دعوة رباعية للتنشيط والمناصرة تستهدف الباعة الفرديين، جمعيات الباعة، السلطات المحلية والهيئات الدولية بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي. كما بلورت " **شبكة الشوارع**" هدفا للمدى الطويل، يقضي بمراجعة وتطوير " **إعلان بلاجيو**"، بغية التحضير لإعلان جديد أو مدونة جديدة تعتمدها البلديات وتحديد وإدماج بعضها في قوانين جديدة.[2]

وبالرغم ما تقوم به هذه الهيئات وما يدره الاقتصاد من دخل على آلاف الأسر التي تتعايش منه وتعتمد على مصدر رزقها من خلاله، فإنه يتنامى وسط محاذير من تنامي تجارة غير مشروعة وبطرق غير سليمة تؤذي اقتصاد البلد وتؤثر على دخل الناتج المحلي وتزعزع الاقتصاد، فهناك بعض الدول التي تعمل على تنظيمها وهناك دول لا تكترث بها وتتركها تنمو حتى يصبح من الصعب السيطرة عليها، ولهذه البساطات وبحسب المراقبين مخاطر أيضا، خاصة من حيث عدم مطابقة بعض السلع للمواصفات من خلال تهريبها أو تشغيل من لا يحق لهم العمل مثل الأطفال أو العمالة الوافدة غير الشرعية، بالإضافة لأخطار هذه السوق في مجال سلامة الغذاء.

ولهذا فقد طبق إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل على عينة ممثلة من الباعة الجائلين في أقاليم الجمهورية من حضر وريف وسواحل، ولهذا فقد قامت بتجميع هذه المعلومات في استبيانات قدمتها لهؤلاء الأشخاص متحصلة على مجموعة من النتائج من بينها الحجم الديمغرافي للباعة الجائلين والمتمثلة في الجداول التالية:

جدول رقم (2-11): العينة حسب متوسط السن

[1] ـ سوسن جاد، **تحليل بحث استطلاع الباعة الجائلين**، تقرير من إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مركز المشروعات الدولية (CIPE) ، 15 أكتوبر 2009، ص3.

[2] ـ منشورات منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم**، قاموس المصطلحات، الطبعة الأولى، 2009، ص 3.

السن	**متوسط السن**	35
	الوسيط والمنوال	32
	نطاق العمر	بين 14 و75

المصدر: سوسن جاد، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

جدول رقم (2-12): العينة حسب متوسط عدد الأولاد

عدد الأبناء	**متوسط عدد الأبناء**	2.26
	الوسيط	2
	المنوال	0
	نطاق عدد الأبناء	بين 0 و9

المصدر: سوسن جاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

يشير الجدول رقم (2-11) و (2-12) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمس مختلف الفئات العمرية (14-75) وكلا الجنسين(ذكر، أنثى) وهذا ما أدى إلى صعوبة القياس من طرف السلطات رغم سعيها الجاهد وراء الحصول على آليات لقياسه، ولكن يبقى الأمر مستعصيا عليها نظرا لزيادة تفشي هذه الظاهرة.

وكذلك من بين الآثار الاجتماعية ما يلي:[1]

- إن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي.
- حرمان العمال من الاستفادة من التقاعد بسبب عدم التسجيل في مصلحة الضمان الاجتماعي.
- إن أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين والفئة الشابة، ويحصلون على أجور أعلى مماثلة في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد وترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة.
- إن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي وانتشار الأمية من خلال أن أغلب العاملين فيه أميين أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات

[1]_ حيان سليمان –باحث اقتصادي–، **اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 24فيفري 2016، 14:50، متاح على الرابط: www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf

ويرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم وبالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي.

- انتشار نوادي القمار و الأعمال الإنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، وزيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المجرمين...الخ.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة، ولذلك فإن الحجج المدافعة عن الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في الإيجابيات المتعددة لهذا الاقتصاد والمتمثلة أهمها فيما يلي:

- إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثمة أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.[1]
- يمثل إنتاج الأنشطة غير الرسمية جزءا مهما من العرض الكلي للسلع والخدمات، كما أن المداخيل التي يولدها تمثل سوقا للطلب على السلع والخدمات المنتجة في القطاع نفسه أو في القطاع الرسمي الوطني. لذا يساهم بـ 42% في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية تشكل 41%، وفي دول آسيا تتراوح مابين 52.6% في تايلاند، 13.1% في سنغافورة، أما في الدول المتقدمة فقد بلغت مساهمته بـ 11.3% في اليابان، 18% في دول منظمة التعاون الأوروبي.[2]
- يساعد الاقتصاد غير الرسمي على حل أزمة البطالة ويزيد من معدلات التشغيل لأنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية ولا إلى مستوى علمي معين، كما أنه يساعد على استثمار الأموال المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع.[3]
- يساعد على تخفيض الاستيرادات من الخارج وخفض العجز في ميزان المدفوعات للدول.

---

[1]_ قارة ملاك، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2]_ عبد الكريم بريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

[3]_ أحمد حسين الهيتي، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989–2008)**، مجلة الغدارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، 2010، ص5.

- قدرة الاقتصاد غير الرسمي على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل، وبالتالي يحقق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل.
- نظرا لتوسع حجمه، قد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي ان يصبح اقتصادا تنافسيا.
- إمكانية المساهمة إلى جانب الاقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توظيف الأموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة.
- يرى فري "**fery**" أن لوجود الاقتصاد غير الرسمي ونموه مزايا من بينها، أنه يعتبر من أكثر القطاعات تنظيما وإنتاجية ويستدل على ذلك بأنه القطاع الذي حمى الاقتصاد الإيطالي في ذلك الوقت لم تكن ترجع إلى أن الأفراد أكثر نشاطا في الاقتصاد غير الرسمي ولكن ترجع إلى سوء إدارة الاقتصاد الرسمي.[1]
- انخفاض التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك نظرا للاعتماد على أسلوب التدريب أثناء العمل وبالتالي إمكانية إمداد العامل بالمهارات الأساسية التي تستطيع أن تؤهله للانضمام إلى العمل بالاقتصاد الرسمي، كما تمثل المنشآت غير الرسمية حقلا خصبا لتنمية المواهب وإتقان تنظيم المشاريع وإدارتها.

عملية التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:[2]

يعتمد قرار الهيئات والمنظمات العالمية في الانضمام إلي القطاع الرسمي من عدمه على ما يمكن أن يحفزهم علي ذلك، فهم يدرسون جيدا القوانين التي سيحترمونها ويلتزمون بها والقوانين التي سيضطرون إلي انتهاكها أثناء ممارستهم لأعمالهم.كما يحسبون أيضا حجم العائد في كلتا الحالتين وتكلفة عدم التزامهم، ورغم أن لكل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي تكلفته، إلا أن وجود مناخ تنظيمي غير ملائم وإمكانيات للنمو سيدفع الغالبية منهم إلى العمل في إطار القطاع الرسمي.

- إذا فاقت مزايا الانضمام للقطاع الرسمي التكلفة ⟵ ينضم للقطاع الرسمي
- إذا فاقت تكلفة الانضمام للقطاع الرسمي المزايا ⟵ يظل بالقطاع غير الرسمي

[1]_ مُحَّد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2]_ فؤاد ثابت، **تجارب دولية في تطوير القطاع غير الرسمي، ندوة حول " نحو إدماج الباعة الجائلين في منظومة الاقتصاد الرسمي"**، القاهرة، مصر، 13 نوفمبر 2011، ص،ص 03-04.

إن التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي يمثل (من وجه نظر رجال الأعمال) عملية مكونه من خطوتين أولاهما تسجيل المنشأة بشكل رسمي، وثانيهما الانطباع للوائح من أجل البقاء في هذا القطاع الرسمي. فتسجيل المشروع وضمان حقوق ملكيته و الحصول علي التصاريح والاحتفاظ بسجلات، كلها أمور تنطوي علي تكلفة، كما أنه لا بد من الوفاء بالتزامات إضافية، بشكل عام يتطلب هذا التحول إجراء إصلاحات على جبهات مختلفة لخفض هذه التكلفة، وتبسيط الإجراءات المطلوبة وتشجيع رجال الأعمال على التحول الكامل إلى القطاع الرسمي، فتسهيل إجراءات التسجيل بإنشاء ما يسمي بـ " **الشباك الواحد**" (أي مكان موحد لإتمام كافة الإجراءات الإدارية) مثلا، يعتبر خطوة ضرورية في هذا الاتجاه. ولابد أن يصحب الإصلاح في إجراءات تسجيل المشروعات إصلاح أخر يزيل العوائق التي تمنع مشاركة القطاع غير الرسمي الكاملة في الاقتصاد والالتزام بالقوانين، كما أن تحسين الخدمات العامة يخلق حافزا ايجابيا يشجع علي الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي وتحاول بعض السلطات التنظيمية أحيانا القضاء علي النشاطات غير الرسمية بتطبيق القوانين وفرض الغرامات، مما يؤدي إلي توقف الأعمال في هذا الاقتصاد وتعظيم تكلفة العمل به، ورغم أن تطبيق القانون هو جزء من أي حل لهذه المشكلة، إلا أن هناك ثلاثة عيوب أساسية تكشف هذا المنهج:

أولا: الإسراف في فرض اللوائح يعرقل تحقيق الأهداف العامة للبلاد، لأن ذلك يدفع المشروعات إلى العمل بعيدا عن أعين السلطة المنظمة.

ثانيا: مجرد تطبيق القانون وحده لا يحسن مناخ العمل، سواء للقطاع الرسمي أو غير الرسمي .

ثالثا: قد يتيح هذا فرصة للموظفين الرسميين المكلفين بتطبيق اللوائح لقبول الرشوة مقابل خفض العقوبة، حالات أخرى مثل الضرائب واستيفاء عنصر السلامة والالتزام بقوانين العمل والبيئة .

المطلب الثالث: سبل معالجة الاقتصاد غير الرسمي

إن التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي يتطلب تشخيص وتقييم آثاره المتعددة بدقة، فالنظرة المتفحصة لهذا الاقتصاد، بينت أن عملية إدماجه في الاقتصاد الرسمي – وان كانت ممكنة – ليست بالأمر الهين، كما أن التشجيع على قيامه بدعوى المكاسب التي يحققها يطرح عدة مشاكل أهمها تشويه المؤشرات الاقتصادية وتوفير المناخ غير الملائم للمنافسة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وتصبح الخطورة أشد عندما تزيد من معدلاته على حساب الاقتصاد الرسمي أو أن يصبح الاقتصاد غير الرسمي هو أساس الاقتصاد وما عداه هو الاستثناء. وبناء على ما سبق فان معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تختلف من جهة لأخرى كما يلي:[1]

1. إدماج الاقتصاد غير الرسمي بعد إصلاح الاقتصاد الرسمي:

يبدوا جليا أن عدم التعامل مع الاقتصاد الرسمي ينبع من الابتعاد عن الواقعية والعدالة في تصميم القوانين والنظم واللوائح، وبقدر الابتعاد عن النظام الطبيعي بقدر ما يستفحل الاقتصاد غير الرسمي ويتطور، لهذا يجب أن يكون الحل في جنس المشكلة وان يكون الدواء في جنس الداء، فمشكلة الاقتصاد غير الرسمي يجب أن تحل في دائرة الاقتصاد الرسمي بحيث نقوم بجملة من الإصلاحات التي شأنها أن تقحم الاقتصاد غير الرسمي في منظومة القوانين الرسمية بعد تعديلها وجعلها موافقة للنظام الطبيعي ومن أهمها:

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمجال الاقتصادي وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي، وذلك بخفض تكلفة تأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات وتسهيل الإجراءات الإدارية، فالنوعية في القوانين لا تمنع وتعرقل وتكون متسلطة بقدر ما تبني وتتسق مع أعراف المجتمع التي استقر عليها ويكون التعامل معها سهلا.
- تقريب كلفة العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي من كلفته خارج الإطار الرسمي ليكون الابتعاد عن الدائرة الرسمية قليل الأهمية خاصة إذا تعزز ذلك بحصول أصحاب الأعمال على مزايا إضافية في الاقتصاد الرسمي.
- إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي.

[1] _ خامرة السعيد ، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الآثار وسبل الترويض ، المركز الجامعي-سعيدة-، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007 ص،ص 10- 11.

- قيام الدولة بتوسيع دائرة البنية الأساسية والمرافق الصحية والتعليمية وتوفير الحد الأدنى من مستويات العيش الكريم بالقدر الذي لا يترك مجالا للأفراد للبحث على خدمات تكميلية تكون بمثابة طلبا على أنشطة السوق الموازية.
- العدالة والشفافية في تطبيق القوانين واللوائح والتنظيمات الإدارية وعدم جعلها محتكرة على البعض دون الآخر، وهذا ما يستوجب تكثيف الرقابة و الإحصائيات والتقديرات على حجم السوق الحقيقي ومدى تناسبه مع حجم السجلات التجارية المقبوضة لدى السلطات الرسمية.
- الحرص على ديمومة علاقة الثقة بين الدولة وأفراد المجتمع والتي تبعث بالاطمئنان والارتياح وتجعل من التشريعات والقوانين مرنة في التطبيق وسريعة التجاوب على أرض الواقع.

إن هذه التعديلات والإصلاحات على الاقتصاد غير الرسمي، هي مكاسب من شأنها أن تحفز أصحاب المشروعات على التحول إلى الاقتصاد الرسمي، أما في حالة عدم اتخاذ الإصلاحات اللازمة وتحسين مناخ العمل فإنه يصعب إقناع من ينشط في الإطار غير الرسمي إلى الإدماج لدائرة التشريعات والقوانين كونه يتيقن من أن هذا الإدماج سيؤدي إلى تراجع قيمة مشروع، وقد تكون النتيجة نفسها لو أن الدولة قامت بإجبار وفرض قوانينها بالقوة فهذا سيؤدي إلى عواقب خطيرة تشل من النشاط الاعتيادي للدورة الاقتصادية، وخير مثال على ذلك هو ما حدث في مصر عندما لاحقت وزارة الاقتصاد شركات الصرافة لأنها كانت تتجر في العملات الأجنبية بأسعار السوق(البعيدة عن الأسعار المفروضة من الدولة)، فكانت النتيجة ارتفاع سعر الدولار بنسب عالية نتيجة للضغط على السوق الموازية، وانجر عن ذلك عدة آثار منها:[1]

- نقص الدولار بصورة كبيرة نتيجة نقص أماكن عرضه، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع سعره.
- ارتفاع هامش الربح لتغطية مخاطر الاضطراب في سعر الدولار، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين سعر البيع وسعر الشراء.
- أصبح على شركات الصرافة الرسمية أن تزيد في هامش الربح لتغطية مخاطر العقوبات.
- وجود طلب جديد على الدولار خوفا من استمرار ارتفاعه وهو ما زاد الطين بلة على حساب انهيار الثقة في قيمة الجنيه المصري.

[1]_ نوارة وائل ، **الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، 2007/10/19، ص7.

- قيام الدولة المصرية بمجموعة من الإجراءات التعويقية كإصدار العديد من القوانين واللوائح التي تقلل من الطلب على الدولار.

كل هذه الآثار المحدثة أدت إلى تباطؤ دورة الاقتصاد وتباطؤ دورة رأس المال وانهيار الاستثمار الأجنبي والمحلي وتقلص حجم التصدير وازدادت البطالة بصورة غير مسبوقة، لكن عندما قررت الدولة المصرية أن تأخذ بالسعر الطبيعي للدولار وتبتعد عن الأساليب القمعية انتعش الاقتصاد من جديد وارتفعت الصادرات وانخفض سعر الدولار، وهكذا يجب أن نستفيد من هذه التجربة.

2. تقنين الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي مع تركها تحتفظ بطبيعتها:

يرى بعض المحللين أن الاقتصاد غير الرسمي يتسم ببعض الخصائص التي تمكنه من التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثر بالأزمات، فالأنشطة غير الرسمية لا تتطلب رأس مال كبير، وهي سريعة الانتشار في مختلف المناطق دون تقيدها بمكان معين، وهي تتميز بمرونة عالية وقت الأزمات والتغيرات الاقتصادية المفاجئة ،كما تقدم استجابة تلقائية لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ناهيك على أنه وسيلة ضغط على الاقتصاد الرسمي كونه يهيئ مناخ تنافسي (وإن كان غير عادل) لتحسين ميكانيزمات عملها بما يدفع زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية للاقتصاد، لذا الأجدر الابتعاد عن إحداث تغيرات جذرية فيه تتسبب في انهياره والحرمان من مزاياه العديدة، يكفينا منه أنه يوفر مناصب عمل جديدة لشريحة واسعة من ذوي الدخل المعدوم أو المحدود والتي لا تستطيع الدولة بقوانينها ولوائحها التنظيمية أن تدمج نسبة قليلة منهم في عالم الشغل والإنتاج، وعلى هذا الأساس فالمدافعون عن الاقتصاد غير الرسمي هدفهم ليس إدماج الاقتصاد غير الرسمي بقدر ما يتمثل في محاولة تقنين الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي مع تركها تحتفظ بطبيعتها في نظام عملها،[1] بحيث أن الشرط الأساسي في تقنين أعماله هو أن يحافظ على قدرته في إيجاد فرص عمل جديدة وتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته الاجتماعية والاقتصادية مع توفير الحد الأدنى من الحماية للعاملين فيه (عاملين، مستهلكين، موردين، كما يجب أن لا يحمل هذا التقنين متاعب وأعباء إضافية تغير من نظام عمله الطبيعي.

[1] - ابراهيم قويدر، **في الاقتصاد غير الرسمي، النساء والأطفال، ضحايا للفقر وسياسات التعليم**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد14، 2007/10/19، ص 38.

3. دعم وتشجيع القطاع الخاص:

تظهر مزايا الاقتصاد غير الرسمي لدى البعض بأنها مزايا مؤقتة وأنه يؤدي ولو بعد أمد طويل إلى تعسف في نظام عملها، ونمو الفوضى التشريعية يتسبب في اختلاط الأمور وبداية تآكل النظام العام للمجتمع بصورة تدريجية، وحتى نتجنب مثل هذه الآثار ونعالج الاقتصاد غير الرسمي بطريقة معقولة يجب تنمية ودعم وتشجيع القطاع الخاص بما يتناسب والتكيف الاقتصادي الهيكلي الذي تتبناه السياسات الاقتصادية الحديثة مع توفير الحماية التشريعية والاجتماعية التي تضمن حماية العامل وتساهم في صون الحياة الكريمة بعيدا عن تضارب القوانين واللوائح أو تعقيدها، وهو المطلب الذي يحظى باهتمام منظمة العمل العربية على أن يتم استبعاد الأطفال عن عالم الشغل، والتضييق عليهم لإبعادهم عن الاستغلال الاقتصادي وتجنيبهم مشاق العمل، وعموما نظرة هذا الاتجاه إلى الاقتصاد غير الرسمي هو أنه قطاع خاص يجب حمايته والبحث في واقعه وفي إشكاليات العمل فيه لتخطيها وتجاوزها، فقوانين القطاع الخاص الميسرة والبسيطة كفيلة بأن تنظم الاقتصاد غير الرسمي بتكثيف الحملات الإعلامية والتوعية.

المبحث الثالث: دراسة الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول

لقد قامت عدة منظمات دولية بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، متعرضة إلى أسباب انتشارها وكيفية التعامل معها.

وقع اختيارنا على بعض الدول لدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، تتمثل هذه الدول في كل من تونس، مصر والعراق.

المطلب الأول: دراسة تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

عرف الاقتصاد التونسي تحولات جذرية أدت إلى تميزه بنوع من الاستقرار، عكس اقتصاديات البلدان النامية الأخرى التي عرفت حالات مضطربة بعد خضوعها لبرامج التصحيح الهيكلي.

أولا: المحيط الاقتصادي لتونس

لقد عان هذا الاقتصاد قبل الإصلاحات من عدة اضطرابات وحالات عدم الاستقرار كارتفاع مستوى المديونية الخارجية، وارتفاع معدل النمو السنوي للواردات الذي فاق معدل النمو السنوي للصادرات، بالإضافة إلى تدهور الاحتياطي من النقد الأجنبي، والنمو السلبي لمعدل النمو الذي قدر بـ 1.2 %.[1]

في سنة 1972 عرف الاقتصاد التونسي تغيرات جوهرية، حيث أخذت السياسة الاقتصادية المنتهجة نمطا جديدا من خلال الانفتاح على الخارج ، وذلك عن طريق إمضاء عدة اتفاقيات للتبادل الحر، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وكذا الصادرات التي اعتمدت بصفة خاصة على قطاعات زراعية، تصنيعية، ومنجمية بالإضافة إلى السياحة التي تلعب دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد التونسي إذ تغطي حوالي 50 %من عجز الميزان التجاري، فقد سجل عام 2004 حوالي5 ملايين سائح. ويتوقع أن يصل عددهم سنة 2016 إلى نحو 100 مليون سائح،[2]كما تساهم أيضا صناعة النسيج والميكانيك أيضا بقسط معتبر في الصادرات التونسية.

إن تطبيق الاقتصاد التونسي لبرنامج التصحيح الهيكلي والذي بدأ منذ سنة 1986 أصبح يضرب به المثل من قبل المؤسسات المالية الدولية نظرا لتحقيقه نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية ومعدل النمو خاصة في عقد التسعينات مع التوجه للخوصصة وتبسيط بنية الضرائب، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا

---

[1] - ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص76.

[2] **-Office national du tourisme Tunisie**: www.tunisie.com/tourisme/ontt.htm.2008

ايجابيا خلال الفترة (1990-1994) بحوالي 11.7 % كمتوسط سنوي، و2.4 % كنموا حقيقيا خلال سنة 1995 و 5% خلال سنتي (2003-2004). كما سجل أيضا معدل التضخم ترجعا من 6.2%سنة 1995 إلى 2.7% سنة 2003.[1]

ولقد حقق هذا البلد تقدما فيما يخص موقعه كمركز للتجارة العالمية، إذ وقعت تونس العديد من الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي (منطقة التجارة الأوروبية) والتي تتضمن إزالة التعريفة الجمركية تدريجيا على كافة السلع الصناعية لمدة عشرة أعوام حتى عام 2008.

كما يشرف الاتحاد الأوروبي على برنامج الدولة المتعلق بتحسين إنتاجية المؤسسات التونسية وتحضيرها للدخول إلى المنافسة في الأسواق العالمية مع العلم بأن تونس عضوه في المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي، فهي تتعامل أيضا وبشكل كبير مع بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا التي تستورد منها الغاز والنفط وتصدر لها منتوجات صناعية.[2]

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد التونسي:

جدول رقم (2-13): أهم مؤشرات الاقتصادية الفترة (2001-2008)

الوحدة (مليار دولار)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الوطني الخام	62.8	64.5	63	68.23	70.88	82.85	89.74	76.07
معدل النمو(%)	4.1	5.2	3.5	-0,1	4.4	0.9	4.7	7.2
معدل التضخم(%)	3	2.7	2.5	2.7	4.1	2.1	4.6	3.1
الديون الخارجية	13	11.5	13.6	14.39	14.71	16.09	18.37	19.27
الصادرات	6.1	6.6	6.8	8.035	9.926	10.3	11.61	15.15
الواردات	8.4	8.9	8.7	10,3	11.52	12.86	13.89	18.02
معدل البطالة(%)	15.6	15.6	15.4	14.3	13.8	14.2	13.9	14.1

La Source : **Banque centrale de Tunisie**, information en ligne, www.ins.nat.tn, 2008.

1- عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص20.

2- ملاك قارة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن هذه المؤشرات تعكس حقيقة الاقتصاد الوطني، وذلك لأن قيمة إجمالي الناتج المحلي تتزايد بشكل متناقص، ففي سنة 2001 بلغت 62.8 مليار دولار، أما في سنة 2008 فكانت 76.07 مليار دولار، أما بالنسبة لنسبة 14.1% للبطالة فهي مرتفعة، وهذا ما يبين أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تزداد بزيادة اختلا مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حسب التقرير العالمي السنوي (2008-2009) لمنتدى دافوس حول التنافسية الاقتصادية ، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى مغاربيا وإفريقيا، والمرتبة الرابعة في العالم العربي، وحصلت على الرتبة 35 في المؤشر العام للقدرة التنافسية للاقتصاد على الصعيد الدولي من أصل 134 دولة.

يعتمد هذا التقرير في تصنيفه على:

- المؤسسات والبنية التحتية.
- استقرار الاقتصاد الكلي.
- الصحة والتعليم الابتدائي والعالي والتكوين المهني.
- نجاعة الأسواق وحجمها.
- جدوى سوق الشغل.
- درجة تقنية الأسواق المالية.
- المهارة التكنولوجية ومناخ الأعمال والتجديد.

كما تتطلع تونس إلى أن تكون موقعا إقليميا في المتوسط لتبادل الخدمات وجلب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: الاقتصاد غير الرسمي في تونس

يضم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مجموعة الأنشطة الصغيرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، تهدف في مجملها إلى تحقيق هدفين:

- **الهدف الأول :** يصبوا إلى تطوير العمل الخاص بالمؤسسات التي توفر أدنى دخول المتعلقة بالأنشطة التي تمارسها بالرغم من محدودية المحيط الاقتصادي والمالي الخاص بها.
- **الهدف الثاني :** هو البحث عن تعظيم الإنتاج و الربح، بكل الطرق مهما كانت صفتها (قانونية أو غير قانونية).

و يمكن حصر أهم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في تونس في النقاط التالية:[1]

- انهيار النظام الاشتراكي، وانتهاج الاقتصاد التونسي للحرية الاقتصادية ابتداء من سنة 1970.
- عجز الاقتصاد الرسمي عن خلق مناصب الشغل الخاصة بفئة الشباب وخاصة غير المؤهلين منهم.
- سهولة ممارسة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فهذه الأخيرة لا تتطلب استثمارات كبيرة أو معدات وتكوين مهني كبير.
- تطور قطاع السياحة والحرف التقليدية، مما ساهم بشكل كبير على تنامي المؤسسات الصغيرة غير القانونية.
- التزايد الكبير لفئة الشباب خاصة غير المؤهلين منهم.

يتكون الاقتصاد غير الرسمي في تونس من عدة شركات مصغرة تختلف أنشطتها من تجارية، صناعية وإنتاجية للسلع والخدمات، تتميز بحجم متوسط وضعف التنظيم فيها.

إن مثل هاته المؤسسات المصغرة لا تعمل في ظل اللاشرعية القانونية، وإنما في إطار الشرعية المتساهلة والمتسامحة.

فهدف الإدارة الضريبية التونسية هو البحث عن طريقة لتنظيم هذا الاقتصاد بطرق تسامحية بالنظر إلى الايجابيات الاجتماعية التي يقدمها هذا الأخير، إذ يؤمن معيشة حوالي 15 ألف عائلة لم يستطع الاقتصاد الرسمي تلبية حاجاتها، وليس متابعة أصحابه لمعاقبتهم على عدم دفعهم للضرائب أو عدم الإدلاء بتصريحاتهم لصندوق الضمان الاجتماعي.

ثالثا: حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس

عموما فان الاقتصاد غير الرسمي في تونس يضم المؤسسات التي توظف أقل من ستة عمال، أي حوالي 69,862 مؤسسة، والجدول التالي يبين حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مابين الفترة (1981-2003).

1- ملاك قارة ، **مرجع سبق ذكره**، ص ،78.

جدول رقم (2-14): حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مابين الفترة (1981-2003)

الاقتصاد غير الرسمي	1981	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	2003
عدد المؤسسات الصغيرة غير الرسمية	126.9	423.1	500	690	788	825	1100	1100	1399	7895
الاقتصاد غير الرسمي خارج الزراعة(%)	_	24	39	_	_	44	48.7	_	51	33
حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام(%)	_	45	44	43	46	57	53	_	_	50
المرأة في الاقتصاغير الرسمي (%)	_	11	11	_	12	_	13,9	_	18,1	36

المصدر: ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع متزايد في حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ بلغ سنة 2003 حوالي 50 %، بالإضافة إلى إسهام المرأة بصفة كبيرة، بحيث وصلت فيه نسبة المرأة في الاقتصاد غير الرسمي سنة 1997 إلى حوالي18% .

رابعا: نوعية الاقتصاد غير الرسمي في تونس:

حسب مختلف التحقيقات والتحاليل المجراة على الاقتصاد غير الرسمي التونسي، فان هذا الأخير يشكل هيكلا جد متشابك يتكون على الأقل من أربعة فروع مختلفة أهمها:[1]

1. الاقتصاد غير الرسمي التساهمي الأولي

يلعب مثل هذا النوع من الاقتصاد ديناميكية اقتصادية جد هامة، فهو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب عمل في جو ملائم، كما تسمح منتجات هذا الاقتصاد بالاندماج مع الحياة الاقتصادية والدخول في المنافسة مع أكبر مؤسسات الاقتصاد الحديث (الرسمي).

2. الاقتصاد غير الرسمي التساهمي الثانوي

يتميز هذا الاقتصاد بيد عاملة أقل تكوينا، كما تتميز تجهيزاته بنوعية أقل جودة مقارنة بالاقتصاد غير الرسمي الأولي، إلا أن أهداف الاقتصاد الثانوي لا تختلف عن أهداف الاقتصاد الأولي، إذ أن مؤسسات هذا

[1]_ وكالات النهوض بالاستثمارات التونسية، **مناخ الاستثمار في تونس**، تقرير وزارة الفلاحة والموارد المالية، 2008، ص 25.

الأخير تحاول تحسين وضعيتها من أجل إيجاد وضع أكثر تنظيما من تحقيق مبتغاها الذي يتمثل في التحول إلى شكل من أشكال الاقتصاد الأول.

3. الاقتصاد غير الرسمي الحرفي

يسير هذا الفرع من قبل حرفيين متخصصين، وهو يتألف من مؤسسات مصغرة حرفية تكبر شيئا فشيئا لتندمج في المحيط الاقتصادي مع احتفاظها بمميزاتها التقليدية.

4. الاقتصاد غير الرسمي الهامشي

ينشأ مثل هذا النوع من جراء البطالة المتفشية وعموما، فان أصحاب الحرف في مثل هذا الاقتصاد ينتمون إلى أسر فقيرة، وتتميز أنشطة هذا الفرع بضعف رأسمالها مما تسمح لأصحابها بتحقيق إشباع حاجاتهم الأساسية فقط.

خامسا: الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد غير الرسمي

إلى غاية 1981 كانت المهن الصغيرة والحرف التقليدية مهمشة كليا في القطاع الاقتصادي، بالرغم من أنها تخضع لنفس القواعد والقوانين المفروضة على الصناعات الكبيرة، لكنها لم تكن تستفيد من نفس الايجابيات التي تتحصل عليها المؤسسات الأخرى وذلك نظرا لصغر حجمها (ضعف رأسمال والاستثمار، عدم كفاية الضمانات الممنوحة إلى البنوك...الخ)، كل هذا جعل مثل هاته الحرف تسلك مسارا آخرا والمتمثل في الدخول إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وفي سنة 1982 أخذت السلطات التونسية بعين الاعتبار الجانب الايجابي الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالنشاطات غير الرسمية المتمثلة في الحرف التقليدية، فقامت بإنشاء صندوق وطني لمساعدة الحرفيين وأصحاب المهن الصغيرة (FONAPRAM)، يعمل هذا الأخير في إطار سياسة تشغيل وتشجيع المؤسسات والمشاريع الصغيرة، إذ يقدم خدماته لكل شخص مقيم في تونس يحمل مؤهلات مهنية ويمارس حرفة معينة.

أما الامتيازات المقدمة للمستفيدين من خدمات هذا الصندوق فتتمثل خاصة في تخفيضات جمركية على حقوق الرسوم المفروضة على الواردات من المعدات الخاصة بالمشروع.

كما يقوم هذا الصندوق أيضا بتشجيع ودعم المقاولين غير الرسميين الحاصلين على شهادات مهني، إذ يحق لهم الاستفادة من الدعم لتطوير مشاريعهم الصغيرة، ويستفيد من هذا الدعم أيضا البطالون المتحصلون على شهادات جامعية.[1]

سادسا: الإجراءات المتخذة في تونس اتجاه الاقتصاد غير الرسمي

1. سياسة إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني

قامت السلطات التونسية باتخاذ عدة إجراءات وإتباع مختلف السياسات التي من شأنها توفير مناصب الشغل للبطالين وتنمية القطاعات التالية :الزراعة والصيد، الحرف التقليدية، وذلك عن طريق تعديل السياسة الضريبية، الجمركية، والمالية التي تعتمد على جلب مختلف مصادر التمويل التي تعتمد على إيرادات الميزانية العامة للدولة، وخلق صناديق خاصة بهذا التمويل، حيث تم إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الزراعة والصيد البحري.[2]

بالإضافة إلى إنشاء صندوق آخر يسمى بصندوق القرض التعاضدي (CLCM)، وخلق صندوق اشتراكات التعاضدية الفلاحية، وهذا من أجل تسهيل منح القروض للفلاحين وأصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص المهن الخاصة بالحرف التقليدية و المهن الصغيرة، فقد وضع تحت تصرفها صندوق يدعى بالصندوق الوطني للحرف والصناعات الصغيرة (FONAPRA)

كما أنشأ أيضا الصندوق الوطني للضمانات، والذي يهتم بالتمويل البنكي للمؤسسات المتوسطة.

2. التضامن والدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة

اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات و تدابير لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة أهمها: إنشاء صندوق التضامن الوطني (FSN)، صندوق عروض العمل، ونظام القروض الصغيرة الممنوحة من طرف البنك التونسي للتضامن والبنك الإسلامي.

أ. تجربة البنك الإسلامي

أنشأ البنك الإسلامي التونسي سنة 1983 مهمته هو تقديم قروض دون ضمانات، لكن يشترط تقاسم الربح والخسارة مع المقترضين إن وجد ذلك. يختص هذا الأخير بشكل كبير في منح القروض الصغيرة، وتعتبر

[1]- قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- التقرير الاقتصادي والاجتماعي: **تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**، 2006، ص، 18.

المرابحة من بين أهم تقنيات تمويله (تمويل قصير المدى) التي يتولى بموجبها البنك شراء السلع المراد شرائها من قبل الزبون، ثم يبيعها إليه مرة أخرى بسعر يتجاوز السعر العادي لهذه السلعة، على أن يتم تسديد مبلغها بالتقسيط لمدة تصل إلى حوالي سنتين، أي (من 3 إلى 18 شهر).

كما أن للبنك أيضا تقنية أخرى يستعملها في تمويلاته تدعى بالمشاركة، وهي تقنية متوسطة الأجل، وبموجب هذه التقنية يقوم البنك الإسلامي التونسي بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى منه أية فائدة محددة من قبل، وإنما يتفق مع هذا المتعامل المشاركة في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة وكل ذلك وفق قواعد عادلة وأسس توزيعية متفق عليها في العقد ذاته.

ويستخدم البنك الإسلامي أيضا تقنية المضاربة التي تتمثل في عقد يتفق بموجبه طرفان على القيام بنشاط ما، بحيث يمول هذا النشاط من قبل البنك الإسلامي، أما العميل فيقدم جهده وعمله. إن حدث ووقعت خسارة فان البنك الإسلامي هو الذي يتحملها لوحده، لأن العميل خسر جهده ووقته، بشرط أن لا يكون هو المتسبب في هذه الخسارة، وعادة ما يكون توزيع العائد والربح في نهاية عملية المضاربة.[1]

ب. الموارد المالية الأخرى

➢ **البنك التونسي للتضامن (BTS)**:

أنشأ هذا البنك عام 1997 بهدف دعم وتشجيع منح القروض الصغيرة التي توجه خاصة لأصحاب المهن الصغيرة والأنشطة غير الرسمية، بالإضافة إلى أصحاب التجارة الصغيرة، وفي المقابل تقدم تسهيلات فيما يخص استرجاع القروض وفوائدها حيث يقدر معدل الفائدة بحوالي 5% كل سنة.

كذلك من بين أهداف هذا النوع من البنوك مساعدة المحتاجين من فئة الشباب المؤهلين الذين لا يملكوا وسائل ومعدات من أجل إنشاء مشروع ما، حيث لا يشترط هذا البنك ضمانات على القروض الممنوحة.

حقق البنك التونسي للتضامن حوالي % 70 من أهدافه، فبعد 3 سنوات من ممارسة نشاطه، تلقى هذا الأخير حوالي 67034 طلبية خاصة بالقروض، وبعد دراسة 57084 من هاته الملفات، قبلت منها 28020، مما سمح بخلق حوالي 40.000 منصب عمل جديد.[2]

تجدر للإشارة إلى أن معظم القروض توجه خصيصا إلى شراء المعدات والأدوات الخاصة بالمشاريع الممولة.[3]

---

[1] - **Mondher Benarous**: Le secteur informel en Tunisie ,Répression ou Organisation? Centre d'économie régionale de limonsin, Université de limonges. 2004. P 10.

[2] - ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 83-84.

[3] - **Bts:** Rapport d'activité, Tunisie, 2000, p16. **نقلا عن قارة ملاك، ص،ص .83،84**

➢ **صندوق التضامن الوطن(FNS) :**

أنشأ هذا الصندوق عام 1992 وهو تابع للخزينة العمومية، من أهم أهداف برامجه التشغيل، فهو قادر على خلق مصادر لدخول مستقرة للأفراد.ففي الفترة الممتدة ما بين 1994 و 1997، قام هذا الأخير بتمويل حوالي 31345 مشروع.[1]

➢ **الصندوق الوطني للعمل:**

أنشأ هذا الصندوق حديثا بهدف تقليص معدل البطالة عن طريق البحث عن العمل لفئة الشباب خاصة المتحصلين منهم على شهادات تعليمية.

يمول هذا الصندوق من طرف الدولة، المؤسسات والجمعيات ،لقد حقق هذا الأخير أهدافه المرجوة ففي سنة 2000 أكثر من 60.000 مساعدات قدمت لفئة الشباب، منها 9000 كانت في شكل قروض وجهت لمساعدة المشاريع الصغيرة.

كما يمكن الإشارة إلى تجارب الأخرى مثل تجربة الوحدة التونسية للتضامن الاجتماعي (UTSS) والتي تتضمن خاصة برنامج الحماية الاجتماعية للطبقة المتدنية، حيث تم وضع نظام لتمويل المشاريع الصغيرة سنة 1998، وممول منه حوالي 6000 مشروع.

أما فيما يخص فئة النساء فقد استفادت من شهادات خاصة منحت لهن من طرف وزارة أعمال النساء والأسرة (MAFF)، وذلك من أجل مساعدتهن على ممارسة أنشطة اقتصادية تسمح لهن بالاستفادة من القروض بسهولة، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للنساء التونسيات (UNFT)، والذي يهتم خاصة بمساعدة النساء في مجال التكوين المهني والتعلم من أجل خلق مقاولية نسائية.

ت. تشجيع قطاع السياحة

نظرا لما للسياحة من تأثير كبير في توظيف اليد العاملة من جهة ودخول العملة الصعبة إلى البلد بشكل متزايد من جهة أخرى يتحتم على قطاع السياحة وعلى الساهرين عليه أن يقدموا الحلول الملائمة من أجل تحديث وتطوير هذا القطاع : كتقسيم العطل، تشويق السياح بأساليب جديدة، تشجيع الإقامات القصيرة، بروز منافسين جدد، ...الخ. لقد قامت الدولة بوضع خطة عملية من أجل هذا القطاع تتكون مما يلي:

➢ تعزيز موقع تونس في الأسواق الأوروبية التقليدية والتزامها بسياسة أكثر حرصا على احتلال أسواق جديدة (دول الخليج، الصين، اليابان...) وذلك عن طريق:

[1]- **FNS**: Rapport d'activité, Tunisie, 1997, P18 .

- إنشاء مرصد لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالقطاع السياحي (طلبات، عروض، المداخيل، التشغيل) ثم القيام بعد ذلك بدراسات وإحصائيات للإحاطة بالقطاع مع متابعة تطورات وتحولات الأسواق الخارجية.
- إنشاء صندوق القدرة التنافسية الذي يموله أصحاب النزل يضاف مدخوله إلى الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا للتسويق قصد تدعيم وتنويع المنتوج السياحي لدى الأسواق الكبرى.
- إحداث لجنة وطنية للسياحة مكلفة خاصة بتحديد الأولويات وتنسيق تطوير السياحة التونسية والنهوض بها في المناطق السياحية.
- التكنولوجيات الحديثة وخاصة السياحة الالكترونية التي تعرض برنامجا متميزا واضحا للنهوض بالمنتوج السياحي، فقد تم خلال سنة 2007 تنشيط موقعا رسميا للسياحة يجمع بين وزارة السياحة، الجمعية التونسية لأصحاب النزل والجمعية التونسية لوكالات الأسفار.[1]

يهدف هذا الموقع إلى توزيع أقصى المعلومات عن السياحة التونسية كما يشكل مركزية للحجز مفتوحة على مختلف العوامل(وكالة أسفار، أصحاب نزل).

- تنويع المنتوج للحد من المظهر الموسمي الذي يطبع على القطاع السياحي التونسي وذلك عن طريق:

-.إنشاء محطات سياحية مندمجة على ساحل البحر، تعرض منتوجا متنوعا يكمل منتوج السياحة البحرية المتوفرة حاليا.

-النهوض بالسياحة الثقافية وذلك بإحياء المواقع الأركيولوجية الموجودة والتي أصبحت شاهدا على مختلف الحضارات التي تعاقبت على بلادنا (رومانية، إسلامية،...).

-تنمية السياحة البيئية (منتزهات وطنية، محميات طبيعية،... الخ)، السياحة الترفيهية، سياحة المناسبات، السياحة الشاطئية،... الخ.

-تنويع المنتوج السياحي الصحراوي وتكثيفه مع المحافظة على طابعه الخاص حتى يتمكن من منافسة منتوجات بلدان البحر الأبيض المتوسط.

- تدعيم السياسة الرامية إلى تحسين وتجميل المحيط بالمناطق السياحية الموجودة في هذا البلد عن طريق:

-إنشاء صندوق حماية المناطق السياحية ممول من طرف مهنيي القطاع بنسبة 1% من رقم أعمالهم، يساهم هذا الأخير في تمويل أشغال التهيئة العمرانية والتشجير الرامية إلى حماية المحيط وإثرائه.

[1] . Ministère du tourisme**: www.tunisie tourisme.com**.tn, 2009.p3.

- التعاون المتناغم بين الهياكل الساهرة على تسيير القطاع السياحي والهياكل المكلفة بالمحيط والتهيئة الترابية.
- إصدار مجموعة من النصوص القانونية:

- الأمر الصادر في 13 مارس 1991 الذي يفرض على كل مستثمر سياحي القيام مسبقا بدراسة حول إمكانية تأثير مشروعه على المحيط الطبيعي.
- مجلة التهيئة العمرانية الصادرة في 28 نوفمبر 1994 التي تدعو إلى حسن استغلال الأرض واستعمال مواد البناء بصفة محكمة، مع احترام خصوصية الهندسة المعمارية المحلية.
- القانون الصادر في 24 جويلية 1994 الخاص بإنشاء وكالة حماية السواحل وتهيئتها، والتي تهدف إلى ضبط الشروط الفعلية للتنمية المستديمة بالسواحل.

➢ إرساء أنظمة تضمن النوعية الكاملة للمنتوج التونسي، نذكر أهمها:

- **النظام الأول :**يهتم بتصنيف النزل.
- **النظام الثاني :**يهتم بالتأهيل ويشمل خمسة وأربعين نزلا يحتوي على 22000 سرير.
- **النظام الثالث**: يهتم بالمواصفات وتسليم الشهادات، بالاشتراك مع المركز الأوروبي للمواصفات في هذا المجال من أجل تمكين تطبيق المعايير والضوابط الأوروبية مع المواصفات التونسية.

➢ دراسة برامج التكوين المهني والمصادقة عليها والسهر على تطبيقها بالتعاون مع الهياكل المعنية.

ث. تشجيع الاستثمار الأجنبي:

قامت تونس بتشجيع الاستثمار الأجنبي نظرا لأهميته ،إذ يساهم هذا الأخير بشكل كبير في توظيف اليد العاملة خاصة المثقفة منها، ولعل أهم المقومات التي ساعدت على تحفيز الاستثمار الأجنبي في تونس نذكر:

➢ قربها من السوق الأوروبية الكبيرة ومن الأسواق المغاربية والشرق الأوسط مكنها من الاستفادة من عدم تكاليف باهظة المتعلقة بنقل السلع من جهة، ومن جهة أخرى تزويد الأسواق الأجنبية في آجال قصيرة مقارنة بعدة دول منافسة.

➢ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي سمح بإرساء مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

➢ تمتع تونس بسمعة طيبة في الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية، بالإضافة إلى توقيعها للعديد من الاتفاقيات المتعلقة بضمان الاستثمار وعدم ازدواجية الضرائب وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم الدولي

وحماية الملكية الفكرية .علما بأن تونس تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي ومكانة متميزة بين البلدان الصاعدة في مجال ثقة المستثمرين.

- قدرة تنافسية جيدة :حيث صنفتها الدراسة التي قام بها المؤتمر الاقتصادي الدولي لدافوس في المرتبة 38من مجموع 102 بلد شملتهم الدراسة بخصوص القدرة التنافسية.
- توفر نظام جبائي مشجع على الاستثمار يبرز خاصة من خلال أحكام مجلة تشجيع الاستثمارات التي نصت على امتيازات مشتركة لمختلف الأنشطة وعلى امتيازات خصوصية لبعض الأنشطة ذات الأولوية مثل الفلاحة والصيد البحري.
- هياكل مساندة ملائمة وضعتها تونس قصد النهوض بالاستثمار كوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، وكالة النهوض بالصناعة، وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي، مركز النهوض بالصادرات،...الخ.
- وجود منظومة متطورة للنقل: حيث توجد 8 موانئ تجارية مجهزة بكافة المرافق الضرورية تؤمن النقل بين تونس وموانئ " مرسيليا "،"جنوة "و"برشلونة "بصفة منتظمة وفي وقت زماني لا يتجاوز 24 ساعة. كما تتميز البنية الأساسية في مجال النقل بوجود 7 مطارات دولية موزعة على مختلف مناطق البلاد تؤمن الرحلات الجوية إلى مختلف البلدان بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا .ومن جهة أخرى تمكن البنية التحتية و شبكة الطرقات المتطورة التي يقدر طولها بحوالي 32 ألف كلم من الوصول بسرعة إلى مختلف المناطق الاقتصادية بالبلاد والربط مع الدول المجاورة.
- توفر شبكة اتصالات ملائمة مكنت الاستثمارات الضخمة المنجزة حديثا في مجال الاتصالات من تجهيز البلاد ببنية أساسية اتصالية عصرية ومن شبكات تمكن من تغطية كافة المناطق، بالإضافة إلى توفير خدمات الهاتف النقال والانترنت التي تساعد بشكل كبير في استقبال المعطيات.
- تشجيع منح القروض لتشجيع الاستثمار، حيث مكنت الشراكة والاتفاقيات المبرمة مع عديد البلدان الصديقة من توفير خطوط منح القروض بشروط ميسرة تساهم في تمويل المشاريع.
- منح تسهيلات للمستثمر الأجنبي.[1]

[1]_ وكالات النهوض بالاستثمارات التونسية: **مناخ الاستثمار في تونس**، وزارة الفلاحة والموارد المالية، 2008، ص3.

المطلب الثاني: دراسة تجربة مصر في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي

إن الاقتصاد غير الرسمي يمثل أحد أهم العناصر الاقتصادية في مصر، سواء من خلال تعاملاته مع المؤسسات والكيانات الاقتصادية للدولة من خلال ارتباطه الوثيق باقتصاديات الأفراد والدورة المالية والاستهلاكية والمعيشية للمواطنين ومختلف الأسر المصرية، ما يجعل من تذليل كافة العقبات التي تواجهها مصر ضرورة من أجل تيسير عملية ضمه لنشاط الاقتصاد الرسمي، بما يساعده على التوسع في نشاطه في إطار المشروعية والشكل القانوني الذي لازال يفقده، والذي يحفظ له كامل حقوقه المادية والأدبية، كما يحفظ للدولة حقوقها القانونية والضريبية.

يساهم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في توفير فرص عمل لنحو 6 ملايين مواطن، ويزدهر وقت الكساد حيث تضعف القوة الشرائية. وهناك خلافات حول تقديرات هذا الاقتصاد، فالحكومة تقدره بحوالي 60 إلى 80 مليار جنيه، وتمت الإشارة إلى أن حجم الاقتصاد يصل لنحو 90 مليار جنيه، وهناك من يرى أنه يزيد على ذلك ليصل لنحو 200 مليار جنيه، إذا أضيف إليها حجم الأنشطة غير المشروعة كتجارة المخدرات وغيرها، ويمكن أن نتخيل وزن هذا الاقتصاد في الاقتصاد المصري والدور الذي يمكن أن يلعبه فيه.[1]

ثانيا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

يتسم الاقتصاد غير الرسمي بمصر بعدة خصائص الخاصة بمنشأة هذا القطاع من بينها:[2]

1. **درجة التنظيم:** إن أول معايير انتماء المنشأة للاقتصاد غير الرسمي هو عدم التسجيل، أي غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية(سجل تجاري- سجل صناعي- تراخيص عمل)، كما ترتبط درجة التنظيم أيضا بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة، وعلى الرغم من ذلك لا يعني كون المنشأة تنتمي للاقتصاد غير الرسمي أنه لا يوجد بها قواعد أو معايير تنظم أنشطتها، حيث أن وصف الاقتصاد بأنه اقتصاد غير رسمي أو غير منظم لا يعني غياب التنظيم، وإنما يعني وجود هياكل و أشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة، كما يتسم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بغلبة المشروع الفردي، حيث إن 92% من منشآت الاقتصاد غير الرسمي في مصر تعتبر مشروعات فردية، وهذه النسبة تفوق مثيلتها على مستوى القطاع الخاص المصري كله والتي بلغت نسبة المشروعات الفردية

[1]- رشيدة حمودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

[2]- سعاد كامل رزق، **القطاع غير المنظم في مصر: السمات الأساسية للمنشآت والمشروعات**، مركز البحوث والدراسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، 2009، ص، ص 6-15.

فيه 80% من المنشآت العاملة في القطاع الخاص وفقا لإحصاءات تعداد عام 1986، و86% منها في تعداد عام 1996، حيث أن المشروع الفردي هو الكيان القانوني الغالب على منشآت القطاع الخاص المصري، كما يلاحظ أن 18% من منشآت الاقتصاد غير الرسمي وجميعها غير مسجل، لا يحتاج النشاط الذي تمارسه إلى تسجيل أو ترخيص من وجهة نظر أصحابها (وليس بالضرورة من وجهة نظر السلطات المختصة) من ناحية أخرى، توضح الدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في مصر أن نسبة المنشآت غير المسجلة في مصر تزداد كلما زاد البعد الجغرافي عن العاصمة، ويعد ذلك من السمات المشتركة للاقتصاد غير الرسمي في كل دول العالم وخاصة في إفريقيا ويرجع ذلك إلى أن المنشأة التي تعمل في مناطق جغرافية بعيدة عن العاصمة تكون أقل عرضة للتفتيش والمتابعة والرقابة بعكس مثيلاتها في العاصمة، حيث توجد الأجهزة الرقابية والتفتيشية بشكل أكثر انتشارا منه في باقي أطراف الدولة.

2. **التوزيع العمري لأصحاب الأعمال غير الرسمية:** نظرا لأن أكثر أصحاب الأعمال غير الرسمية من الأميين، فهم غير قادرين على الحصول على عمل في القطاع العام أو الخاص الرسمي، ولهذا يجد هؤلاء الفرصة الأمثل لهم في الاقتصاد غير الرسمي، علاوة على ذلك، فإن أغلبية أصحاب الأعمال غير الرسمية من الفقراء ممن يفتقدون العلم بالإجراءات القانونية لإجازة مشاريعهم أو لا يمكنهم تحمل تكلفة الاقتصاد غير الرسمي، ولذلك يختار هؤلاء العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

3. **تمويل المشروعات الصغيرة:** تتسم المشروعات غير الرسمية بأنها تعتمد على رأس المال بصور تقل عن المشروعات الرسمية، علاوة على أن إيجاد تمويل رسمي لها يعد من الأمور الصعبة والتي تحدث في حالات محدودة. وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على عينة من المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية بمنطقة القاهرة إلى عدة نتائج أهمها:

- بلغ تمويل المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية من مدخرات من عمل سابق في مصر حوالي 43.8%، أو عمل في البلدان العربية 2.3% ومن ميراث 27.45% أو عن طريق استعمال مدخرات الزوجة 7.4% أو عن طريق الانضمام إلى جمعيات 5.5% وتعد تلك هي المصادر الرئيسية في تمويل المشروعات الصغيرة.[1]

[1]_ حسين عبد المطلب الأسرج، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري**، متاح على الموقع http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1618791&، شوهد بتاريخ 2016/02/24، 14:53.

4. **قيمة رأس المال المستثمر:** تعد قيمة رأس مال المستثمر احد المؤشرات التي تقيس حجم المنشأة، وتعد سهولة الدخول للاقتصاد غير الرسمي أحد السمات الرئيسة التي تميز هذا الاقتصاد، وتفسير تلك السهولة بمحدودية ما يتطلبه النشاط من رأس مال وبانخفاض الكثافة الرأسمالية له بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي.
5. **نوع النشاط الاقتصادي:** تتوزع الأنشطة الاقتصادية في مصر بين الأنشطة التجارية والإنتاجية والخدمية، وتتدرج أحجام تلك الأنشطة بتدرج واحد في القطاعات الثلاثة (الرسمي- شبه الرسمي- غير الرسمي)، وتحتل الأنشطة التجارية المرتبة الأولى في القطاعات الثلاثة وتليها الأنشطة الإنتاجية ثم الخدمية مع اختلاف الأوزان النسبية لتلك الأنشطة في كل قطاع، ويلاحظ ارتفاع نسبة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد غير الرسمي وشبه الرسمي، ولعل ذلك يغير من القول الشائع عن الاقتصاد غير الرسمي بأنه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى.
6. **عمر المنشأة:** وصل متوسط عمر المنشأة بالاقتصاد غير الرسمي في مصر 7 سنوات، وهو أقصر مقارنة بعمر المشروع في الإطار الرسمي نحو 17سنة، وتبين ذلك من توزيع منشأة الاقتصاد غير الرسمي حسب سنة الإنشاء أن ما يقرب من نصفها ويقل عمره عن ثلاثة سنوات، في حين أن 12% منها يتراوح عمره مابين 3 إلى 4 سنوات، وأن حوالي 14% منها يتراوح مابين 5 و 7 سنوات، ونحو 23% تجاوز عمره 10 سنوات، أما في حالة الاقتصاد شبه الرسمي، فقد اتضح أن أكثر من 51% من المنشآت قد تجاوز عمره 10 سنوات، وقد ترجع الحداثة النسبية لمنشآت الاقتصاد غير الرسمي للانخفاض النسبي في درجة استقرار الأعمال مقارنة بالقطاعين الآخرين، وتزايد صعوبة الحصول على فرصة عمل أو بدء النشاط خارج الاقتصاد غير الرسمي.[1]
7. **نوعية القوى المحركة والروابط الخلفية و الأمامية:** أظهر تحليل المنشأة التي تستخدم آلات ومعدات في الاقتصاد غير الرسمي أن 54% منها يعتمد على التشغيل اليدوي، في حين يعتمد 37% منها على الطاقة الكهربائية و 8% على الغاز، بينما اعتمدت نحو 36% من منشآت الاقتصاد شبه المنظم على التشغيل اليدوي، و57% على الطاقة الكهربائية. كما ترتبط أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع الاقتصاد الرسمي، فمن ناحية، تتجه

[1]- منال حسين عبد الرزاق، **الإطار التنظيمي لتحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي**، قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، 2016/03/12، 11:46، متاح على الرابط:http:// www.ulum.nl

المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على الاقتصاد غير الرسمي، وذلك لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع الاقتصاد غير الرسمي لأداء بعض العمليات، ومن ناحية أخرى يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيا لمحدودي الدخل العاملين في الاقتصاد الرسمي.[1]

ثالثا: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بمصر:

إن الاقتصاد غير الرسمي يشكل نسبة معتبرة من حجم الناتج المحلي، فمن خلال التقدير الذي أعده خبراء الاقتصاد في مصر،[2] حولّ" **إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الضريبي المصري**" فلقد وجدوا بأن عدد الوحدات غير الرسمية قد نما بشكل ملموس خلال السنوات العشر الأخيرة، فلقد زاد عددها من 2.5 مليون وحدة عام 1988 إلى 1998 بزيادة تناهز 50%، وبلغ عدد الوحدات غير الرسمية نحو 85% من إجمالي الوحدات الخاصة صغيرة الحجم.[3]

ويمثل هذا التزايد المضطرد انعكاسا للتغيرات المختلفة التي طرأت على الاقتصاد المصري، والتي منها:

- بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (1991).
- نمو دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تراجع معدلات الهجرة الخارجية وتباطؤ معدلات نمو التشغيل العام.

كما أوضح وزير المالية "مدحت حسانين" ، أن الدراسات المختلفة أثبتت أن هذا الاقتصاد منظم ويمتلك كفاءة في الأداء، كما أنه يبتعد عن الرسميات وذلك للابتعاد عن البيروقراطية وملاحقة أجهزتها له، إلا أنه في نفس الوقت فإن الاقتصاد غير الرسمي يمثل نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية عقد التسعينات. إذن نحن أمام قطاع حيوي ومهم وله دوره في العملية الاقتصادية، ولكن قيمة هذا الدور غير معروفة. أما في دراسة أخرى، فوجدنا بأن الشمول المالي ينهي الاقتصاد غير الرسمي، الذي بلغت قيمته نحو 2 تريليون و 200 مليار جنيه عام 2015، وأضاف خلال المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية أن الشمول

---

[1]_ منال حسين عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**.

[2]_ أهم الخبراء في مصر هم: عبد الله شحاتة، عالية المهدي (أحد الخبراء الاقتصاديين).

[3]_ منشورات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، **إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي**، العدد الخامس، 1999/19/7، شوهد بتاريخ 2016/03/5، 21:21، متاح على الرابط www.parcegypt.org_arabic_link

المالي يعالج الفقر والبطالة، موضحا أن اتحاد البنوك المصرية يقوم بدور حيوي في تشجيع الأفراد على الانضمام للقطاع المصرفي من خلال حملات إعلامية لتوعية الشباب.[1]

ولقد أكدت دراسة أخرى من أحد الخبراء في لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية*، لتعظيم الاستفادة من قطاع الاقتصاد غير الرسمي، أن مؤشرات حجم السوق الموازية في مصر قد تضخم خلال السنوات الماضية حيث وصل حجم نشاطه إلى تريليون جنيه أي 1000 مليار جنيه.[2]

وأشارت الدراسة التي حصلت عليها فيتو الجريدة المصرية، إلى أن أشهر المعالم لهذا الاقتصاد هم الباعة الجائلون، ومصانع تقليد السلع بصورة رديئة، لافتة إلا أن الاقتصاد الرسمي لمصر وهو الناتج المحلي قدر في 2013/2012 بما يقارب 1.6 تريليون جنيه، أي 1600 مليار جنيه، وهذا الناتج المحلي يدر ضرائب تعود على الخزانة العامة بما يعادل نحو 300 مليار جنيه، إذ أن الاقتصاد السري يمثل مابين 65% و 70% من قيمة الاقتصاد الرسمي، أي نحو 1000 إلى 2000 جنيه.[3]

كما أكد المفكر الاقتصادي ورئيس مؤسسة بيروا للحرية والديمقراطية " **هيرناندو دي سوتو**"، أن الاقتصاد المصري يفقد الكثير من قيمته بسبب عدم تسجيل كل النشاطات الاقتصادية والتجارية، مضيفا بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر يصل إلى 395 مليار دولار، فيما لا يزيد عن قيمة قرض صندوق النقد الدولي عن 4.8 مليار دولار فقط. كما أشار إلى أن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يوفر تمويلا كبيرا لتعظيم موارد الدولة بشكل يغنيها عن القروض الخارجية، وقال أنه من واقع دراسته للاقتصاد غير الرسمي في مصر، اكتشف أن 8% فقط من العقارات في مصر هي الموثقة بشكل صحيح.

وفي دراسة اخرى تم توضيح أن الاقتصاد غير الرسمي يستطيع أن يقف بجانب الاقتصاد المصري ويخرجه من كبوته، حيث إن حال استغلال هذا الاقتصاد، سيساهم في دفع عجلة الإنتاج ومن ثم سيفتح المزيد من

---

[1]- بوابة فيتوا، **رئيس بنك مصر: 2.2 تريليون جنيه قيمة الاقتصاد غير الرسمي**، تقرير صحفي، جريدة فيتوا المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:28، متاح على الرابط: www.vetogate.com/1815274

***من أهم الخبراء في مصر**(مُحَمَّد الأتربي" **رئيس بنك مصر**"، مُحَمَّد البهى" **رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية**"، علياء المهدي " **أحد الخبراء في مصر**").

[2]- بوابة فيتو، **دراسة "إتحادات الصناعات.." حجم الضرائب على الاقتصاد غير الرسمي يصل 150 مليار جنيه**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:36، متاح على الرابط:
www.alamelarab.com/NEWSPA/vetogate.htm

[3]- بوابة فيتو، **دراسة ضم الاقتصاد غير الرسمي يزيد حصيلة الضرائب150 مليار جنيه سنويا**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:34، متاح على الرابط:www.vetogate.com/948121

فرص العمل أمام الشباب، وسيعوض الانخفاض في حجم الاستثمارات المتدفقة، وتراجع معدلات السياحة بعد الأحداث الأخيرة.[1]

وأكد نائب رئيس الغرف الاستثمارية العربية أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل 70% من إجمالي الاقتصاد المصري، كما أشار إلى أنه لن يتمكن صندوق التمويل العقاري من احتساب قيمة الدخل لأصحاب المشروعات الصغيرة غير الرسمية، حيث إن الأوراق والمستندات التي يقدمها أصحاب تلك المشروعات، تؤكد أنهم غير قادرين على السداد، في حين أن الحقيقة تؤكد أن دخولهم تفوق في بعض الأحيان أضعاف ما ورد بالمستندات.

كما تم الإشارة إلى أن حجم تقديرات الاقتصاد غير الرسمي في العقارات غير المسجلة، تبين أنها تصل تقريبا إلى 2.8 تريليون جنيه سنة 2014، وإذا تم إضافة مصانع **"بئر السلم"** والأنشطة غير الرسمية فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي يصل تقريبا مابين 4.5 إلى 5 تريليون جنيه، كما تبين أن أصحاب الاقتصاد غير الرسمي لم تكن دخولهم بمحض إرادتهم، لكنهم أجبروا على هذه المنظومة نتيجة صعوبة الحصول على التراخيص، حيث يتطلب إنشاء المشروع الصناعي الصغير الحصول على الموافقة من 22 جهة سيادية.[2]

وأضافت الدراسة أن السوق الموازية هي تعبير عن كيان اقتصادي ضخم ينتشر في كل أنحاء الوطن، ويضم ملايين العاملين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، وله قواعده وأعرافه أهمها أن التعامل يكون غالبا بدون مستندات أو فواتير ضريبية، وبالتالي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض القطاعات في مصر وذلك في الجدول التالي:

[1]_ بوابة فيتو، **"المهدي" القطاع غير الرسمي يخرج الاقتصاد المصري من "كبوته"**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:37، متاح على الرابط:www.alamelarab.com/NEWSPA/vetogate.htm

[2]_ بوابة فيتو، **"محمد البهي" 5 تريليون جنيه حجم الاقتصاد غير الرسمي**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:30، متاح على الرابط: www.youm7.com/story/0000/0/0/-/2121739

جدول رقم (2-15): تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض القطاعات في مصر

البيان	القيمة/النسبة
العمالة غير المنتظمة	%50
ضرائب مبيعات أو عامة	150مليارجنيه
الشركات التجارية والصناعية الموثقة لدى الحكومة	%82
جذب استثمارات غير رسمية للاقتصاد	37مليار جنيه

المصدر: من إعداد الطالبتين، **جريدة فيتو المصرية (2014/2015)**، 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العمالة غير المنتظمة مقدرة بـ50% والشركات التجارية والصناعية غير الموثقة لدى الحكومة مقدرة بـ82%، هذا ما يعني أن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد منافس للاقتصاد الرسمي في مصر مع أن نسبته تتزايد بصورة كبيرة.

ومن خلال ما سبق وما تقدم من محاولة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي لمختلف الخبراء في هذا المجال، تبين أن الاقتصاد المصري يعاني بشكل كبير من هذا الاقتصاد، وهذا يعود إلى العجز في محاولة إيجاد حلول جذرية تمس هذا الاقتصاد، والتي من أهمها وأولها هو عدم النظر إلى إصلاح الاقتصاد غير الرسمي من منطق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبية للبلاد فقط.

ثالثا: أسباب فشل الدولة المصرية في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي:[1]

هناك مجموعة من الأسباب التي فشلت من خلالها الدولة عن مواجهة الاقتصاد غير الرسمي والمتمثلة فيما يلي:

- **غياب المعلومات التحليلية والهيكل الفكري المدعم بالدراسات الميدانية:** هناك مجموعة من الأرقام والنسب والمعلومات التحليلية، شرائح المجتمع وتفاصيلهم وأوضاعهم المعيشية، دراسات ميدانية للأسواق أو للصناعات والمصانع التي توجد تحت" **بئر السلم**" وهذا ما يقود إلى معرفة سبب لجوء هؤلاء الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي، فلا يوجد دراسات تؤكد ذلك.
- **غياب دور الحكومة في الرقابة وتعددها:** أي أنه لما يكون العمل أو الرقابة متعلق بـ5 أو 6 جهات لا يؤدى، فتعدد الجهات لا يؤدي إلى ممارسة الرقابة بشكل صحيح.

[1]- إبراهيم عيسى، **أسباب لفشل الدولة في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي**، حصة تلفزيونية" العد التنازلي TOP10"، القاهرة، مصر، فيديو متاح على اليوتوب، شوهد بتاريخ 2016/03/05، 18:41، متاح على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=wYnwOGJcsWk

- **صعوبة الإجراءات الرسمية الواجب مراعاتها عند مزاولة أي نشاط اقتصادي:** أي صعوبة التعامل مع مختلف الجهات الرسمية في أي عمل بشكل رسمي، شرعي، حكومي، حتى وإن تم هذا العمل بشكل رسمي يدخل فيه مختلف أشكال الرشوة والابتزاز والفساد، لهذا يلجأ إلى الطريق السهل.
- **انتشار الأسواق العشوائية والمنشآت العشوائية والاقتصاد غير الرسمي جغرافيا وأفقيا:** فلما يكون هناك جغرافية عشوائية وبيوت ومساكن عشوائية فطبيعي جدا أن يكون هناك اقتصاد عشوائي وكل هذه العشوائية تنتج اقتصاد عشوائي سري غير رسمي.
- **غياب الحافز الذي يجعل من يعمل خارج الإطار الرسمي:** لا يوجد حوافز أو مغريات أو ضمانات أو امتيازات تشجع المواطن على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.
- **تعامل الدولة مع هذا الاقتصاد يتم دوما من جانب سلبي ولا تسعى لكسبه.**
- **تصدير هدف الحصول على ضرائب أكثر منه:** معظم الوقت يكون في تصدير فكرة الضرائب والرسوم للاقتصاد غير الرسمي.
- **عدم توافر فرص عمل وارتفاع تكاليف الحياة وانتهاء الوظيفة الحكومية.**
- **غياب الثقة في العلاقة مابين المواطن وأجهزة الدولة.**
- **عدم قيام الدولة بوظائفها وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين:** وذلك بعجز الدولة عن التخطيط.

رابعا: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:[1]

ومن الحلول المقترحة لتفادى مختلف السلبيات والمساوئ الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي والتي من أهمها ما يلي:

- ✓ عدم النظر إلى إصلاح الاقتصاد غير الرسمي من منطق الجباية وتحسين الحصيلة الضريبية للبلاد فقط.
- ✓ ضرورة تيسير إجراءات الترخيص، وخفض الرسوم الخاصة بمنشآت الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ تقديم بعض الحوافز من قبل الحكومة، مثل تخفيض التأمينات الاجتماعية للعاملين على أن تتحمل الحكومة من موازنتها هذه التخفيضات.

---

[1]_ بوابة فيتو، **"الاقتصاد غير الرسمي" دولة الأثرياء.. 2.6 تريليون جنيه حجم استثماراته ..كيان اقتصادي ضخم ينتشر في كل أنحاء الوطن.. ويضم ملايين العاملين في الصناعة والتجارة والخدمات**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:26، متاح على الرابط:www.**vetogate**.com/2000987

- ✓ تفعيل دور الأجهزة الرقابية بشكل أكبر وعودة الأجهزة الأمنية لممارسة دورها المنوط بها في مساعدة الأجهزة الرقابية في القيام بدورها لمنع الممارسات الخاطئة من قبل مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي
- ✓ تفعيل دور المجتمع الأهلي وتشجيع جمعيات حماية المستهلك والجهاز الحكومي المعنى بهذا الجانب.
- ✓ توعية المجتمع بخطورة غياب اشتراطات الصحة والسلامة لمنتجات الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ تخفيض هوامش الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبا، نشاط الاقتصاد غير الرسمي ليتمكن أصحاب هذه المنشآت من الانتقال للاقتصاد الرسمي.
- ✓ توفير الأماكن الدائمة والمناسبة للباعة الجائلين، على أن يكون هناك عقابا لمن يخترق القانون بعد ذلك بدلا من الحديث من وقت لآخر عن إخلاء الميادين من الباعة الجائلين بدون جدوى.

المطلب الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في العراق

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب في ذات الوقت، وقد نمت هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي وبشكل متصاعد نتيجة لتظافر عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التحول من الاقتصاد المخطط الذي تديره الدولة إلى اقتصاد السوق، وكانت للظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي مر بها العراق دوراً كبيراً في دفع الأفراد لممارسة تلك الأنشطة غير الرسمية وقد ازدادت رقعته لتضم فئات مختلفة من المجتمع.

أولا: أنماط الاقتصاد غير الرسمي في العراق

شهدت الساحة الاقتصادية في العراق خلال سنوات العقد الماضي أنماط متعددة من الاقتصاد غير الرسمي نوجزها في ما يلي:

1. الاقتصاد غير الرسمي لعنصر العمل (التشغيل):

ويتجسد هذا النمط بصورة جوهرية باستخدام عاملين في فعاليات اقتصادية خارج التعليمات والتشريعات والقوانين النافذة في مجال التشغيل، ومثال ذلك تشغيل عاملين دون دفع ما يترتب على ذلك من اشتراكات الضمان الاجتماعي، أو ضرائب الدخل إن وجدت في المؤسسات المعينة. إن التهرب من هذه الالتزامات يصب في مصلحة رب العمل وكذلك العامل، فبالنسبة لرب العمل فهذا التهرب يعني تقليص تكلفة

عنصر العمل ومن ثم تكلفة الإنتاج، وبالنسبة للعامل فإن هذا السلوك يحول دون تقليص دخله النقدي من خلال عدم تعرضه إلى الضريبة.[1]

2. التهريب

ويعد التهريب وجها آخر للاقتصاد غير الرسمي في مجال التجارة الخارجية الذي شهدته الساحة الاقتصادية في العراق بعد فرض الحصار وتصاعد انعكاساته في جوانب الطلب والعرض السلعي في السوق المحلية، كذلك في تحويلات العملات الأجنبية وأسعار صرفها، لا شك أن اشتداد هذه الظاهرة حفزته بقوة حالة الحصار وما تبعتها من تقييدات جديدة في مجالي الاستيراد والتصدير حد المبالغة والإفراط أحيانا.

إن مساوئ التهريب على الاقتصاد الوطني حالة تتمثل في حرمانه من الكثير من العوائد والمنافع التي يصعب تعويضها بيسر، مثل تهريب الماكينات والمعدات الثقيلة والثروة الحيوانية.

3. الإنتاج السلعي غير الرسمي

إن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يمتد ليشمل أيضا مجالات الإنتاج السلعي التي تحصل خارج إطار الموافقات والتشريعات الأصولية، هنا يبرز في الاقتصاد العراقي النشاط الصناعي البيتي الذي تنامى بشكل كبير خلال فترة الحصار.

4. تداول السلع غير الرسمية

وهو ما يعرف أيضا بالسوق السوداء للسلع، وينشأ هذا النمط خاصة عن نقص العرض إزاء الطلب في السوق بسبب عامل محدد أو مجموعة عوامل.

5. تداول العملة الأجنبية

لعل أبرز أنماط الاقتصاد غير الرسمي في العراق خلال العقد الأخير، هي الفعاليات غير المشروعة التي تتضمن تبادل العملات الأجنبية، وخاصة عملة الدولار التي نمت وازدهرت بوتائر فاقت الفعاليات الأخرى للاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى مجموعة متفاعلة من العوامل الداخلية والخارجية.[2]

---

[1]- صالح عبد الجبار محمد، **الاقتصاد الموازي في العراق**، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط، بغداد، 2005، ص5.

[2]- صالح عبد الجبار محمد، **المرجع نفسه**، ص8.

ثانيا: قياس الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي

يمتاز الاقتصاد غير الرسمي بصعوبة التنبؤ في تقدير حجمه وهذا ما اتفق عليه أغلب الاقتصاديين، لكن ذلك لا يمنع من إجراء محاولات لغرض تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ونظرا لعدم الاتفاق على إعطاء تعريف محدد للاقتصاد غير الرسمي، فإن نتائج التقدير دائما تكون متباينة، حتى إذا كان التقدير لاقتصاد دولة واحدة، وهناك عدد من أساليب القياس والتقدير لهذا النوع من الاقتصاد، إلا أنه على وجه العموم يوجد اتجاهين للتقدير، يسمى الاتجاه الأول بالاتجاه المباشر، والذي يعتمد على أساس حساب الناتج المتأتي من الأنشطة الاقتصادية الفرعية التي ترتبط بالاقتصاد غير الرسمي، والاتجاه الثاني هو الاتجاه غير المباشر، والذي يقوم على تطلع الآثار المترتبة على وجود أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

جدول رقم (2–16) يمثل نسبة الاقتصاد غير الرسمي في العراق من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2007–2011)

المؤشرات / السنوات	سرعة دوران النقود N	نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد K	معدل النمو kt– rk K2007	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الاقتصاد غير الرسمي	%الاقتصاد غ الرسمي إلى الناتج المحلي
2007	3. 1	91.0	13.4	49537182	4341627	8.7
2008	3.2	86.8	9.2	67591362	8998131	13.3
2009	3.3	91 .0	13.4	80436930	7899283	11.8
2010	2 .6	88.4	10.8	73595015	8229354	11.8
2011	2.7	89.1	11.6	86160600	9266400	10.7

المصدر: شهاب حمد شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد**، مجلة جامعة الألبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلة 5 العدد10، 2013، ص،16.

من خلال النسب التي ظهرت في الجدول أعلاه، يمكن القول أن العراق لا يزال أقل من أغلب الدول في مجال نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا نكون قد أضفنا العراق لتكون الدولة رقم 146 في قياس الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا: الدور الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي

إن موضوع الاقتصاد غير الرسمي له أهمية كبيرة خاصة لآثاره على الاقتصاد العراقي، فهو يشغل حيزا نسبيا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن أعداد كبيرة من العاملين تعمل في هذا الاقتصاد، سواء كان لحسابهم أو لغيرهم، وهنا لابد أن نفرق بين نشاطين تعمل في الاقتصاد غير الرسمي:[1]

- **النشاط الأول**: الأنشطة التي تعمل في قطاع الخدمات ضعيفة الإنتاجية متمثلة في الباعة المتجولون والحمالين وغيرهم، وعادة ما تكون ممارسة هذه المهن لفترة مؤقتة أو دائمة، والغرض منها هو ضمان الحد الأدنى لتكاليف العيش.
- **النشاط الثاني**: الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي من دعمها وتأهيلها أن تصبح أعمال ووحدات إنتاجية أكبر متمثلة بالأعمال الكهربائية والميكانيكية، وورشات النجارة والحدادة، والصناعات النسيجية والجليدية، وهذه تمثل عناصر للتنمية الاقتصادية الحركية المفيدة، ومن خلال تحديثها أن تكون مفيدة لتطوير الاقتصاد الوطني.

بالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي له ايجابياته من خلال امتصاصه للبطالة عند معدل الأجر المنخفض السائد، إلا أن هذا يعتبر حلا مؤقتا للفقر والبطالة، وندرج فيما يلي أهم الإختلالات التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاد العراق:

1. ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب عنصر العمل يؤدي إلى دخول أعداد كبيرة من العاملين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية متمثلة في الاقتصاد غير الرسمي، كحالة لتحمل أعباء المعيشة.
2. تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية يؤدي إلى زيادة أعباء تكاليف المعيشة، الأمر الذي يؤدي بمحدودي الدخل بالبحث عن أعمال إضافية في أنشطة غير رسمية متمثلة في الاقتصاد غير الرسمي.
3. الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بسبب فلسفة السلطة في عمليات الدعم لبعض المنتوجات، والتي بدورها تقلل من الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى عدم عكس الكلفة الحقيقية، وبنفس الوقت لا توفر العرض الكافي، وهذا ما يشجع ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

[1]- أزاد أحمد سعدون، وآخرون، **واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة إلى الاقتصاد العراقي**، المكتب الاستشاري في كلية دهوك، 2008، ص73.

4. من أهم مميزات الاقتصاد غير الرسمي أنه يتجه نحو الاتساع في ظل وجود بيئة مضطربة وعدم وجود تنظيم في المؤسسات النقدية والمالية.

5. انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، ووجود الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها العراق، وفقدان القدرة التنافسية للمنتجات الخارجية، أدى إلى عزوف أصحاب المشاريع الإنتاجية من الاستمرار بالإنتاج، والخروج من السوق والتوجه إلى أعمال أنشطة محدودة رأس المال وذات قدرات إنتاجية صغيرة، وبشكل مستمر يمارس فيها خبراته متمثلة في الاقتصاد غير الرسمي.

6. وجود عدد كبير من غير المتعلمين، كان له الأثر الكبير في دخول الكثير من هؤلاء في هذه الأنشطة غير الرسمية لأنها لا تحتاج إلى خبرة و تعليم.[1]

[1] - شهاب حمد شيحان، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص 18-19.

خلاصة الفصل:

تنتشر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في جميع دول العالم لكن بدرجات ونسب مختلفة، فهي تبلغ مستويات قياسية في الدول النامية وبلدان التحول الاقتصادي نظرا للظروف التي مرت بها خاصة أثناء الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فتلك المرحلة كانت مواتية لنمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي.

إن قياس الاقتصاد غير الرسمي ومعرفة حجمه يعطي فكرة لواضعي السياسة الاقتصادية عن مدى إمكانية التعويل على تحليلاتهم للسياسة الاقتصادية ومدى فعاليتها، ويسمح بتعديل مختلف التراكمات كإجمالي الناتج المحلي ومستوى المداخيل والإنفاق وكذا مستوى التشغيل، مما يسمح بتعديل (خفض) مستوى البطالة ورفع مستوى المداخيل والاستهلاك.

وتبعا لحجم الطاهرة تكون الآثار، فالاقتصاد غير الرسمي يحدث آثارا خطيرة على الاقتصاديات التي ينتشر فيها، لاسيما آثاره السلبية على العائدات الضريبية والكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، لذلك نرى أن الآثار الايجابية التي يحدثها الاقتصاد غير الرسمي على النشاط الاقتصادي في المجتمع، لها دور في معالجة مشكلة البطالة، وحصرها في أضيق نطاق ممكن.

تمهيد الفصل:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية مخالفة للقانون، تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم شرعيتها، إذ تطورت بشكل أصبح ينظر إليه المستهلك على أنه نشاط أو نموذج عادي، يجلب إليه عدد كبير من الزبائن، ويشتغل فيه عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوفير. والاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية، يوفر مثالا حي يعاني من اختلال التوازن الهيكلي، من حيث رتبته وحجم وطبيعة الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة وأنماط استخدامها، والذي تجسد في عدم القدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية والاستمرارية في الاعتماد على مورد واحد للدخل تتبعه كافة القطاعات الأخرى، ولقد سجل تطورا مذهلا في الانتقال من المظهر الرئيسي إلى المظهر غير الرسمي، يكاد يغطي جميع مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري، نتج عنه مجموعة مختلفة من الآثار مست بشكل كبير الأسعار بصفة عامة وأسعار صرف العملات بصفة خاصة، مما أدى إلى ظهور سوق غير رسمي للصرف وتجارة العملات بدلا من السوق الرسمي.

ولقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات كان لها أثرا كبيرا على مسيرته، ولعل من أبرزها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات، وما نتج عنها من آثار سلبية، حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء، وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر سلبية، أبرزها التنامي السريع للاقتصاد غير الرسمي.

لقد حاولنا في الفصول السابقة تقديم الإطار النظري الذي مكننا من فهم الأسس التي يقوم عليها موضوع الاقتصاد غير الرسمي، وسنحاول في هذا الفصل تجسيد الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية. وفي إطار هذا السياق، ولدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، إذ خصصنا المبحث الأول لمعرفة واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والمبحث الثاني سوف نتطرق فيه لتقدير حجم هذا الأخير في الجزائر، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى جملة الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع تقديم بعض الحلول المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد غير الر سمي في الجزائر

إن المحددات المرحلية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تكمن في الجوانب المعلوماتية التاريخية التالية:

- الثورة الزراعية: حيث ارتبط بها ندرة في المنتوجات والزراعات الصناعية، مما تطلب المزيد من الاستيراد وفي مقابل ذلك المنتوجات المحلية تبقى عرضة للكساد.
- المضاعفات الداخلية الفجائية 1974: وتمتاز هذه المرحلة بالوفرة النفطية وما صاحبها من تحسن للمداخيل.
- الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب.

هذه المظاهر السابقة الذكر، أدت إلى ظهور التضخم الهيكلي والذي تطور إلى تضخم بالكميات وهو ما أفضى إلى نتيجة واحدة وهي: تشكيل شبكات الاقتصاد غير الرسمي، المتضمنة لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة، والتي ينتج عنها مداخيل لا تخضع للضرائب ولا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي مرت بها الظاهرة في الجزائر، وكذا أسبابها ومظاهرها.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1962-2011)

يمكن تقسيم تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى أربعة مراحل:

- **المرحلة الأولى: في الفترة (1962-1989)**

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في سنة 1692 باعتماده على القطاع الزراعي بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود قاعدة صناعية محدودة، وخلال السنوات الخمسة والعشرون التالية، اتبعت الجزائر نظام الاقتصاد الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة، لقد كانت إستراتيجية التخطيط المركزي تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتوجات الهيدروكربونية.[1] وفي إطار التخطيط الشامل، تقوم كل مؤسسة

[1]- ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص112.

عامة بوضع خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطات المركزية، وحددت الأجور وفقا لجدول وطني، كما خضعت معظم الأسعار للمراقبة.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.

أما سنة 1986 (مرحلة استفحال الاقتصاد غير الرسمي) إلى نهاية الثمانينات، فقد اتسمت هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات، أين شهد الاقتصاد الجزائري أزمة انهيار أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير جدا من 13 مليار دولار سنة 1985، وذلك لأن المحروقات تشكل أكثر من 97% من الإيرادات الجزائرية (انخفض سعر البترول من 30 دولار عام 1985 إلى 14 دولار عام 1986)، وأدى أيضا إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر والحرمان الاجتماعي، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل مابين 1986 و1989، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة على استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة.[1] كما سجلت الجزائر خسائر في معدلات التبادل التجاري تقدر ب مليار دولار بين 1973 و1977، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث بلغ 10% سنة 1989، كل هذه العوامل أدت إلى عدم الاستقرار وإلى تكون مجموعة من الإختلالات الهيكلية كالاختلال بين الطلب والعرض الكليين، الأسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الإختلالات التي كان لها الأثر الأكبر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد غير الرسمي. كما أن جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وارتفاع معدلات الاقتطاع الضريبي وفي ظل ضعف العقوبات وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة من ناحية أخرى، تم خلق حواجز قوية للتهرب الضريبي واللجوء إلى ممارسة الأنشطة السرية، والجدول التالي يبين حجم الدخل غير الرسمي خلال الفترة الممتدة بين 1970و1990:

[1]- بناصر بوجرفة، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 245-246.

جدول رقم (3-17): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة(1970-1990)

السنوات	الدخل غير الرسمي(دج)	نسبة الدخل غير الرسمي PIB%
1970	6829.009	%28
1972	8883.809	%29
1974	12857.955	%23
1976	17571.724	%24
1978	28242.444	%27
1980	44604.417	%27
1982	50079.934	%24
1986	55833.673	%21
1986	79636.704	%27
1988	98356.680	%28
1990	132802.176	%24

المصدر: محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

من خلال الجدول رقم (3-17)، نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتراوح بين 6829.009 مليون دينار جزائري كحد أدنى و 132802.176 مليون دينار جزائري كحد أقصى، وأن متوسط نسبة الدخل غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-1990) حوالي 25.2% ، وهي نسبة مرتفعة لا يمكن الاستهانة بها.[1]

- **المرحلة الثانية: في الفترة (1990- 1997)**

بعد الأزمة البترولية سنة 1986 التي أدت إلى اضطرابات مالية سياسية واقتصادية أدت إلى تطبيق الحكومة الجزائرية لثلاث برامج، استقرار مع صندوق النقد الدولي في 1989-1991-1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، وذلك قصد مواجهة الإختلالات الداخلية والخارجية، مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية تسمح بالانتقال التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.[2]شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي

[1]- محمد رضا توهامي، **المرجع نفسه**، ص 109.

[2]- مروان بن قيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

إبتداءا من أفريل 1994 لمدة سنة، والذي يقوم على تخفيض العملة الوطنية، نسبة القروض البنكية، تحرير الأسعار، وتحديد الواردات في العديد من المواد الاستهلاكية الأساسية.

وخلال هذه الفترة تحسن النمو الاقتصادي ب4% إلى غاية 1996، إضافة إلى تدهور المؤسسات الجزائرية بسبب نقص التموين الراجع إلى تخفيض حجم الواردات، كما عرفت البطالة ارتفاعا متزايدا منذ بداية مرحلة الركود الاقتصادي سنة 1986، وذلك بسبب خفض الاستثمار الحكومي والشروع في الخوصصة على أوسع نطاقها داخل عدد كبير من مؤسسات القطاع العام وتسريح العمال، حيث بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2.1 مليون، إذ بلغت نسبة البطالة 27% سنة 1995.[1]

أما برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995، فقد قامت الحكومة الجزائرية في إطاره بمحاولة تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وهو أحد أهم الأسباب التي تدفع إلى العمل في الخفاء بشتى الطرق من أجل التهرب الضريبي. كما لا ننسى سببا مهما في انتشار السوق السوداء واستفحال الأنشطة غير الرسمية وهو عدم الاستقرار و اللاأمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينات، حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب الهمجي، مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها، وإهمالها للجانب الاقتصادي وتخلفها عن مراقبة العمليات الاقتصادية، هذا ما أدى بالمنظمات الإجرامية من اغتنام الفرصة وتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية، كذلك إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988 وتوسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة ومتابعة وانتشار عمالة الأطفال والنساء في المدن الصغيرة والمراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لفقر الأسر والتسرب المدرسي، وانتشار واسع للسوق غير الرسمي للصرف الأجنبي، مع وجود فوارق كبيرة نوعا ما، إذ سجل الفرق بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 1991 ب 14.3% ليصل إلى 32.4 % سنة 1997. كما هو في الشكل التالي:

[1] ـ عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص61.

جدول رقم (03-18): تطور سعر الصرف دج/$ بين السوق الرسمية للصرف والسوق غير الرسمي (1991-2001).

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية(متوسط مرجح)	17.7	36	54.7	57.6	66.6	75.3	77.3
السوق غير الرسمي(متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14.3	19	30.3	32.4	33.4	24.7	12.7

المصدر: مروان بن قيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص129.

ويبقى العامل الأساسي الذي يدفع باستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هو غياب ثقة الدولة عند المسؤولين سواء المشرفين أو المنفذين، وغياب ثقافة تسييرية مدروسة.

- **المرحلة الثالثة: في الفترة (1998/2006):**

وتميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي وذلك باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية مما أدى إلى انتشار الأمراض والانتحار كنتيجة لذلك.كما تميزت أيضا بارتفاع الناتج الداخلي الخام حسب ما يبينه الجدول:

جدول رقم (3-19): تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(1998-2006)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2003	2005	2006
الناتج الداخلي الخام(%)	%5.1	%3.2	%2.4	%4.1	%7	%6	%6

المصدر: حياة برحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

كما تميزت أيضا بـ :[1]

- انخفاض محسوس في معدل البطالة، حيث انتقل من 29% سنة 1999، إلى 24% سنة 2003، ثم إلى 15% سنة 2005، وهذا راجع إلى برامج تشغيل الشباب التي تم الانطلاق فيها منذ سنة 2002.
- التحكم في التضخم حيث انتقل من 6.3% في الفترة 1995-2000 إلى 2.6 في الفترة 1999-2003، إلى 1.6 في الثلاثي الأول لسنة 2006.
- انخفاض في النمو الديمغرافي راجع إلى ارتفاع سن الزواج وتحكم الأسر في تنظيم النسل.
- انخفاض كبير في المديونية الخارجية حيث قدرت نهاية 2006 بـ 5 ملايير دولار.

إذن فهذه الفترة عرفت الجزائر مزيج بين البحبوحة المالية والإنعاش والدعم الاقتصاديين، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، والآثار السلبية لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، الأمر الذي جعل من القطاع غير الرسمي يعمل كمعدل لهذه الآثار، حيث يعتبر كمصدر من مصادر التشغيل وكصمام أمان في هذا المجال، ومن جهة أخرى يحاول الاستفادة من البحبوحة المالية وبرنامج الإنعاش والدعم الاقتصاديين، وكذا انتشار الرشوة، المحسوبية، الفساد،...الخ.

- **الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري: في الفترة (2008-2015)**

في هذه المرحلة تم تحقيق نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، وتعزيز الوضعية المالية الخارجية بشكل كبير، حيث بلغت الاحتياطات الرسمية أكثر من 110 مليار دولار نهاية 2007، وفاقت الإيرادات النفطية الجزائرية 77 مليار دولار سنة 2008.[2]

[1]- عبد الوهاب سيواني، **التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، (غير منشورة)، 2007/2006، ص50.

[2]- محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص116

جدول رقم (3–20): تطور عوائد المحروقات الجزائرية (1999–2011)

الوحدة (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عوائد المحروقات	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2011
عوائد المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.52	57

المصدر: (بنك الجزائر (النشرات الإحصائية)، متاح على الرابط :www.bank_of_algeria.dz)

تمكنت الجزائر من تخفيض الدين الخارجي من 28.3 مليار دولار عام 2000 إلى 5.41 مليار دولار عام 2009، واستطاعت السيطرة نسبيا على معدلات التضخم في حدود أقل من 5% تقريبا، بينما وصل إلى معدلات قياسية في سنوات 1994 و1995 ب 29.05% و29.78%.[1]

رغم كل التحسينات في الوضعية الاقتصادية الكلية إلا أنه يلاحظ استمرار الكثير من المشاكل العالقة ومنها بقاء معدلات مرتفعة من البطالة، والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر

جدول رقم (3–21): تطور معدل البطالة في الجزائر (2000–2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد البطالين (مليون)	2.42	2.33	2.4	2.07	1.67	1.44	1.24	1.37	1.16	1.07	1.07
معدل البطالة %	29.7	27.3	28	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الرابط: **www.ons.dz**

[1]– بنك الجزائر، النشرات الإحصائية، شوهد بتاريخ، 2016/03/14، 15.47، متاح على الرابط: www.bank_of_algeria.dz

من خلال الجدول السابق، نلاحظ انخفاض ملموس لمعدلات البطالة من 29.7% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010، إلا أن هذه النسبة كما يرى الخبراء لا تعبر عن الواقع الحقيقي لمشكل البطالة في الجزائر والتي يمس بها المواطنين بالدرجة الأولى، وقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرة صدرت عنه يوم 26 جانفي 2011 بأن نسبة البطالة في الجزائر تتجاوز 20%.[1] فسكان الجزائر في سن صغيرة ويزيدون بسرعة، ولذلك تحتاج الجزائر إلى نمو أعلى بكثير حتى تتمكن من استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وكما أشارت تحليلات جهات أخرى مثل البنك الدولي، هناك مشكلة جمود سوق العمل، حيث من المكلف والصعب استخدام العاملين و فصلهم، وهناك عدم توافق بين المهارات المتوافرة ومتطلبات سوق العمل. وينبغي أن تؤكد هنا أن الجزائر قد قطعت شوطا طويلا بالفعل، فمنذ عشر سنوات، كانت بطالة الشباب تزيد على 50%. ومع ذلك فلا تزال البطالة التي تبلغ 21% حاليا بين الشباب بطالة مرتفعة.

وفي المرحلة من (2006-2014)، فهي لا تختلف كثيرا عن المرحلة التي سبقتها، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة غير الرسمية، وذلك حسب القطاعات رغم انخفاض معدلات البطالة.[2] ففي الآونة الأخيرة قد أصبحت الجزائر مرهقة اقتصاديا من تتبعات انخفاض البترول، وتكون بهذا قد بدأت حربا ضد الاقتصاد غير الرسمي ومدى نجاح الحرب سيكون على قدر التنسيق الجيد بين كل مؤسسات التنمية الاقتصادية وستكون فعالة في ضرب الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على مخططات دفع المشاريع الاقتصادية الكبيرة والهامة لغلق مساعي فتح نشاطات اقتصادية طفيلية.

1- نشرة صندوق النقد الدولي، 2016/02/26، ص2.

2- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة بالقطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص187.

المطلب الثاني: مصادر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأسباب انتشاره

أولا: مصادر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعود مصدر أو منبع تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب دراسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى ما يلي:[1]

1. فئة المتسربون من المدارس وغير المتمدرسين:

وتضم نوعين من الفئات

- الفئة التي لم تدرس أبدا في المنظومة التربوية.
- الفئة التي غادرت المنظومة المدرسية بصفة إدارية.

وقد بلغ عدد الفئة غير المدرجة في المنظومة المدرسية 1.931.110 شابا سنة 2001 تتراوح أعمارهم بين 06 إلى 18 سنة ما يعادل 20.3%. وتمثل شريحة الشباب المتراوحة أعمارهم بين 16 إلى 18 سنة ما نسبته 71.5 % سنة 2001، أما في سنة 2007 فهي تقدر بحوالي 6.706.000 شاب مقارنة بسنة 2001، و6.5000.000 شاب سنة 2005، وتدل هذه المؤشرات على مدى الجهود التي يجب أن تبذلها السلطات العمومية في مجال إتاحة فرص التمدرس ومواصلة الدراسة حتى النهاية.[2]

أما بالنسبة للتسربات المدرسية فإنها ناتجة عن ضعف المنظومة التربوية بالدرجة الأولى.

2. خريجو المعاهد والجامعات: عادة ما يتلقى الطلاب خريجوا معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملية، نظرا لتزايدهم المستمر مقارنة بمناصب الشغل الشاغرة. فحسب الهيئات الدولية التي أبرزها صندوق النقد الدولي، لم يجد 06 من أصل 10 من خريجي الجامعات الجزائرية عملا، وتقفز نسبة البطالة إلى 20% بين الشباب الأقل من 30 سنة.[3]

1- فاطمة الزهراء بوكابوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

2- مروان بن قيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

3- سيد علي سعد الله- باحث اقتصادي-، **صندوق النقد الدولي يحذر حكومة سلال من البطالة** ، تقرير صحفي، الجزائرية للأخبار، متاح على الرابط: www.dzayerinfo.com/ar/mobile/other/.../3135.html، شوهد بتاريخ 2016/04/13، 21:45.

3. توقع صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي الأخير ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر خلال 2015 لتصل إلى 11.3% مقابل 10.8% سنة 2014 و9.8% سنة 2013 ، وذلك بسبب تراجع مؤشر النمو إلى 2.5% مقابل 3.4% كشف عنها الأفامي في سنة 2015 في آخر مراجعة له لنسبة النمو في الدول العربية.[1]

4. **البطالة:** بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي كشفت عن هشاشة النظام الجزائري المستعمل آنذاك والتي أثبتت فشله، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية والتي لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات الشغل، مما أدى إلى تقهقر وضعية التشغيل في الجزائر وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى 29.30 % عام 1999. لكن مع ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة ساهم في إعادة تخفيض معدلها.[2]بحيث تراجع معدل البطالة إلى 10.2% سنة 2009، وهذا بناءا على النتائج الأولية الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل والبطالة لسنة 2009.

كما أضاف المدير العام للديوان الوطني للإحصاء أن عينة الدراسة التي شملها المسح بلغت 15 ألف أسرة موزعة بطريقة علمية على المستوى الوطني، وكشف المسح ارتفاع عدد السكان الناشطين في الجزائر إلى 10.54 ملايين نسمة، هو مجموع العاملين وأكدت الدراسة أن فئة الشباب أقل من 35 سنة تسحقها البطالة، بحيث يعاني 86.7% منهم بالبطالة وهذا يعود إلى أن القطاع الخاص هو أول مشغل في الجزائر بأزيد من 66% أي مجموع 6.23 مليون عامل.[3]

ولقد قام kangni kpodar بدراسة حول البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر، وهي تعتبر من الدراسات المهمة، بغرض التقصي عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء بقاء معدلات البطالة في الجزائر ضمن المعدلات الأعلى في المنطقة، حيث أنه في الأخير توصل إلى أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد التغير في معدل البطالة في الجزائر.[4] وقد أدت الصدمات الخارجية الدورية التي مست الاقتصاد الجزائري إلى

---

[1]- إحصاءات صندوق النقد الدولي لسنة 2015.

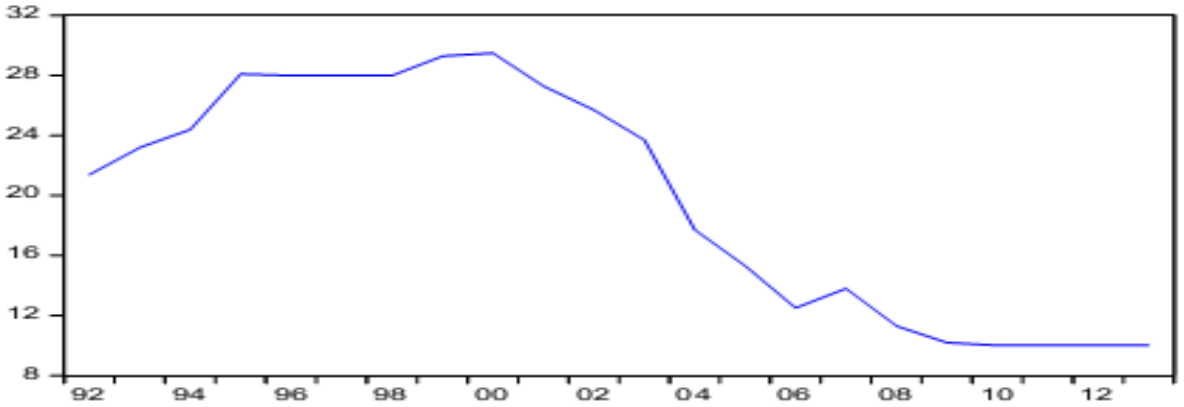
[2]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية" حالة الجزائر"–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، (غير منشورة)، 2010/2009، ص46.

[3]- **الديوان الوطني للإحصاء** لسنة 2016.

[4]- مُحَّد دحماني أدريوش وعبد القادر ناصور، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية–**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 07، جويلية 2014، ص81.

ارتفاع معدلات البطالة بنسب مرتفعة بسبب التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي، فكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة البطالة. والشكل التالي يبين تطور البطالة في الفترة (1992-2013).

الشكل رقم (3-3): تطور البطالة في الفترة (1992-2013)



المصدر: بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص261.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3)، تواصل ارتفاع نسب البطالة إلى أعلى مستوياتها في سنة 2001 لتبلغ حوالي 29%، وهذا راجع في الواقع إلى انخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي التي أثرت بشكل كبير على مستوى التشغيل والبطالة. أما بداية من سنة 2002 فنلاحظ انخفاض مستويات البطالة لتصل سنة 2013 حوالي 9.8%، وهذا راجع إلى تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة.

5. **الفقر**: هناك عدة جوانب للفقر، إذ من الناحية الاقتصادية يمكن أن يعبر الفقر عن الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس

والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في حياته، أو عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى للمعيشة.[1]

فالفقر يعد عاملا أساسيا في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي وهذا بسبب ضعف دخول العائلات والأفراد على حد سواء، حيث أنه حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفض إلى حدود 1350 دولار سنة 1997 مقارنة بسنة 1987 عندما كان 2800 دولار للفرد، وتشير الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلى تركز الثروة في يد فئة قليلة في حين أن غالبية الشعب يعاني تحت عتبة الفقر التي تجدر في أوساط المجتمع لعدة أسباب أهمها:[2]

- فقدان الغالبية القصوى من الفئة العاملة لمناصب عملهم وبالتالي تبتر مصادر رزقهم.
- توجه الغائم في سوق العمل القائم على مبدأ التوظيف المؤقت(عقد عمل محدود المدة).
- مجمل النشاطات والأعمال هي نشاطات موسمية متمركزة في القطاع الفلاحي بالنسبة للمناطق الريفية وفي قطاع السياحة في المدن.

وفيما يلي الشكل رقم (04) يبين تطور حجم الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013):

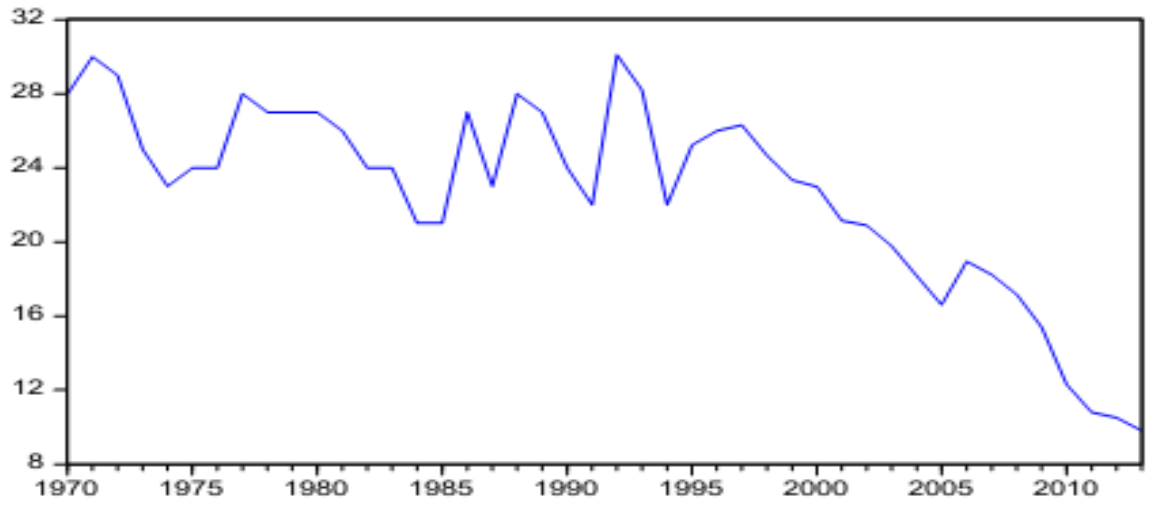
---

[1]- سماح ادريس، **تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر، ورقة مقدمة إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأقاف في التخفيف من حدة الفقر" 25-29/06/2005**، القاهرة، مصر، 2005، متاح على الرابط:

www.sunni**waqf**.com/.../i**waqf**/tjrbteal**aman**tealamtell**awqaf**fydwltea شوهد بتاريخ: 22-03-2016، 15:24.

[2]- علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015، ص14.

الشكل رقم (3-4): تطور حجم الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)



المصدر:بوجرفة بناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص274.

من خلال الشكل رقم (3-4) نلاحظ التذبذب الواضح في تطور نسب الفقر في الجزائر، فبعدما عرفت مستويات قياسية سنوات السبعينات بسبب حداثة الاقتصاد الجزائري من جهة ومكونات المجتمع الجزائري الذي كان يغلب عليه الطابع الريفي والزراعي من جهة أخرى.أما بعد الثمانينات فنلاحظ انخفاض النسبة وارتفاعها سنوات التسعينات جراء اعتماد برامج التعديل الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، لكن بداية من سنة 2000 نلاحظ الانخفاض المستمر للفقر في الجزائر، وهذا راجع للبحبوحة المالية التي استفادت منها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، واعتماد سياسات الإنعاش الاقتصادي ينتهي أخرها سنة 2014.

ثانيا: أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

العامل الرئيسي الذي سبب خلق الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ألا وهو النظام الاشتراكي (اقتصاد موجه ومخطط، مركزية القرارات وذلك بتدعيم الدولة للأسعار وخاصة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع مثل (البنزين، قطاع الملابس، الإستهلاكات، القطاعات السوقية).

تتطرق تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بصفة عامة لأهم الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني أمام البضائع الخارجية المستوردة، وإن ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية لم يحفز على الاستثمار الوطني في النشاطات المنتجة.
- عدم قدرة نظام الإنتاج الوطني على تحقيق طلبات المستهلكين خصوصا من ناحية الجودة.
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعجز القطاع الرسمي على استيعاب البطالين.
- تزايد حدة الفقر.
- ضعف وظيفة الرقابة الممارسة من طرف مختلف أجهزة الدولة بالنظر إلى نقص وسائل العمل من جهة، وانعدام وسوء التنسيق بينها من جهة أخرى.
- غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري، ممارسة شخص واحد لعدة نشاطات اقتصادية ووظائف أخرى.
- البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وما ترتب عنها من نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي، نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية، خصوصا إذا علمنا بأن التخلص من العراقيل البيروقراطية يكون في غالب الأحيان عن طريق دفع الرشاوى.[2]
- المركزية في الحصول على العملة الصعبة، وذلك لأنه لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، ولأن المستوردين يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة لتمويل عملياتهم التجارية.

[1]- نصيرة عقبة ودهينة مجدولين، **الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري، الآثار وطرق المواجهة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2007، ص6.

[2]- بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص265.

المطلب الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الماضيين بظاهرة تنامي الاقتصاد غير الرسمي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة، التي تولد دخولا ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني، ولم تخضع للضرائب.

وتؤكد الدراسات التي تمت في ذلك المجال، ضخامة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فيرى البعض أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 15% إلى 30% من الناتج الداخلي الخام، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا الاقتصاد مابين 20% إلى 30% من الكتلة النقدية لسنة 2004.[1]

ويقدر البعض الآخر حجم أنشطة تجارة المخدرات والسوق السوداء للصرف الأجنبي والتهرب والغش الضريبيين بما يناهز 35% من إجمالي الدخل الوطني لسنة 2004.[2] بحيث أنه ومع تطور مختلف الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، أصبح ينظر إليها المستهلك على أنها نموذج أو نشاط عادي يلجأ إليه العديد من الزبائن، ويعمل فيه عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل الوافر.

وبالتالي فإن للاقتصاد غير الرسمي مظاهر يمكن تصنيفها كما يلي:

- الأنشطة غير الرسمية والمشروعة .
- الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة.

أولا: الأنشطة غير الرسمية والمشروعة:

1. العمل المنزلي:[3] يمثل الإنتاج المنزلي أو العائلي، مجموع الأعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في أغلب الأحوال ربات بيوت تمارس أعمال يدوية كالخياطة تدر عليهن دخول غير معلنة، إذ تعتبر الأعمال المنزلية من بين أقدم وسائل الإنتاج، ونمط هام من أنماط التشغيل وهو استمرار لبعض الأعمال الحرفية

---

[1]- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"،مرجع سبق ذكره**، ص216.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات 2004، **منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004**، ص، ص، 83-85.

[3]- علي عزوز، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**،مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20-21، نوفمبر 2007، ص4.

التقليدية التي كان يقوم بها الآباء والأجداد، كما يعرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) العمل المنزلي على أنه كل نشاط يقوم به الفرد سواء أكان رجل أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت، ويستفيد من هذا النشاط، بحيث أنه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم، ويكون ذلك في إطار عقد عرفي، لا يخضع لأي مراقبة مباشرة، أما المكان فهو خارج محلات المستخدم، وقد يقوم هذا الأخير بتقديم المواد الأولية وأدوات العمل أو أنها تكون من اختصاص العامل المنزلي.

2. **التهرب الضريبي**: تعتبر الجباية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها، وقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على هذا المصدر، خاصة الجباية البترولية لسهولة تحصيلها على حساب الجباية العادية التي لم يكن لها دور كبير، وقد تم استثمار السوق الوطنية من طرف عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الذين لم يعطوا اهتماما كبيرا للواجبات الجبائية الملقاة على عاتقهم خاصة في مجال التصدير و الاستيراد، مما أدى إلى ظهور الغش والتهرب الجبائي مما اثر سلبا على الاقتصاد الوطني.[1]

فإذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي، نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي الناشئ عن وجود مثل هذا الاقتصاد. فإن نقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، والتي يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. والجدول الموالي يوضح لنا أكثر لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي:[2]

[1]- بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 256.

[2]- لابد لرزق، **ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاسها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة–ولاية تيارت–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011، ص65.

جدول رقم (3-22): مختلف المعاملات والأنشطة المشروعة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة المشروعة	**التهرب الضريبي**	**تجنب دفع الضرائب**	**التهرب الضريبي**	**تجنب دفع الضرائب**
	- دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه. - الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة	– التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.	– تبادل الخدمات والسلع المشروعة	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه.

المصدر: لابد لرزق، **ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاسها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة–ولاية تيارت**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011، ص65.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-22)، أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل مختلف أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها أو المتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو غير النقدية.

وعليه فظاهرة التهرب الضريبي من بين الانشغالات التي يولي لها المشرع اهتماما كبيرا، حيث أنها تقلص أهمية وفعالية النظام الجبائي وتهدد وجوده، لذلك تسعى الإدارة الجبائية في الجزائر إلى إيجاد أحدث الوسائل والطرق لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بشتى أشكاله أو على الأقل التخفيف من حدته.

لقد أدرج النظام الضريبي الجزائري من منطق الإصلاحات المنتهجة في بلادنا والتي تقوم على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي، فقد شهد النظام الضريبي عدة تعديلات منذ الاستقلال خاصة في سنة 1992، حيث ظهرت معطيات جديدة على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الوطني، ومن خلال توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط

مركزيا نحو اقتصاد السوق يسعى هذا الإصلاح الوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام. وعلى صعيد آخر يعتبر أداء المنظومة الجبائية الجزائرية ضعيفا مقارنة بالنتائج المسجلة في البلدان المجاورة ويمكن تفسير ذلك بـ:[1]

- النقائص على مستوى الإدارة الجبائية والجمركية.
- الميل الكبير إلى الغش والتهرب الجبائيين في ظل تحرير النشاطات والتجارة الخارجية والانضمام إلى السوق العالمية.
- زيادة عدد السكان المكلفين بدفع الضرائب دون مقابل.
- أهمية التحفيزات والإعفاءات الجمة الممنوحة لترقية الاستثمارات والشغل من خلال نصوص استثنائية المقدرة بحوالي 50 مليار دينار جزائري كإيرادات.

يرى الوزير السابق والخبير الاقتصادي "**بشير مصيطفى**"، أنه لابد من استحداث وزارة منتدبة للجباية في أول تغيير حكومي، متوقعا تواصل انخفاض الدينار الجزائري إلى النقطة التي يتم فيها توازن الميزانية من خلال موارد جديدة للجباية خارج النفط والمحروقات، كما توقع نقاطا مهمة في التضخم بدءا من الثلاثي الأول 2016 وقد نقترب من التضخم برقمين إثنين (أكبر من 10%)، وارتفاع الأسعار غير المدعمة نتيجة ضعف الدينار.[2]

وصرح وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة، أن البنوك ستخرج إلى الميدان لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال لضخها في مؤسساتها، وأن تطبيق هذه العملية في إطار إجراءات مسطرة ضمن قانون المالية التكميلي 2015، والذي يحدد الضريبة الجزافية المحررة والمطبقة على الأموال المودعة لدى البنوك من طرف الأشخاص المعنويين بنسبة 7% ، والذين يمكنهم تحويل رؤوس أموالهم من الاقتصاد غير الرسمي إلى البنوك، وأن هذه العملية ستجرى بكل " سرية " و" أمان " موضحا أن الهدف منها هو تطهير السوق الموازية وضبطها بما يخدم الاقتصاد.[3]

تتمحور أهم التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي 2015 بمراجعة نسب بعض الضرائب وترشيد النفقات العمومية لتقليص عجز الميزانية وتطهير الاقتصاد غير الرسمي، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

---

[1]- علي بودلال، ، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، مرجع سبق ذكره**، ص225.

[2]- بشير مصيطفى- خبير اقتصادي-، **جريدة الفجر**، 2015/08/15، ، متاح على الرابط:
http://www.djazairess.com/alfadjr/311634، شوهد بتاريخ 2016/04/11، 18:49.

[3]- **جريدة الجزائر الجديدة**، 2015/07/29، ، متاح على الرابط:http://www.djazairess.com/alfadjr/311634 شوهد بتاريخ 2016/04/11، 18:39

جدول رقم (3-23): نسب بعض الضرائب لقانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2015

البيان		قانون المالية الأولي	قانون المالية التكميلي
الضريبة على أرباح الشركات	- المؤسسات الانتاجية	%23	%19
	- قطاع البناء والأشغال العمومية والري والسياحة	%23	%23
	- باقي النشاطات	%23	%26
الرسم على النشاط المهني	- المؤسسات الانتاجية	%2	%1
	- قطاع البناء والأشغال العمومية والري والسياحة	%2	%1.5
	- باقي النشاطات	%2	%2
نمو خارج المحروقات		%4.25	%5.1
التضخم		%3	%4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وكالة الأنباء الجزائرية لسنة 2015.

من خلال الجدول رقم (**3-23**)، نلاحظ أن نسبة الضريبة على أرباح الشركات كانت موحدة في قانون المالية الأولي، وتمثل 23% سنة 2015، حيث تم مراجعتها في القانون التكميلي بمختلف القطاعات لجعلها تتراوح بين 19% و26% حسب نوع النشاط. وكذلك نسبة الرسم على النشاط المهني عرفت هي أيضا بدورها مراجعة إذ تم تخفيضها من 2% بعدما كانت موحدة، إلى جعلها تتراوح بين 1% و2%،كما نلاحظ ارتفاع النمو خارج المحروقات من 4.25% إلى 5.1%، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ورغم كل الإصلاحات والمراجعات في النظام الضريبي الجزائري، إلا أنه يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للإيرادات الضريبية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-24): تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2004-2010)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	إجمالي الجباية	الجباية العادية/مجموع الجباية%	الجباية البترولية/مجموع الجباية%	الجباية العادية إلى الإيرادات العامة
2004	532.3	862.2	1394.5	38.17	61.82	34.84
2005	645	899	1544	41.77	58.22	35.51
2006	714.3	916	1630.3	43.81	56.18	35.14
2007	704.7	973	1677.4	42.01	55.87	38.48
2008	848.6	1715.4	2564	33.09	66.90	30.71
2009	921	1628.5	2549.5	36.12	63.87	33.05
2010	1068.5	1835.8	2904.3	36.79	63.20	36.54

المصدر: محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص126.

من خلال الجدول رقم (3-24)، نلاحظ ارتفاع الإيرادات الضريبية العادية من 532 مليار دج لسنة 2004 إلى 1068.5 مليار دج سنة 2010، إلا أنه يلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي الكلي، حيث تمثل أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات الضريبية، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة.

يساهم التهرب الضريبي بشكل كبير في تقليص حصيلة الجباية العادية ومنه يتسبب في خسائر كبيرة لخزينة الدولة والمراجعات الجبائية تكشف ذلك، والجدول التالي يبين تطور حجم التهرب الضريبي في الفترة (2000-2005).

جدول رقم (3-25): تطور حجم التهرب الضريبي في الفترة (2000-2005):

الفترة	إلى غاية 2002/06/30	إلى غاية 2002/06/30	إلى غاية 2003/06/30	إلى غاية 2005/06/30
المراجعة الجبائية للمحاسبة	6163	5845	17016	14867
المراجعة الجبائية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة	212	5346	7961	7841
المراجعة الجبائية للمعاملات العقارية	-	7145	1966	2546

المصدر: بوعلام ولهي و العياشي عجلان، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، سطيف، الجزائر ، 2008، ص154.

من خلال الجدول رقم (**3-25**)، نلاحظ أنه من ابتداءا من 2001 تم الشروع في تنفيذ طريقة أخرى لمكافحة التهرب الجبائي، وهي المراجعة الجبائية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة، وبمقارنة النتائج المتحصل عليها في 2001 و2005 بخصوص المراجعة الجبائية للمحاسبة كواحدة من أهم المؤشرات، نلاحظ أن هناك ارتفاع في المبالغ المالية بنسبة 44% بالرغم من أن عدد القضايا المبرمجة لم يرتفع إلا بنسبة 32%، حيث انتقل العدد من 1696 قضية مبرمجة سنة 2000 إلى 2240 قضية مبرمجة سنة 2005.[1]

3. الغش في الضمان الاجتماعي: يعتبر الاقتصاد غير الرسمي خطرا حقيقيا بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي، ولا يوجد أي مشكل فقط على مستوى المهن الصغيرة للشباب الذين هم في انتظار منصب عمل مثل البائعين الجائلين، بل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية وشركات الخدمات التي تشكل أهم توازن لهذا الاقتصاد، إن هذه الوحدات تستفيد من المنشآت القاعدية وخدمات الدولة وتوظف يد عاملة بصفة قانونية تتقاضى في بعض الأحيان مرتبات لائقة دون القيام بالتزاماتها أمام مصالح الضمان الاجتماعي (عدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي بأحسن صورة...).[2]

[1]- بوعلام ولهي والعياشي عجلان، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، سطيف، الجزائر ، 2008، ص154.

2- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"**، **مرجع سبق ذكره**، ص232.

تكشف عمليات المراقبة التي قامت بها المفتشية العامة للعمل في 6320 موقع عمل على أن نحو 45% من العمال لم يتم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، خلال الفترة الممتدة بين 1997و 2000، ويعزز هذه النسبة التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي الخاص بالتنمية حول 7500 مؤسسة متوسطة وصغيرة، فتبين أن 41% من عمالها غير مصرح بهم، كما أن نسبة 30% من رقم أعمالها تفلت من مصالح الضرائب.[1]

ولقد قام المدير العام للضمان الاجتماعي " جواد بوركايب" بتقديم مجموعة من الإجراءات، تهدف إلى حث الأشخاص الذين ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي والمقدر عددهم حوالي 1.000.000 شخص سنة 2015، إلى الانضمام إلى الضمان الاجتماعي " طواعية" والاستفادة من التغطية الاجتماعية لصالحهم ولصالح عائلاتهم من ذوي الحقوق، وذلك بالتقرب إلى الوكالة المختصة وملء القسيمة ودفع الاشتراك الشهري ب 12% من الأجر الوطني الأدنى المضمون، أي ما يعادل 2.160 دج شهريا بالنسبة لمرحلة انتقالية تقدر بثلاث سنوات على الأكثر.[2]

4. **الغش الجمركي**: هو عبارة عن تجنب الرسوم الجمركية عن طريق إخفاء جزء أو كل البضائع المراد استيرادها أو تصديرها عبر قنوات شرعية، أي بالمرور على مكاتب الجمارك، ويتم ذلك بعدة طرق نذكر منها:[3]

- التصريحات المزيفة للسلع المستوردة والمصدرة وتقديم تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعيرة أدنى والتخفيض من قيمة الرسوم الجمركية المفروضة.
- الغش في تقليد المنتجات خارج معايير النوعية.
- التحويل غير المشروع للأموال عن طريق الإفراط في الفوترة.
- التحايل على إجراءات تحديد السن (تاريخ الصنع) بالنسبة للسيارات والاستفادة من مزايا جبائية.

تواجه الجمارك الغش الجمركي التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع، وتتمثل دوافع هذه الممارسات في عدم التسديد الجزئي أو الكلي للمستحقات الجبائية، أو عدم احترام تنظيم التجارة الخارجية، ويغطي الغش الجمركي نوعين من الممارسات:[4]

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية لسنة 2015.

[3]- محمد رضا توهامي، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

[4]- علي بودلال، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"**، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

- الغش في النوع والذي يتمثل في التصريحات المزيفة للسلع المستوردة والمصدرة في تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعير مقلص والتخفيف من القيمة.
- الغش في تقليد المنتوجات خارج معايير النوعية والأمن.

فالتهريب الجمركي يعتبر نشاطا من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والإجرامي، فإنه يتميز بصعوبة في الدراسة، لذا فإن أي مقاربة لكشف خباياه لابد أن تعتمد على الواقع وتقترب أكثر من الظاهرة ومن كل أطرافها سواء المهربين أو أعوان الدولة المكلفين بمحاربتها، كما أنها تستلزم معرفة الأساليب المنتهجة فيه مع التركيز على مختلف الفاعلين وكل مراحله، ومن كل هذا نجد أن التهريب الجمركي هو جريمة اقتصادية تمتد إلى خارج دول الحدود، والجدول الموالي يوضح عدد مخالفات التهريب الجمركي والعدد الإجمالي للمخالفات الجمركية المسجلة على مستوى إدارة الجمارك في الفترة الممتدة مابين سنة 2000 إلى سنة 2006.

جدول رقم (3-26): عدد المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب المعاينة خلال الفترة (2000-2006).

السنة	مخالفات التهريب	مجمل المخالفات الجمركية	المعدل
2000	3492	12010	%29
2001	2303	10387	%22.17
2002	1651	10041	%16.44
2003	2481	8732	%28.41
2004	2511	9728	%25.81
2005	3313	12094	%27.39
2006	2084	9264	%22.50
المجموع	**17835**	**72256**	**%24.68**

المصدر: عبد الوهاب سيواني، **مرجع سبق ذكره**، ص101

من خلال الجدول رقم (**3-26**)، نلاحظ بأن عدد مخالفات التهرب الجمركي شهد تناقصا بدءا من سنة 2001 ليعرف أدنى مستوى له في سنة 2002، ولعل ذلك راجع إلى ثمار تطبيق برنامج تطوير وعصرنة إدارة الجمارك الذي تم وضعه إبتداءا من سنة 2000.[1]

ثانيا: الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة

1. **تجارة المخدرات:** انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية، ففي أكتوبر 2006 تم حجز حوالي 15 قنطار من القنب الهندي (الحشيش) و 10 أطنان من المخدرات، بالإضافة إلى حجز 66.5غ من الكوكايين و 88.73غ من الهيروين و280غ من الأفيون سنة 2005[2]، فحسب نص المادة02 والمادة 17 من القانون الشامل(قانون 04/18) لجرائم المخدرات في القانون الجزائري ، فصناعة المخدرات تتمثل في كافة العمليات غير الإنتاجية التي يتم الحصول بها على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتشمل التنقية وتحويل المخدر إلى مخدر آخر، ولقد نص القانون على تجريم صناعة وإنتاج النباتات المخدرة كالحشائش الذي يستخرج من عقار الأفيون عن طريق تخديش ثماره ومن ثم فهو يشمل جميع النباتات التي تنمو بفعل الطبيعة كصبار البوتل أو مواد كيميائية مستحضرة.[3]

أما في سنة 2008 فقد تم إيداع حوالي 28 فلاح في الحبس ومتابعة آخرين، نظرا لاكتشاف السلطات العمومية أن هؤلاء المستثمرين الفلاحين حولوا الدعم الفلاحي المقدم لهم من طرف الدولة من استغلاله في زراعة مختلف المحاصيل الموسمية إلى زراعة الأفيون. وتشير أرقام المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني إلى حجز 1897 كلغ من القنب الهندي في السداسي الأول من سنة 2009، و350غ من هيروين، 495غ من الكوكايين ، و 41غ من الكراك، إضافة إلى 22799 قرص مهلوس.

ومع ذلك استفاد حوالي 13.000 مدمن من تكفل طبي وعلاجي خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 وأزيد من ثلثي هذا العدد هم شباب تتراوح أعمارهم من 16 و35 سنة ومجموع المدمنين هو 12.900مدمن منهم 5.551 تتراوح أعمارهم بين 16و25 سنة (43.03% من المجموع)

---

[1]- عبد الوهاب سيواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[2]- ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[3]- القانون الشامل، **جرائم المخدرات في القانون الجزائري إطار القانون 04/18**، متاح على الرابط:

http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA155.

استفادوا من التكفل الطبي سنة 2015.[1] أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 وسنة35، فبلغ عددهم 4543 شخص وبلغ عدد المدمنين الذين تزيد أعمارهم عن 35 سنة 2309 شخص مدمن، بالإضافة إلى 497 آخرين تقل أعمارهم عن 15 سنة لسنة 2015، ومن بين المدمنين المعالجين أشار التقرير الذي أعده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات 1150 امرأة و 11750 رجل.

2. **الفساد الإداري والرشوة:**[2] إن تقدير حجم المداخيل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة والتستر، ولذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، واستنادا لتقارير المنضمات الدولية نجد مجموعة من مؤشرات الفساد التي تعتمدها للكشف عن ما يسمى " الرشاوى أو البقشيش في الصفقات"، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-27): تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة (2001-2007)

الدول / السنوات	الجزائر		مصر	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
2001	-	-	54	3.6
2002	-	-	62	3.6
2003	88	2.6	70	3.3
2004	97	2.7	77	3.2
2005	97	2.8	70	3.4
2006	84	3.1	70	3.3
2007	99	3	105	2.9

المصدر: عبد القادر خليل: دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، ، متاح على الرابط:

www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5...، شوهد بتاريخ 2016/04/24، 11:24

من خلال الجدول رقم (**3-27**)، نلاحظ تدحرج ترتيب الجزائر بـ 15 نقطة من سنة 2006 إلى 2007، ويعني أن البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد، ويؤدي هذا إلى التأثير على مجهودات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لمواجهة البطالة والحد من الفقر، مما أدى إلى تراجع الجزائر بـ 18 رتبة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2009/2008، حيث احتلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134دولة سنة 2008.

[1]- **منشورات لديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها لسنة 2015**.

[2]- عبد القادر خليل، دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر، **مرجع سبق ذكره**.

كما توصلت المنظمة إلى أن الجزائر تتعامل مع أهم الدول المعروفة بدفع للرشاوي، وأعربت قلقها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوي من دول التصدير الـ 30 الأكبر في العالم، التي تستحوذ لوحدها على نسبة 80% من التعاملات التجارية والاقتصادية الدولية.

وتعتبر القطاعات الأكثر فسادا في الجزائر هي قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع المياه، النقل وصفقات التسليح، وقطاع الصحة الذي يعيش فسادا لا نظير له.

يوجد مظاهر أخرى غير مشروعة للاقتصاد غير الرسمي والتي تتمثل في التهريب، ويقصد به تهريب (دخول أو خروج) سلع الاستيراد والتصدير إلى داخل الحدود الجمركية الإقليمية للدولة ودون المرور على مصالح الجمارك، كذلك الجريمة المنظمة والإرهاب وفي ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية والتي تنشط في الجزائر بشكل كبير ووفق أشكال متعددة منها: التزوير ، المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحضورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة...إلخ. بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر والتي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخاصة في العشرينية السوداء، وسببت خسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يعود ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى تغير النمط الاقتصادي من مخطط ممركز إلى رأسمالي، والسبب الرئيسي في ذلك هو الاعتماد الكلي أو المطلق على عائدات المحروقات، حيث أن هذه الظاهرة أضحت تحتل مركزا متميزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأنه يؤثر بصورة مباشرة على الناتج الداخلي الخام وعلى سوق الشغل والأسعار وكذا أسعار الصرف.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالنسبة للناتج الداخلي الخام

يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي بطرق عدة وهذا ما يؤدي بالباحثين إلى الوصول لنتائج مختلفة، غير أن طريقة الطلب على النقود لتانزي Vito Tanzi والنموذج الديناميكي MIMIC من بين الطرق الأكثر استعمالا.

وبالنسبة للجزائر فقد استعملت طريقة الطلب على النقود لتانزي Vito Tanzi لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من طرف "**فريديريك شنايدر**" بالتعاون مع البنك العالمي عند دراسته للاقتصاد غير الرسمي في 154 دولة وغطى التقدير الفترة مابين (1999-2003)، وقد توصل إلى النتائج التالية:[1]

جدول رقم (3-28): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستعمال طريقة الطلب على النقود (1999-2003)

الفترات	2000-1999	2002-2001	2003-2002
حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة ل PIB بالنسبة المؤوية	%34.1	%35.0	%35.6

المصدر: حياة برحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص127

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي تفوق 30%، مما يدل على كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث يشكل أكثر من ثلث الناتج الداخلي الخام، وهي أرقام مخيفة، بحيث تشير إلى عمق هذه الظاهرة في الاقتصاد وتشعبها.

[1]- حياة برحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص 127.

مقابل ذلك فلقد عرف النمو الاقتصادي في الجزائر حسب بيانات المركز الوطني للإحصاء تباطأ خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، بحيث وصلت إلى 3.3% مقارنة مع نفس الفترة من 2014 (5% في الثلاثي الثالث من 2014 مقارنة بنفس الثلاثي من سنة 2013)، ويرجع الركود إلى قطاع النفط والغاز بعد عام 2014 الذي بدأ يشير بالإنتعاش، والذي سجل مرة أخرى انخفاضا كبيرا في نشاطه ، ومن حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي الخام الإجمالي 4155.2 مليار دج في الثلاثي الثالث من 2015 مقابل 4334.3 مليار دج من نفس الفترة من عام 2014. كما لوحظ ارتفاع في القطاع الحقيقي (مجالات النشاط خارج الضرائب والرسوم الجمركية والخدمات المالية والعمليات العقارية) بنسبة 3%، كما سجل القطاع الزراعي معدل نمو نسبته 5.5% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، وعلى العكس عرفت قطاعات المناجم والمحاجر والجلود والأحذية والصناعات المختلفة نمو سلبيا قدره (4.8-)% و(6.88-)% و(19-)% على التوالي،[1] وفيما يلي جدول يبين تطور الناتج الداخلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2000-2014).

جدول رقم (3-29): تطور الناتج الداخلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2000-2014).

البيان / السنة	الناتج الداخلي الخام (PIB)	الناتج الداخلي خارج المحروقات
2000	%3.8	%3.8
2001	%3	%6.2
2002	%5.6	%6.5
2003	%7.2	%6.6
2004	%4.3	%5
2005	%5.9	%6
2006	%1.7	%5.4
2007	%3.4	%7
2008	%2.4	%6.7
2009	%1.6	%9.6
2010	%3.6	%6.3
2011	%2.9	%6.2
2012	%3.4	%7.2
2013	%2.8	%7.1
2014	%3.8	%5.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2015.

[1]- **بيانات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2015.**

من خلال الجدول رقم (3-29) نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام في تذبذب من سنة 2000 إلى 2014 (زيادة ونقصان)، فنلاحظ أن أكبر نسبة كانت سنة 2003 حيث بلغ الناتج الداخلي الخام 7.2% وكانت هذه النسبة أكبر من نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات، وهذا يعود إلى الانعاش الاقتصادي الذي شهدته الجزائر آنذاك، إلا أننا نلاحظ في السنوات الأخرى وابتداءا من سنة 2004، أن نسبة النمو للناتج الداخلي خارج المحروقات تكون أكبر من نسبة النمو للناتج الداخلي الخام، وهذا يعود إلى توسيع البرامج وانتهاج سياسات بديلة، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي يبقى في تطور مستمر وبشكل مضاعف من سنة إلى أخرى، والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم (3-30): تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي سبتمبر 2013

السنوات	الاقتصاد غير الرسمي(%)	السنوات	الاقتصاد غير الرسمي(%)
1988	%28	2001	%34.4
1989	%27	2002	%34.9
1990	%24	2003	%35.8
1991	%22	2004	%36.6
1992	%28.9	2005	%37.3
1993	%28.2	2006	%37.1
1994	29.4%	2007	%37.2
1995	%33.1	2008	%37.3
1996	%33	2009	%37.3
1997	%33.1	2010	%37.4
1998	%32.95	2011	%37.4
1999	%34	2012	%35.9
2000	%34.1	2013	%33.2

المصدر: رشيدة حاج العربي، **تحليل إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر، (غير منشورة)، 2014، ص 63.

من خلال الجدول رقم (**3-30**)، نلاحظ أن كل النسب عالية مما يدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني، فنسبة 37.4% تعتبر جد كبيرة، وهذا نظرا لمختلف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة.

أشارت بعض الدراسات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بلغ 60 مليار دولار لسنة 2012، أي ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام، وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد غير الرسمي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. كما قال وزير التجارة الجزائري " **مصطفى بن بادة**"، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة، وأضاف أن 50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن ذات صلة بالاقتصاد غير الرسمي بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة، التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها نتيجة عجز الحكومة على مواجهة التنامي الخطير لشبكة الاقتصاد غير الرسمي،[1] كما أن زيادة واردات الجزائر في الفترة(2008-2011) ساهمت في توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي وانحصار إنتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث بلغت واردات الجزائر 47مليار دولار سنة 2011، مقابل 40 مليار دولار لسنة 2010 غير مطابقة للمواصفات إلا أنها تتمكن من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية بالحدود.

- **تقدير الاقتصاد غير الرسمي حسب دراسة Schneider,F[*] وفق نموذج (MIMIC)[2]**

يعتبر هذا النموذج أحدث أساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي وأكثرها شمولا، وأحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية، وهو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج والنظم، وقد نجح هذا النموذج (فيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي) أن يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها، والتي تعكس التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي.

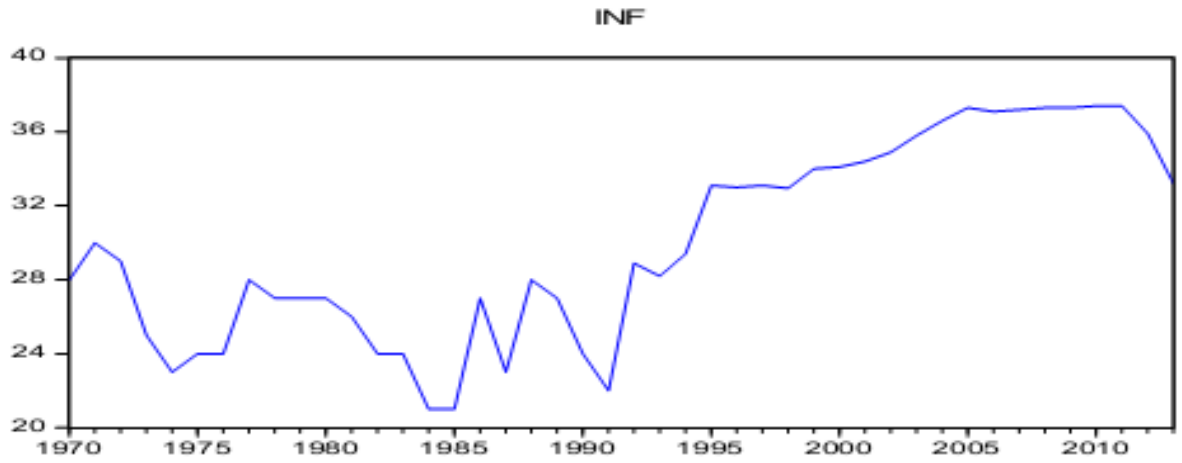
قام **Schneider, F** بعدة أعمال تخص قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق مقاربة أو نموذج MIMIC، وأهم هذه الأعمال هي قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ل 162 دولة حول العالم ومنها الجزائر. وسنوضح في هذا الشكل تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1970إلى 2013 حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider, F.

[1]- منشورات وكالة الأنباء الجزائرية لسنة 2012.

[*]- **فريدريك شنايدر**: باحث له كتابات عديدة في موضوعات الاقتصاد غير الرسمي، النظم الضريبية، والاقتصاد البيئي.

[2]- بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص270

شكل رقم (3-5): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من(1970- 2013) حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider, F.



المصدر: بناصر بوجرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص271.

من خلال الشكل رقم (**3-5**)، نلاحظ أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي كانت في تزايد مستمر من سنة 1995 إلى سنة 2010، أي من حوالي 33% إلى غاية 39% سنة 2010، وهذه النسب تعتبر جد كبيرة لانعكاسها على الاقتصاد الوطني، وإبتداءا من سنة 2011 إلى غاية 2013 نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلا أنها تبقى مرتفعة، مما يجعل هذه الظاهرة منافسة أو موازية للاقتصاد الجزائري في حالة الاستمرار في عدم مواجهة مختلف تشعباتها.

المطلب الثاني: حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني في الوقت الراهن وفي الأوضاع المتردية التي يعيشها الاقتصاد، يرى خبراء الاقتصاد أن أحد طرق الإصلاح الاقتصادي تكمن في التخلص من سلبيات قطاع التشغيل غير الرسمي، الذي هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما إنها لا تدخل في حسابات الناتج الداخلي الخام الإجمالي على خلاف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المسجل، فبالنسبة للجزائر فتعود بداية الحديث عن هذا الاقتصاد لسنوات التسعينات من القرن الماضي لكن ذلك تم بدون وجود للعناصر الإحصائية الضرورية التي بإمكانها أن تحدد مجال تكونه وتشكله.

إن حجم العمل بالاقتصاد غير الرسمي يطلق على أساس قاعدة التحقيقات الميدانية على العائلات من جهة، وبداخل المؤسسات من جهة أخرى، وفي الوقت الذي كانت فيه المؤسسات العمومية تشهد التصريح المكثف للعمال، فإن النشاطات غير الرسمية كانت توظف ملايين الشباب البطال المقصى من سوق العمل، فعلى الرغم من عدم مشروعيته فإنه يحتل مركزا متميزا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وخير دليل على ذلك واقعنا المعاش، إذ أن لتلبية حاجياتنا المختلفة قد نلجأ عادة إلى بائعي الرصيف، وتعتبر البطالة بمختلف أنواعها السبب الرئيسي في تفاقم العمل غير الشرعي بمختلف أشكاله،[1] والجدول التالي يظهر معدلات البطالة في الجزائر والتي تعتبر معدلات مرتفعة مقارنة بدول الجوار.

جدول رقم (3-31): تطور العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2009-2013)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الفئة العاملة	10.544	10.812	10.661	11.423	11.964
الفئة البطالة	1.072	1.076	1.062	1.253	1.175
معدل البطالة	%10.2	%10	%10	%11	%9.8

المصدر: علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 14.

من خلال الجدول رقم(**3-31**)، نلاحظ أن معدل البطالة مرتفع، فنسبة 11 % تعتبر نسبة كبيرة، لأن معدلات البطالة في الجزائر تعتبر من بين أعلى المعدلات العالمية، إذ أنه أكثر من مليوني بطال يعيشون على عتبة الفقر ودون مداخيل تذكر، وبالتالي فإنهم يجدون في السوق غير الرسمية الملجأ للحصول على مداخيل تؤمن لهم معيشتهم.

ولا تعتبر البطالة لوحدها السبب في ظهور العمل غير الرسمي بل هناك أسباب أخرى كالفقر الذي يعد عاملا أساسيا في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهذا بسبب ضعف دخول العائلات والأفراد على حد سواء. والجدول التالي يوضح التوزيع النمطي لعتبة الفقر في الجزائر لدى الأسر الجزائرية لسنة 2013.

[1] – علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 14

جدول رقم (3–32): مؤشر عتبة الفقر في الجزائر لسنة 2013

	مؤشر عتبة الفقر الغذائي	النسبة%	مؤشر عتبة الفقر العام	النسبة%
0 بطال	2.87	50.8	10.15	46.06
01بطال	3.5	28.03	14.96	30.7
02بطال	3.57	14.37	13.22	13.61
03 بطالين فما فوق	2.57	6.8	15.23	9.63
المجموع	-	100	-	100

المصدر: علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص14.

إن مجرد تطور مستويات البطالة والتشغيل لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولا قطاعي، إذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات ، ولا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل التأثير، من خلال السياسات المختلفة (وخاصة سياسة التشغيل وسياسة الأجور)، على سلوك الأعوان الاقتصاديين في سوق العمل، ولذلك ينبغي متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات[1]، والجدول الموالي يوضح تطور التشغيل بحسب القطاعات في الفترة (2001-2010).

جدول رقم (3–33): تطور التشغيل بحسب القطاعات في الفترة (2001–2010)

النسبة%

القطاعات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
فلاحة	21.06	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	13.7
صناعة	13.82	12.03	13.60	13.2	14.2	12.0	12.5	12.6	11.7
بناء وأشغال عمومية	10.44	11.97	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4
تجارة وخدمات	54.65	54.87	53.25	45.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصاء.

[1]- حسين رحيم، **سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 62/61، 2013، ص136.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قطاع التجارة والخدمات هو الأكثر استقطابا خلال العشرية الأخيرة (أكثر من نصف الطبقة المشغلة)، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، سواء في مجال تشييد البني التحتية أو في مجال البناء.

وحسب البنك العالمي، فإن التشغيل غير الرسمي يتحدد وفقا لثلاثة خصائص رئيسية:[1]

- عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل.
- عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.
- حجم وطبيعة نشاط المؤسسة

تقديرات الديوان الوطني للإحصاء:

خلص الديوان الوطني للإحصاء في تقديره للاقتصاد غير الرسمي إلى الجدول التالي:

جدول رقم (3-34): يمثل التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010) نسبة إلى إجمالي التشغيل. **النسبة %**

التشغيل غير الرسمي (باستثناء الزراعة)	2001	2005	2010
الذكور	%33.3	%42.7	%46.2
الإناث	%34.9	%34.1	%42.5
الإجمالي	%33.5	%41.3	%45.6

- **المصدر**: مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص212.
- ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت ما بين 2001 و2010، وذلك في حدود 10% بالنسبة للذكور أو الإناث، وهذا باستبعاد قطاع الزراعة وهو قطاع معظم عمالته غير رسمية في الجزائر.

مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية:

في دراسة واستنادا إلى تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر التي أجراها، سنوات 1992، 1997، 2001 و2004 تم تقدير التشغيل غير الرسمي، وذلك بالاستناد إلى معياري الضمان الاجتماعي ومعيار حجم المنشآت، حيث خصت التحقيقات العائلات والمنشآت الفردية التي تعتبر من الناحية التصورية فرص هامة للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي، والمنشآت ذات الحجم الصغير هو في الغالب خارج النظام

[1]- علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص12.

الضريبي والضمان الاجتماعي، فإن نسبة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا قدر ب 16.4 نقطة خلال الفترة (1992-2004)، وذلك بالانتقال من 26.6 % إلى 43%، حيث ارتفعت هذه النسبة في كافة الفئات باستثناء فئة المتمرنين ومساعدي الأسر التي سجلت ارتفاعا طفيفا، أما أكبر النسب ارتفاعا سجلت عند الإجراء، حيث انتقلت من 11.1% سنة 1992 إلى 29.8% سنة 1992 وإلى 66.3% سنة 2004.[1]

إن توسع حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر (أكثر من 40% في 2001) أبرز تعددية النشاطات غير الرسمية في الحظر أو الريف، ولكن الملفت للانتباه هو تواجده حتى داخل الاقتصاد المهيكل، حيث يلاحظ من خلال عدة مؤسسات تجارية تمارس نشاطات إنتاجية موازية خلف الكواليس أو تبيع سلعا تنتجها العائلات أو العديد من موظفي المؤسسات والإدارات الذين يمارسون أعمالا ثانوية غير رسمية.[2]

بلغ عد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35% يشتغلون في القطاع غير الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% عن عوائد الضريبة على الدخل، فيما أصبح الضان الاجتماعي 20% وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي.[3]

وكشفت التحقيقات أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا، يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق غير الرسمية، 16% من المهندسين المعماريين، 15% من المهندسين في الإعلام الآلي، 14% من المحامين، 9% من الخبراء المحاسبين، 5% من الأساتذة، 4% من المختصين في الصحة، وتؤكد الأرقام أن عددا كبيرا من عمال

[1]- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2016/2015، ص189.

[2]- عبد الحفيظ عطار، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2010/2009، ص121.

[3]- لابد لزرق، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

الاقتصاد غير الرسمي والعمال المؤقتين 50.4%، منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي أي ما يقارب 4.778.000 شخص (من ضمن 9.472.000 مشغل)، ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على التجارة والإدارة العمومية والخدمات بنسبة 53.4%، في الزراعة 18% ، والبناء والأشغال العمومية 14.2%، أما الصناعة فأصبحت تشغل عددا أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين 2000-2008.[1]

- **عمالة الأطفال في الجزائر:**[2]

كشف أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية عن 13 مليون طفل عامل في الدول العربية، تأتي منطقة المغرب العربي في الصدارة بـ 6.2% مليون طفل، وتحتل الجزائر فيها المرتبة الأولى بـ 1.8 مليون طفل عامل، بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 و 13 سنة من ضمنهم 56% إناث، و28% لا يتعدى سنهم ال15 سنة، كما أن 4.15% أيتام فقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 1.52% منهم في المناطق الريفية.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد الأطفال في الجزائر بلغ 9.600.000 طفل، ما يترجم نسبة 30% من المجموع السكاني من المجموع السكاني، حيث يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 8 سنوات نسبة 63%، فيما تتجاوز نسبة هؤلاء ممن تقل أعمارهم عن الخمس سنوات 20%، وهي في رأي المختصين نسب معتبرة تحتاج للرعاية والتكفل الحقيقي كونها جيل المستقبل.

وتفيد آخر التحقيقات، التي أنجزتها مفتشية العمل بوزارة العمل والضمان الاجتماعي حول عمل الأطفال بالجزائر، بوجود 95طفلا فقط يعملون بالمؤسسات، أي بنسبة 0.56% من مجموع 16895 عاملا تابع ل 5847 مؤسسة بالقطاع العام، وهو رقم ضئيل جدا لا يعتبر مخيفا في نظر الخبراء، كما أشارت أنه من بين 13999 محضر مخالفة، سجل على مستوى المؤسسات، تم تحرير خمسة محاضر مخالفة تتعلق بعمالة الأطفال.

---

[1]- لابد لزرق، **المرجع نفسه**، ص 109.

[2]- نصر الدين بن شعيب، **تشغيل الأطفال بين الفقر والتسرب من التعليم**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2007، ص22.

المطلب الثالث: الأسواق غير الرسمية في الجزائر

لا توجد معطيات إحصائية موثوق بها لتقييم حصة السوق غير الرسمية في الاقتصاد الوطني، ومن ثمة قياس مدى التأثير المباشر وغير المباشر على النشاطات الاقتصادية المنظمة، وتكمن الصعوبة في سرية الصفقات الخفية التي تتم في السوق. وبالفعل يصعب ضبط السوق غير الرسمية من الناحية الإحصائية بسبب طبيعتها، كما أنه ليس من السهل رسم معالمها وممارستها بدقة، وبصفة عامة قدرت وزارة التجارة حصة السوق غير الرسمية بنسبة 25% من مجموع النشاط التجاري.[1]

تعد ظاهرة انتشار الأسواق غير الرسمية التي تضر بالاقتصاد الوطني بصفة عامة وأمن ومصالح المواطن بصفة خاصة من الانشغالات الرئيسية لوزارة التجارة، لذا فقد عملت هذه الأخيرة على إحصاء هذه الأسواق غير الرسمية ومحاولة القضاء عليها.

كشف المسؤول بمديرية التجارة لولاية الجزائر " **صالح بوقاقة**" أنه تم إزالة 110 سوقا فوضويا بالعاصمة سنة 2013 كان ينشط بها أكثر من 4300 تاجر منهم 25% استفادوا من محلات تجارية في أسواق منظمة، كما أنه وضع خطة في نهاية أوت 2012 للقضاء على التجارة غير الرسمي، بحيث تم إحصاء 162 سوق غير رسمي في الجزائر العاصمة ينشط بها قرابة 7500 بائع، ولفت إلى أن عدد الأسواق غير الرسمية في العاصمة شهد " قفزة كبيرة" بعد جانفي 2011 حيث بلغ 173 سوق ينشط بها قرابة 6000 بائع مقابل 52 سوق نهاية 2010،[2] هذا بشكل خاص، أما بشكل عام فقد تم القضاء على أكثر من 65% من الأسواق غير الرسمية عبر الوطن إلى غاية أواخر مارس 2015، وهذا منذ انطلاق عملية التطهير في أوت سنة 2012 حسب ما أفادت به حصيلة الوزارة للتجارة، ومن إجمالي 1368 سوق غير رسمي الذي تم إحصاءها عبر التراب الوطني لسنة 2015، بحيث تم القضاء على 890 سوق غير رسمي أي ما نسبته 65.05% من هذه الفضاءات، وينشط بهذه الأسواق ما مجموعه 43099 متدخل حسب ذات المصدر، الذي ذكر أنه تم إعادة إدماج 18942 متدخل أي بنسبة 44% منهم في أسواق جواريه شرعية للنشاط بصفة رسمية.[3]

1- حياة برحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

2- **وكالات الأنباء الجزائرية لسنة 2013**، شوهد بتايخ 2016/04/15: 11:15، متاح على الرابط:
https://www.djazairess.com/

3- وكالة الأنباء الجزائرية لسنة 2015، شوهد بتايخ 2016/04/15: 11:117، متاح على الرابط:-www.aps.dz/.../14941

➢ **سوق الأوراق المالية غير الرسمية:** إن السوق البنكية الداخلية للصرف لا تعتبر السوق غير الرسمية للصرف، فالأولى منتظمة وتخضع لرقابة بنك الجزائر والمراقبة اللاحقة للبنوك التجارية، أما السوق الثانية فهي غير قانونية وممنوعة في إطار التنظيم الساري المفعول.

حيث صرح محافظ بنك الجزائر سنة 2012 بأن البنوك التجارية ومكاتب الصرف فقط هي المرخصة من طرف القانون لبيع وشراء العملة الوطنية. وأكد وزير المالية الأسبق "عبد الكريم جودي" بأن الحكومة ستقضي على السوق غير الرسمي للعملة الصعبة، لأن القانون لا يسمح بذلك، ولدى إدانته للصفقات غير القانونية التي تتم على مستوى السوق غير الرسمية للعملات الصعبة والتي تشجع تهريب رؤوس الأموال والتهرب الجبائي.[1]

وأشار محافظ بنك الجزائر إلى أن بنك الجزائر قد منح 40 ترخيص لفتح مكاتب الصرف منذ 1997، وأن بعض الترخيصات قد تم سحبها بسبب مخالفات الصرف، وبملاحظة التطور الحاصل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الرئيسية يلاحظ التدهور الكبير لقيمة الدينار الخارجية سواء على مستوى السوق الرسمي أو السوق غير الرسمي، ففي السوق غير الرسمي والتي هي في حقيقة الأمر المقياس الفعلي والحقيقي لقيمة الدينار لأنها تكرس فعليا قوى العرض والطلب الحقيقيين على الدينار والعملات الأجنبية الأخرى، فإن قيمة الدينار مقابل هذه العملات بعيدة بشكل كبير عن السعر الرسمي كما أنها تهاوت بشكل كبير،[2] والجدول الموالي يبين ذلك:

1- **وكالات الأنباء الجزائرية لسنة 2013**، شوهد بتايخ 2016/04/15: 11:16، متاح على الرابط:
www.djazairess.com/aps/268749

[2]- عبد الحميد مرغيت، تقييم **أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال**، بحوث سياسية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص، ص، 5-6.

جدول رقم (3-35): أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات بتاريخ 31 ديسمبر 2015

العملة	الوحدة	سعر الشراء (دج)	سعر المبيع (دج)
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الفرنك السويسري	100 فرنك سويسري	10815.1396	10817.7506
الدولار الكندي	1 دولار كندي	77.0684	77.0848
الكرون الدانمركي	100 كرونة دانمركية	1572.3479	1572.7997
الكرون السويدي	100 كرونة سويدية	1278.5608	1279.1989
الكرون النرويجي	100 كرونة نرويجية	1231.2912	1231.8894
الدرهم الإماراتي	1درهم إماراتي	29.1104	29.1224
الريال السعودي	1 ريال سعودي	28.5120	28.5335
الدينار الكويتي	1 دينار كويتي	352.3562	352.7543
الدينار التونسي	1 دينار تونسي	53.0301	53.5631
الدرهم المغربي	1 درهم مغربي	10.8200	10.8865

المصدر: عبد الحميد مرغيت، **تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال**، بحوث سياسية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص6.

من خلال هذه الإحصائيات نجد أن انهيار القيمة الخارجية للدينار يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، وفي المقابل يساهم في توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي وانتشار الأسواق غير الرسمية في مختلف ولايات الوطن وخاصة الولايات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي تتميز بحركية النشاط التجاري وحجم كبير للمعاملات.

تعرف أسعار صرف العملات الأجنبية بالسوق غير الرسمية للعملة الصعبة " **السكوار**" تذبذبا ملحوظا، أين قفز سعر 100 أورو إلى ما يقارب 17.600 دج لسنة 2016، فيما وصل 100 دولار إلى 15.600 دج من نفس السنة.[1]

وأشار خبير الاقتصادي إلى أن قيمة العملة مرتبطة بالإنتاج والإنتاجية للبلد، وأن قيمة الدينار مرتبطة بنسبة 70% من احتياطات الصرف الخارجي، حيث تراجعت إلى 10 مليار دولار، لابد من البنك المركزي أن يخفض في قيمة الدينار، مؤكدا أن مستقبل الجزائر مرتبط بارتفاع الإنتاج والإنتاجية.

[1] – جريدة النهار اليومية، **العملة الصعبة تعرف قفزة نوعية في السوق الموازية**، ، متاح على الرابط:www.ennaharonline.com/.../271094 شوهد بتاريخ 2016/04/15، 11:09.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وسبل مواجهته

إن اتجاه العديد من الأفراد إلى الأسواق غير الرسمية سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي فيها أو من أجل اقتناء حاجاتهم منها، وبالتالي هم بذلك ساهموا في تطوير هذه الأسواق وكذا بقائها والزيادة من أهميتها نظرا لإقبال العديد من الأشخاص إليها.

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد، سواء على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي أو الجزئي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد.

المطلب الأول: تأثيرات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات، سوق الصرف، سوق العمالة)

تعد الجزائر كغيرها من البلدان النامية والمتقدمة التي شهدت تبلور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، تطورت هذه الأخيرة بغض النظر عن اختلاف الأسباب التي تؤدي إليها من بلد إلى آخر، وقد مست هذه الظاهرة الأسواق التالية: سوق السلع والخدمات، سوق الصرف، وسوق العمالة.

أولا: سوق السلع والخدمات

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي الذي نمى وانتشر بسرعة مذهلة في جميع دول العالم وخاصة في الدول النامية، أمرا خطيرا للغاية بفعل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها على مستويات عديدة في الاقتصاد الرسمي ، من خلال ما يتبادل في هذه الأسواق ، إذ تعتبر الأسواق الموازية خلية من خلايا التضخم غير المهمل، والتي تطورت عبر قنوات الندرة، بحيث تجدر المفهوم منذ فترة السبعينيات تبعا لبعض الأطروحات الإيديولوجية للتنمية الاقتصادية، ويرى أحد الخبراء الاقتصاديين في مجال الاقتصاد، أن الأسواق الموازية تظهر على مستويين:[1]

- **الاقتصاد غير الرسمي على مستوى الإنتاج:** وهذا بدوره له طابع إيجابي كونه يضيف قيمة، أي أنه يساهم في خلق القيم المضافة أكثر ارتفاعا لكونه يكون بمعزل عن الضريبة .

[1]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

- **الاقتصاد غير الرسمي على مستوى التوزيع:** وهذا هو الإشكال المطروح كونه لا يضيف أية قيمة للناتج، ولكنه يتغذى عبر الإصدار النقدي بدون وجود علاقة سببية مع الإنتاج وهكذا يتم التأثير على قيمة العملة.

ويعد سوق السلع والخدمات غير الرسمي المكان المفضل لجميع طبقات المجتمع، أثرياء كانوا أو محدودي الدخل ، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع والخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة، وانخفاض الأسعار من جهة أخرى، وتشمل الأنشطة الاقتصادية في السوق الموازية نوعين من الأنشطة:

- أنشطة اقتصادية موجهة للاستهلاك الذاتي.
- أنشطة اقتصادية موجهة للمنافسة.

ويعتبر هذا النوع من الأنشطة (الأنشطة الموجهة للمنافسة) أخطرها على الإطلاق، بفعل الآثار السلبية التي يحدثها والتي يمكن أن نلخصها في ما يلي:

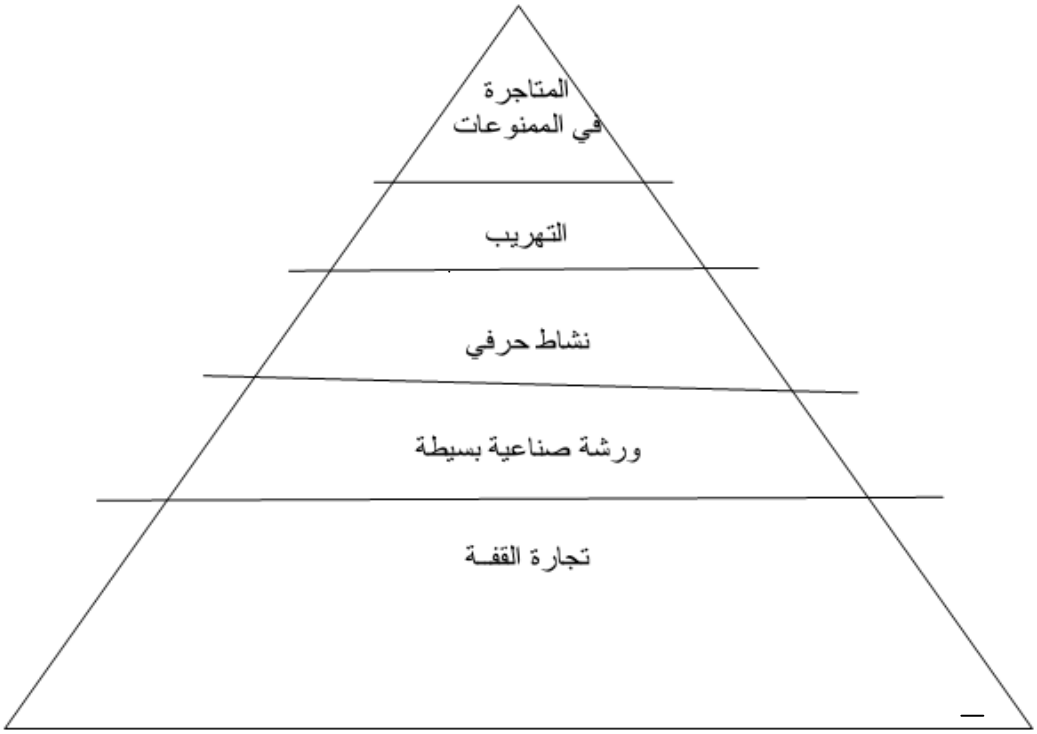
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من القانون.
- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي.
- خسارة الدولة ماديا جراء التهرب الضريبي.

ولا تشتمل السوق الموازية على بائعي الرصيف فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية وشبه الجبائية، من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون، وهذا مرتبط أساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل، فعدم التسجيل القانوني يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات ولكنها جد منخفضة مقارنة بالأرباح الريعية المحققة، وهو عامل مشجع للولوج في مثل هذه الأعمال.[1]

يمثل الشكل التالي التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية.

[1] ـ علي عزوز وعبد الباسط بوزيان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

شكل رقم (3-6): هرم التدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق غير الرسمي.



المصدر: علي عزوز وعبد الباسط بوزيان، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، مداخلة في ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي، الجزائر، جامعة سعيدة، يومي 20،21 نوفمبر2007، ص9.

وهكذا فإن المتعاملين في الأسواق الموازية يدخلون في البداية من أجل الحصول على عوائد و مداخيل تؤمن لهم معيشتهم، ولكن بفعل الربوع الكبيرة التي توفرها نشاطات هذه السوق، فإن المتعاملين فيها يتدرجون داخلها حتى تبلغ القمة، وهو ما يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، ففي الشكل السابق يتضح جليا مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي عبر تطوره من مرحلة لأخرى، وهذا بفعل ضعف المراقبة الحكومية أو التغاضي عن مثل هذه الأنشطة كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر.[1]

يتضح جليا أن تدفق السلع والخدمات للسوق غير الرسمي يأتي أساسا من:[2]

[1] ـ علي عزوز وعبد الباسط بوزيان ، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص9.

[2] ـ حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

- **الحرف:** والتي تتمثل في إنتاج منزلي أو عائلة تقوم به في أغلب الأحوال ربات البيوت، حيث تعتبر الأعمال المنزلية من أقدم وسائل الإنتاج، واستمرار بعض الأعمال الحرفية التقليدية والتي يوتم تسويق معظمها في السوق غير الرسمي.
- **ورشات بسيطة أو مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب:** وهي وحدة تزود السوق غير الرسمي بإنتاج السلع والخدمات المشروعة، والخالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية، لأنها تستعمل تكنولوجيا بسيطة ولكن سعرها تنافسي في السوق.
- **التهريب:** وهو أحد أهم الأساليب التي تزود السوق غير الرسمي بالسلع والخدمات وهو نوعان:

– تهريب السلع المشروعة والتي قد يمنع استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي.

– تهريب السلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، المخدرات...

و هكذا نجد نتيجة إقبال العديد من الناس من الطبقة العامة والوسطى وحتى البرجوازية على اقتناء حاجاتهم من السوق غير الرسمي بسبب الأسعار المنخفضة، وتشجيع المتعاملين في الأسواق غير الرسمي الذين يدخلون في البداية من أجل الحصول على عوائد ومداخيل تؤمن لهم معيشتهم، ولكن بفعل الريوع الكبيرة التي توفرها نشاطات هذه السوق فإنهم يتدرجون داخلها حتى تبلغ القمة، وهو ما يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، وهذا بفعل ضعف المراقبة الحكومية أو التغاضي عن مثل هذه الأنشطة، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الجزائر.

ثانيا: سوق الصرف

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المعوم أو المرن، وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذا التحليل تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة الأجنبية كانت لا تربطه أي علاقة، وبالتالي يمكن القول بأن سعر الصرف كان

مفصولا عن الواقع الاقتصادي، وقد أعطى هذا الأسلوب في تسيير سوق صرف العملة الوطنية قيمتين، قيمة أولى تحددها السلطات النقدية، وقيمة ثانية تحدد في السوق الموازية أو السوق السوداء.[1]

وقد شاع انتشار سوق الصرف السوداء في الجزائر خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات، وكانت مرتبطة أساسا بقيمة الفرنك الفرنسي ثم تليه بعض العملات الأخرى، وتعود أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر لعدة أسباب يمكن حصرها في:

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا ، إلا أن قيمته كانت منخفضة.
- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوربية.
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة في ذلك الوقت.
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الحكومة الجزائرية لعدة عقود.

وفي ظل كل ذلك فإن الحل الوحيد في ظل عجز الحكومة في توفير الصرف اللازم، فإن الحل الوحيد في تصريف الطلب هو اللجوء إلى السوق السوداء، وبحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لا مثيل له، وأصبح العمال الجزائريين في الخارج يحولون عبر البنوك.

وتعد طريقة مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي أداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات، ولكن هذه الطريقة تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعد في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، مما يساعد على ظهور سوق سوداء للتعامل في الصرف الأجنبي.

ويتحدد سعر الصرف في السوق السوداء وفقا لمبدأ العرض والطلب، مثله مثل أي سلعة أخرى وفي الغالب فإنه يعكس القيمة الحقيقية للعملة. إن حجم السوق الموازية للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي بسرعة، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك

[1]- علي عزوز، **الضغط الضريبي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، (غير منشورة)، 2004، ص134.

التجارية فيقل حجم السوق الموازي، ويتضح هذا جليا من خلال مراحل تطور الدينار الجزائري ، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–36): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمي والسوق غير الرسمي

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
السعر الرسمي	11	78	86	93.6	107	104
السعر الموازي	12	96	120	100	120	126
الفرق	1	18	34	6.4	13	22

المصدر: تقرير الفصل 4 لسنة 2013 ، **الصادر عن وزارة المالية حول :النشاط العمل و البطالة** ، متاح على الرابط: www.mfgov.dz

ويتضح جليا من خلال الجدول أعلاه، أن سعر الصرف قد عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994، وذلك بانخفاض قيمة الدينار بنسبة 40.17 %، وكذا إتباع البنوك التجارية لسياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية، الأمر الذي خفض من حدة الطلب على العملة الصعبة.[1]

ثالثا: سوق العمالة

إن سوق العمل مرتبط بشكل كبير مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فهو يؤثر ويتأثر بها تبعا لحجم السوق الموازية ودرجة اتساعها، وقد شهد عالم الشغل مع نهاية الألفية الثانية مجموعة من المشاكل والمعيقات التي أصبحت تهدد حق العمل، الأمر الذي أدى بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى التعبير عن مصطلح نهاية العمل، الذي يعطي البروز لمفهوم جديد يغير من شكل العمل وقيمته.

ويمثل العمل غير الرسمي مجموعة الأنشطة المزاولة في مختلف القطاعات التي تخالف القانون من حيث طبيعتها ونوعها، أو إجراءات تطبيقها، وحسب البنك العالمي فإن العمل غير الرسمي يتحدد وفقا لثلاثة **خصائص رئيسية:**

1. عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل.
2. عدم الانتماء إلى أي صندوق أو شركة من شركات التأمين الاجتماعي.

[1]- علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص15.

3. حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها.

ويعتبر النمو القائم على أساس السوق عاملا رئيسيا في رفاهية الأيدي العاملة، غير أنه لا يكفي لوحده، إذ أن أسواق العمل تحدد الأجور وشروط التوظيف التي تؤثر تأثيرا كبيرا على نوعية حياة العمال وأسرهم، وفي بعض الأحيان تبدو قاسية أو غير عادلة، ومن ثم فليس مستغربا أن تكون للحكومات المعنية بشؤون سوق العمل عناية شديدة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الدول النامية فإذا كان عالم الشغل في القطاعات الرسمية يخضع لمبدأ المشاركة في التفاوض بين أرباب العمل والنقابات العمالية، فإن هذه القاعدة منعدمة في الاقتصاد غير الرسمي، مما يجعل البيئة التشغيلية تتسم بتنوع المخاطر من جهة وقلة العوائد والمداخيل من جهة أخرى، وهي إشكالية تؤثر على العمال كما تؤثر على الدولة في تراكم حجم النفقات التي تنعدم عندها الإيرادات الجبائية، كما تتميز مجمل هذه النشاطات بغياب لكل حماية اجتماعية وكل ضمان يخص العائد أو الدخل، حيث أن العامل ورب العمل على حد سواء حر في تنظيم وقت عمله (يأخذ بعين الاعتبار الأجل المحدد)، وهو بذلك حر في اختيار أيام العطل، أما في حالة النزاع بين العامل والمستخدم فالحل يتمثل في اللجوء للاتفاق أو الصلح في إطار عائلي، أو قد يؤدي ذلك العقد المعنوي، إذا اشتد النزاع إلى القضاء.

ويشمل العمل غير الرسمي أو غير القانوني عدة فئات، فئة أولى تعمل بصفة منظمة ودورية، وفئة ثانية تمارس نشاطاتها بصفة مؤقتة وغير منظمة، وذلك حسب الحاجيات والعوائد المتأتية من هذا العمل.

ويتشكل سوق العمالة غير الرسمي، حسب التعريف الذي يقدمه الديوان الوطني للإحصاء، من مجموعة الأفراد رجالا كانوا أو نساء الذين يمارسون عملا إما داخل إطار البيت أو في مؤسسة غير رسمية أو مؤسسة قانونية دون تصريح أو نشاط تجاري في السوق غير الرسمي، ويستفيدون من هذه النشاطات، حيث تسمح لهم بالحصول على عوائد.

ومن أهم مميزات سوق العمالة غير الرسمي هو تميزه بالمرونة، بحيث يلقى فيه البطالون والباحثون عن العمل من المتقاعدين والمعوقين على حد سواء ملاذا في الحصول على عمل داخل هذا القطاع.

وتعتبر العوامل التي تدفع الأفراد والمؤسسات على حد سواء للدخول في هذه السوق كثيرة ومتعددة، أهمها ارتفاع معدلات البطالة مما يولد ارتفاع في تكاليف البحث عن فرص العمل، وفيما يلي أهم الأسباب المؤدية لذلك[1]:

[1]- علي عزوز وعبد الباسط بوزيان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

- عدم التوازن في سوق العمالة الرسمي، من خلال عدم التكافؤ بين عرض العمل من جهة، وعمليات التوظيف وطلب المؤسسات من جهة أخرى، وهو ما يسبب أزمة بطالة حادة.
- انخفاض تكاليف اليد العاملة.
- الحرية الكبيرة التي يجدها العامل، وذلك لعدم وجود مراقبة مباشرة.
- المرونة التي يقدمها العامل والمستخدم، والتي تسمح بزيادة الأرباح، وتجاوز إجراءات وأعباء سوق التشغيل، وتخفيض تكاليف اليد العاملة، وتجاوز القانون.
- وسيلة لتخفيض الأجور والتهرب من الضرائب والتكاليف الاجتماعية بالإضافة إلى الضغوط النقابية.

إن الاقتصاد غير الرسمي الذي يظهر ويتطور بسرعة يمثل حلا لمشكل الطلب على العمل (التقليص من فجوة البطالة) وهذا ما يعرف بالعامل الكمي، وضعف المؤهلات العلمية والمهنية أو انعدامها، وهذا ما يعرف بالعامل الكيفي.

تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر

تختلف تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، وذلك حسب جهة التقدير وكذا المنهج المعتمد في التقدير ، رغم صعوبة التقدير ما ينبغي الإشارة إليه هو أن التشغيل غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيدي العاملة خاصة في الاقتصاد غير الرسمي، خلال عقبة الثمانينيات مع تسريح العمال وإعادة هيكلة المنشآت، لذا كانت هنالك عدة محاولات لتقدير حجم القطاع والتشغيل غير الرسميين بداية من فترة التسعينيات.

تشير بعض التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من 34% إلى 37.1% وذلك ما بين (1999_2007) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري، واتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان بعض تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي بالجزائر.[1]

[1]_ مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص216.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لقد أفرزت ظاهرة نمو الاقتصاد غير الرسمي التي انتشرت ومست كل البلدان ومنها الجزائر وبأحجام متفاوتة ، جملة من الآثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كثيرها سلبي صار اليوم محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين والحكومة على السواء .

تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي:

أولا: الآثار الايجابية

يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الإجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، ويساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقي، وانتشار الفقر والبطالة.

1. **الحد من الفقر**: نقصد بالفقر تدهور الأوضاع والظروف المعيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من: الغذاء ،الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى، مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2006 تراجعا، حيث قدرت بنسبة 5.7 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 1995 بـ 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999 ثم إلى 7.5% سنة 2005.[1]

وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، أن 177 بلدية فقيرة تضم 1569637شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد بالإضافة إلى كونها محرومة من خدمات الصحة، التربية، الماء، قنوات الصرف، والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق، وقد أشار التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403.5 مليار دينار سنة 2005،

[1] - **CNES, source précédent, p15**

وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري متمثلة في :السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500دج، التوازن الطاقوي 2100 حريرة اللازمة للجسم، قيمة الوجبة اليومية للأسرة، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.[1]

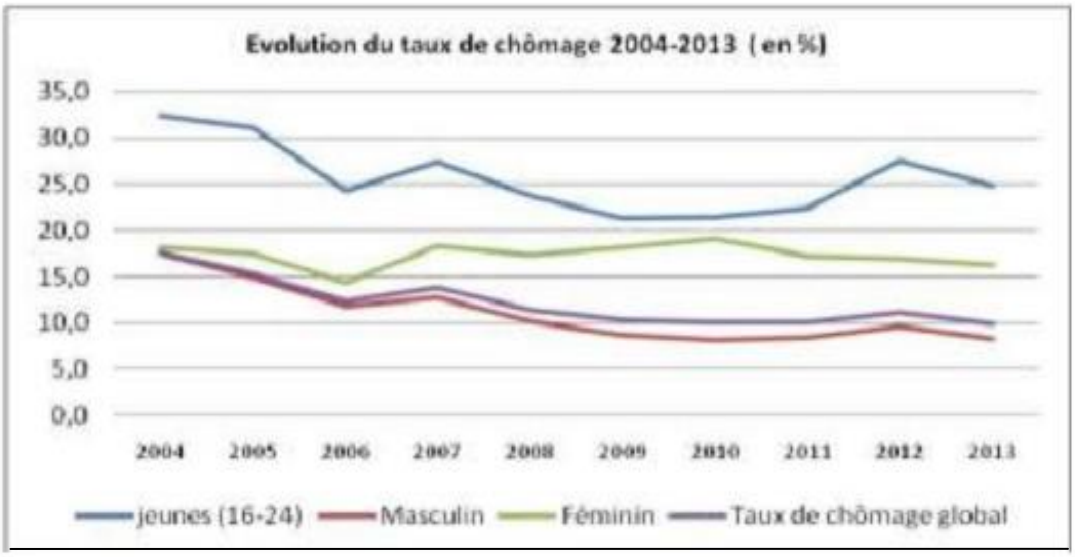
كل النسب السابقة الذكر تدل على الوضع المزري للحالة الاجتماعية العامة، إذ أن الجوع وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي لدى الأطفال : كالرسوب المتكرر والتسرب المبكر من المدارس، والعمل في السن المبكر بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة، والذي يكون في معظم الأحيان في الاقتصاد غير الرسمي.

2. الحد من البطالة

تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال).

يمثل الشكل الموالي: نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008).

شكل رقم (3-7): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1996-2008)



المصدر: مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص219..

[1]- ملاك قارة، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

ما يمكن استنتاجه من المخطط أعلاه أن معدل بطالة الذكور يعتبر محددا مهما لمعدل البطالة الوطني خلال الفترة (2004-2013)، وهذا ما يظهره شبه التطابق إلى حد ما، كذلك نقطة أخرى مهمة تتعلق ببطالة الشباب (16-24)، إذ نلاحظ تشابه تغيرات المنحنيات مع معدل البطالة الوطني، كما تعتبر مستويات بطالة هذه الفئة محددا مهما لمعدل البطالة الوطنية، إذ تمثل حوالي 75% من مجموع العاطلين عن العمل، تلي هذه الفئة العمرية من حيث البطالة، بطالة الإناث إذ هي محصورة ما بين (15%-19%) وبالتالي تساهم في تشكيل ضغوط لسوق العمل الجزائري، في المقابل عدم قدرته على استيعاب هذه الشرائح، وهذا ما يفتح مجال البحث عن فرص عمل بالاقتصاد غير الرسمي ما يوسع من دائرة التشغيل غير الرسمي.[1]

ثانيا: الآثار السلبية

تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي:[2]

- إن العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد على خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين بـ 626.781 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002)، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فان حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 200 مليار دج.
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل:(معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...الخ)، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 55.88% من إجمالي المتسربين.
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

---

[1]- مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي، مرجع سبق ذكره**، ص، ص 219-220.

[2]- حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.
- كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثماري الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

الآثار الاقتصادية السلبية:

تتجلى أهمها فيمايلي:

- الآثار على النمو والتنمية نتيجة ضياع جزء كبير من الإيرادات العامة للدولة بفعل التهرب الضريبي وعدم تحصيل مختلف الضرائب.
- سوء تخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا،[1] بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي.
- تعثر السياسة الاقتصادية المنتهجة على المستوى الكلي ومن ثم إعاقة أي تنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتعطيل تحقيق مبدأ الاستقرار الاقتصادي المنشود.

الآثار الاجتماعية السلبية:

كما تتجلى الآثار الاجتماعية فيما يلي:[2]

- الإضرار بذوي الدخول القارة (الضرائب في المصدر) وبروز أصحاب الدخول السرية الذين يطمحون في تشكيل طبقة اجتماعية تهدف إلى الوصول إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي في المجتمع، دون جهد أو تضحية، وهذه في الغالب ظاهرة خاصة بالبلدان النامية.
- تشويه البنية الاجتماعية القائمة بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع وكابحة للتطور، كتعميق مجتمع الاستهلاك والعزوف عن الرشادة الاقتصادية في الإنفاق، والتباهي بكل ما هو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الأقل حظا في المجتمع.
- انتشار الفساد بكل معانيه وزيادة الجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية.

---

[1] ـ بيتر كويرك، **غسيل الأموال يثير التشوش في الاقتصاد الكلي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1997، ص9.

[2] ـ محمد زعلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص210.

المطلب الثالث: سبل مواجهة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

إن الضعف الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وللامرونة في الأسعار ، ونسب الفوائد والتقييم المبالغ في أسعار الصرف، كل ذلك أدى إلى تردي أوضاع الاقتصاد الوطني، من خلال تسيير إداري مركزي طويل المدى أثر سلبا على الطاقات الإنتاجية ، فالمظهر التوسعي للسياسات الميزانية والنقدية واختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية ومعدلات التبادل للوضع الاقتصادي والاجتماعي، ساهم إلى حد كبير في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الذي يعتبر أساسا للريع في هياكل الاقتصاد الجزائري ، وفي ظل هذا التوسع الرهيب للظاهرة خاصة في فترة التسعينات، لم تبقى الحكومة الجزائرية مكتوفة الأيدي بل سارعت إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات التي كانت تهدف إلى الحد من انتشار الظاهرة أولا، والعمل على إدماج النشاطات غير الرسمية ضمن دائرة النشاطات الرسمية ثانيا، ويمكننا أيجاز ذلك فيما يلي:

- ✓ لقد أيقنت السلطة مع تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي بأن نمو الاقتصاد غير الرسمي وتوسعه ليس عرضا مرضيا من أعراض الأزمة الاقتصادية، ولكنه جنين لمجتمع جديد يتكون من أعوان جدد همشهم المحيط الإداري الاحتكاري الذي كان يطغى على تسيير الاقتصاد، وبالتالي ينبغي النظر إليه كمؤشر تحليل هام في السعي لتحقيق التوازنات الكلية، وبالتالي يجب إعادة إدماجه ضمن الحلقة الرسمية للاقتصاد.
- ✓ تجسيد فكرة حرية الاستثمار من خلال مختلف التشريعات القانونية واللوائح التنظيمية التي بادرت بسنها السلطة التنفيذية والتشريعية على حد سواء، وهذا باعتراف المشرع الجزائري نفسه بمبدأ حرية التجارة والصناعة، وضمان حرية الابتكار الفني والفكري والعلمي.
- ✓ تحرير سوق النشاط العقاري بمقتضى المرسوم التشريعي رقم: 03/93 المؤرخ في: 1993/03/01، حيث اعتبر المتعاملين في هذا النشاط بمثابة تجار خاضعين لأحكام القانون التجاري.
- ✓ صدور المرسوم التشريعي رقم: 12/93 المؤرخ في:1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار والذي كان بمثابة المحفز الرئيسي للمتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي على تنظيم أنشطتهم وتهيئتها للدخول ضمن الاقتصاد الرسمي، وهذا بفضل ما يتضمنه القانون من تسهيلات ومساعدات وحوافز جبائية واجتماعية، بالإضافة إلى تغاضي المرسوم التشريعي السابق الذكر الحديث عن مشروعية المال المستثمر، وربما كان هذا الإغفال أمرا مقصودا من السلطة التي تجاهلت مسألة مشروعية المال المستثمر تحت ضغط الحاجة إلى رؤوس الأموال بسبب حالة الندرة التي تعتريها، وبالتالي فقد كان هذا الإجراء يهدف إلى استرداد الأموال المهربة إلى الخارج من جهة، و الأموال المتداولة عبر قنوات غير رسمية من جهة أخرى.

- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم وتسيير النشاط الاقتصادي من خلال إقامة الشباك الوحيد الذي يسمح للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب من القيام بمختلف الإجراءات واستخراج جميع الوثائق الضرورية التي تمكنهم من الحصول على رخصة الاعتماد أو السجل التجاري، هذا الأخير من شأنه أن يخفف من نسبة النشاط غير الرسمي ضمن مكونات الهيكل الرسمي للاقتصاد الوطني.
- ✓ حاولت السلطة في مجال الشركاء الاجتماعيين التكفل بأعباء الجانب الاجتماعي لعملية تسريح العمال الناتجة عن حل المؤسسات العمومية وخصصتها بواسطة جملة من التدابير: أهمها إنشاء صندوق وطني للتأمين على البطالة، يتكفل بمنح تعويضات للعمال المسرحين، كما تم إنشاء نظام خاص بالتقاعد المسبق يهدف إلى تسوية أوضاع بعض الحالات الخاصة بالعمال.
- ✓ إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية وطغيان للرشوة والفساد، وهذا من خلال العمل على إعداد مشروع قانون للإصلاح الجبائي يعمل على تبسيط الجباية والرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدل الجبائي أو بلوغ مستوى الضغط الجبائي، كما يسعى المشروع للحد من ظاهرتي التهرب والغش الجبائي التي كلفت الخزينة العمومية خسارة تقدر بحوالي 24% من إيراداتها، كما تم إصدار دليل لأخلاقيات المهنة بالنسبة لمصالح الضرائب الذي كان يهدف إلى تحسين صورة وسمعة الإدارة الجبائية المشوشة في ذهن المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ تنظيم التجارة غير الرسمية من خلال العمل على خلق أسواق رسمية تتوفر على مقاييس الأمن والصحة العمومية، حيث أنه في هذا المجال كشف تحقيق قامت به مديرية التجارة لولاية الجزائر العاصمة بأنه هناك 96 سوقا موازية تنتشر عبر مساحات وأماكن عمومية بشكل عشوائي،[1] الأمر الذي أدى بالمصالح المختصة إلى مواجهة هذه الأسواق الفوضوية، من خلال اختيار مساحات قريبة من الأحياء، تؤسس من خلالها أسواق جوارية تكون تحت رقابة وأعين السلطة، وهو ما تجسد من خلال ترسيم إقامة 10 أسواق رسمية تسمح من فك الخناق على المتسوقين من جهة، وإحصاء التجار والباعة من جهة أخرى، وبالتالي فإن هذا يمثل إجراءا أوليا من شأنه أن يؤدي إلى تنظيم هذه الأسواق الفوضوية وبالتالي مراقبتها.
- ✓ قامت الحكومة الجزائرية بعد الأزمة المتشعبة التي تعرضت لها مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بتغيير نمط التسيير الاقتصادي بالاعتماد على آليات السوق، فقامت بتحرير التجارة الخارجية والعمل على تشجيع القطاع الخاص للعمل في مختلف مجالات الإنتاج و التوزيع والتسويق دون التركيز فقط على

[1]- **التحقيق منشور في جريدة الخبر اليومي**، العدد: 4244، يوم: 2004/11/02، ص02.

الأنشطة التجارية التي تحقق أرباحا مرتفعة وسريعة، وهو ما تجسد من خلال برنامج الخوصصة الذي شرعت في تطبيقه بداية من سنة 1995، وقد حرصت الحكومة على إصلاح المؤسسات العمومية قبل الشروع في عملية الخوصصة، وقد خصصت الحكومة مبلغ 122 مليار دينار لإصلاح وإنعاش تلك المؤسسات ضمن برنامج التطهير المالي.

✓ تطبيق الجزائر لسياسة سعر الصرف المرن، حيث تقوم بتعويم سعر العملة إداريا، وذلك من خلال الاحتياطيات المتوفرة لدى البنك المركزي، وقد كان لتحرير سعر الصرف في الجزائر آثار إيجابية فيما يتعلق بتقليص نشاطات السوق الموازية في مجال الصرف التي تشير تقديرات الجهاز المصرفي عن وجود كتلة نقدية تتداول خارج القنوات المصرفية بحوالي 800 مليون دولار، أما فيما يخص عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية فقد أشار بنك الجزائر إلى وجود 1.8 مليون رصيد بنكي بمبلغ يصل إلى 1.7 مليون دولار، الأمر الذي يوحي بتقارب المبالغ المتداولة في السوق الرسمية والسوق الموازية ، وهو أمر بالغ الخطورة رغم الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الحكومة في مجال الصرف الأجنبي من خلال السماح بإنشاء مكاتب الصرف المعتمدة، التي مازالت تراوح مكانها وتبقى أسبابها مجهولة.

✓ لقد رأت الحكومة إلى أنه من بين الأسباب الرئيسية وراء استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، هو ثقل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية (الاجتماعية) التي يتحملها أرباب العمل، وبالتالي عملت على التقليص من هذه الأعباء من خلال الإعفاءات المتتالية للضرائب والرسوم ضمن قوانين المالية، وهو ما تجلى من خلال خفض معدل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1% ابتداء من سنة 2000 إلى غاية إلغائه نهائيا بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006.

✓ صدور الأمر رقم: 22/96 المؤرخ في: 1996/07/09 المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال إلى الخارج، والذي كان يسعى إلى تهذيب سوق الصرف، حيث أن هذه الأسواق كانت عرضة لانتشار جرائم الصرف نتيجة لتوسعها بفعل الانفتاح الاقتصادي من جهة، وظهور منتجات مصرفية جديدة لم تكن مألوفة من جهة أخرى.

✓ بشأن مكافحة الرشوة والفساد كأحد مسببات السوق الموازية تجلت من خلال تأسيس المرصد الوطني للرقابة والحماية من الرشوة، كما تجسدت مؤخرا في تشكيل لجنة رئاسية لمكافحة هذه الآفة أعلن عن تأسيسها رئيس الجمهورية شخصيا، أما فيما يخص جرائم الاختلاس فقد شددت العقوبة بغية استئصال الظاهرة من جذورها.

✓ تحسين مستوى الأجور بالنسبة لقطاعي الوظيفة العمومية أو الخواص، وهو ما تجلى من خلال رفع مستوى معدل الأجر الوطني الأدنى المضمون، الذي أصبح يساوي 12.000 دج مع مطلع سنة 2006، وإصدار الشبكة الوطنية للأجور الجديدة ، وقانون الوظيف العمومي الجديد.[1]

✓ قيام الدولة بنشاطات التضامن الوطني التي تهدف إلى تقليل الفوارق ومحاربة الفقر والإقصاء وقد قدمت في هذا الشأن عدة مساعدات لأصحاب المداخيل الضعيفة، كمنحة التمدرس المقدر بمبلغ 2000 دج عن كل طفل مقدمة لأبناء المعوزين والمعوقين، مع تقديم تسهيلات ومساعدات في عدة مجالات كالسكن الاجتماعي، كما عملت الدولة على الحد من ظاهرة البطالة المتزايدة من خلال إستراتيجية التشغيل، إذ أسس في هذا الشأن وكالة للتنمية الاجتماعية سنة 1996 أسندت لها مهمة تسيير ملف الشبكة الاجتماعية المتشكلة من المنحة الجزافية للتضامن، منحة الأنشطة ذات المنفعة العامة وملف تشغيل الشباب الهادف إلى خلق فرص العمل للشباب البطال، وقد تم إنشاء في هذا المجال وكالة وطنية لدعم وتشغيل الشباب، حتى لا يضطروا إلى ممارسة أنشطة غير رسمية.

✓ تتجه النشاطات الموجهة نحو محاربة الاقتصاد غير الرسمي إلى تطهير الاقتصاد الوطني بغية تهيئة الظروف للدخول في الاقتصاد العالمي، من خلال التحضير للتوقيع على اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة، والشراكة الأوروبية المتوسطية من جهة أخرى، بحيث أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل عقبة أمام مسيرة المفاوضات مع الإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة، وعلى هذا الأساس فقد قامت الحكومة بجملة من الإجراءات تمثلت في:[2]

- تنصيب لجنة عمل تشرف على مهمة المراقبة والتنسيق بهدف مواجهة الظاهرة والحد منها.
- تكثيف التحقيقات والخرجات الميدانية من طرف مصالح الضرائب والتجارة على حد سواء.
- اتخاذ قرار منع كراء السجلات التجارية خاصة الموجهة منها لنشاط الاستيراد والتصدير.
- إصلاح نظام الأسعار من خلال إلغاء الدعم الذي كان يشكل أحد الأسباب الرئيسية في ظاهرة التهريب، رفع الضوابط عن الأسعار، إلغاء هوامش الأرباح وبقيت مقصورة على ثلاث مواد أساسية (الدقيق، القهوة، الحليب)، وبعض المواد الطاقوية.

[1] – حورية بورعدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[2] – حورية بورعدة، المرجع نفسه، ص132.

أرباب العمل الجزائريون يقدمون اقتراحاتهم لمكافحة الاقتصادغير الرسمي:[1]

قدم ممثلو أرباب العمل الجزائريون يوم الاثنين 12 مارس 2013 بالجزائر مجموعة من الاقتراحات لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي، من بينها تعزيز الإنتاج الوطني و تسهيل القروض البنكية و ضمان التقارب بين التعليم العالي و سوق العمل.

و أوضح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات "رضا حمياني" خلال منتدى دولي حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أن "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي نتيجة اختلال للاقتصاد الذي لا يستجيب لحاجيات خلق مناصب الشغل الدائمة من قبل القطاع الإنتاجي"، كما يرى أن مكافحة الاقتصاد غير الرسمي مرهون بإطلاق جهاز إنتاج وطني الذي تراجعت نسبة تغطيته لحاجيات السوق من 20% إلى 5% في ظرف 20سنة، ودعا في هذا الصدد إلى تخفيف الإجراءات الإدارية في مجال خلق المؤسسات وكذا تسهيل القروض البنكية لتمويل مشاريع الشباب.[2]

من جهة أخرى لم يجد المتخرجون من الجامعات و إثر الخلل بين حاجياتهم و سوق العمل سوى الاقتصاد غير الرسمي كفضاء للعمل، من جهته اقترح رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل إنشاء مجلس وطني يجمع ممثلين عن السلطات العمومية و المتعاملين الاقتصاديين و جمعيات حماية المستهلك من أجل متابعة و مراقبة النشاطات الموازية.

بدوره أكد وزير التجارة "مصطفى بن بادة" أن كل هذه الاقتراحات ستؤخذ بعين الاعتبار "، مشيرا إلى أهمية تقييم التدابير المتخذة من قبل الحكومة و تنفيذها خاصة فيما تعلق بخلق مناصب الشغل، وقال الوزير في هذا الصدد" اعتقد أننا على الطريق الصحيح إلا أن هذه الجهود بحاجة إلى تقييم من أجل معرفة مدى فعاليتها و الصعوبات التي تعترضها."

---

[1] ـ **وكالة الأنباء الجزائرية 13 مارس201** ، ملف صحفي فيما يخص ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي بمشاركة عدة جامعيين و خبراء و مختصين أجانب و ممثلين عن مؤسسات ذات خبرة في هذا المجال حسبما علم لدى المنظمين، ص3.

[2] - وكالة الأنباء الجزائرية 13 مارس2012 ، **المرجع نفسه**،ص 3.

[2] - وكالة الأنباء الجزائرية 13 مارس2012 ، **المرجع نفسه**، ص04

معالجة مشكل الاقتصاد غير الرسمي تستدعي تسهيل النشاط الاقتصادي و التجاري (خبراء):[1]

أبرز خبراء في الاقتصاد والمسئولين عن هيئات دولية بالجزائر، عن مساهمة مختلف ترتيبات استحداث النشاط الاقتصادي في معالجة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مؤكدين أن هذه الآليات تسمح بالتوجه نحو الاقتصاد القانوني.

وفي تدخلة خلال أشغال المنتدى الدولي حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تم عرض الترتيب و الهياكل التي وضعهت خلال السنوات الأخيرة لامتصاص الاقتصاد غير الرسمي و مكافحته، وتم إيضاح أن الأمر يتعلق بسلسلة من التحفيزات و التخفيفات الجبائية منها، الإعفاء من مختلف الرسوم و التخفيضات الجبائية التي قد تبلغ 70% و الموجهة للمستثمرين و غيرهم من التجار الصغار، مما يسمح بتكريس "التحضر الجبائي " لدى المتعامل الاقتصادي.

كما تم الإشارة إلى انه " لدينا ترتيب قانوني وجبائي مهم في إطار الجهود الرامية إلى امتصاص الاقتصاد غير الرسمي " موضحا أن هذه التخفيضات الجبائية موجهة للمؤسسات التي تم استحداثها في إطار مختلف ترتيبات الاستثمار وإقامة نشاطات اقتصادية، كما تم التوصل إلى أنه، سيستفيد من هذه التخفيضات المستثمرين التابعين لقطاع الفلاحة و الصناعة و الصناعة الغذائية و الذين تم تأسيس مؤسساتهم خاصة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وفي دراسة أخرى تم عرض مختلف آليات استحداث مناصب الشغل و النشاطات الاقتصادية من قبل الشباب، كما تم التأكيد على إمكانية القضاء على الاقتصاد غير الرسمي،

وتوصل أحد الخبراء الاقتصاديين في موضوع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى أنه " يمكن تقليص الاقتصاد غير الرسمي من خلال هذه الترتيبات و كذا بفضل عمل عميق من قبل الجماعات المحلية في مجال استحداث النشاطات الإقتصادية من قبل المقاولين الشباب"، مبرزا جهود السلطات العمومية الرامية إلى امتصاص الفاعلين في القطاع الإقتصادي و التجاري غير الرسمي من خلال تشجيع التكوين المهني.

ومن جانبه أكد مدير الدراسات بوزارة التجارة "**نور الدين زايت**" أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود إلى عهد الاقتصاد المسير الذي كان يتميز باضطرابات دورية في تموين السوق و بالمضاربة أيضا، من جهة أخرى أشار باحث بمركز البحث الاقتصادي التطبيقي للتنمية، إلى أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي راجعة إلى" اختلال اقتصادي في الجزائر "حيث لا يوفر القطاع القانوني مناصب شغل كثيرة لأصحاب

الطلبات، وأشار أن الثقل الضعيف للاقتصاد غير التجاري و السوق غير التنافسية والاحتكار تشكل جميعها عناصر انتشار الاقتصاد غير الرسمي موضحا أن" الإقصاء الاجتماعي" هو المصدر الرئيسي لبروز هذه الظاهرة، و أكد أنه من بين 10 جزائريين، 7 يدخلون عالم الشغل دون أية شهادة ولا أي تأهيل، وحاجيات السوق تفوق مستوى تعليم طالبي مناصب الشغل لاسيما الشباب.

وقال المحاضر أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يعرف أعلى نسبة من الاقتصاد غير الرسمي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة خلال البرامج الخماسية، أوصى المتحدث بتعزيز التنسيق ما بين القطاعات و كذا العلاقة بين مختلف هيئات الدولة لاسيما المركز الوطني للتجارة و صناديق التأمينات الإجتماعية، مؤكدا على ضرورة تطور فعالية الإعفاء الجبائي الذي يعد حسبه " أكثر من ضروري".

وتم خلال أشغال هذا الملتقى التطرق إلى الخبرة التونسية في معالجة الاقتصاد غير الرسمي (رئيسة المنظمة غير الحكومية التونسية المتخصصة في التمويل المصغر و التقليص من نسبة انتشار)، إلى أنه لا يجب محاربة الاقتصاد غير الرسمي لأن آلاف العائلات تعيش بفضله، بل يجب مرافقته و مساعدته على أن يصبح قانونيا، مؤكدة على أهمية المقاولاتية الإجتماعية و التضامنية في إنشاء وتمويل النشاطات التي توفر مناصب الشغل.[1]

[1]- وكالة الأنباء الجزائرية 13 مارس2012 ،**المرجع نفسه**، ص05.

خلاصة الفصل:

نظرا لكبر حجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تتكون الآثار، فالاقتصاد غير الرسمي يحدث آثار خطيرة على الاقتصاديات التي ينتشر فيها، لاسيما آثاره السلبية على العائدات الضريبية والكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، وما يتسبب فيه وجود الاقتصاد غير الرسمي من تشويه لبيانات إجمالي الناتج المحلي وكافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي في المجتمع وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السياسات الاقتصاديات المتبعة على المستوى الكلي، لذلك فإننا نرى أن الآثار الإيجابية التي يحدثها الاقتصاد غير الرسمي على النشاط الاقتصادي في المجتمع، لاسيما أهميته في معالجة مشكلة البطالة، تتضاءل إلى الحد الذي يمكن معه التغاضي عنها في إطار السعي الدائم نحو القضاء على هذه الظاهرة وحصرها في أضيق نطاق ممكن.

من خلال العرض السابق يتبين مدى ثقل الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري من خلال تواجده في مستويات مختلفة سواء في مجال السلع و الخدمات ، أو في مجال سوق الشغل وحتى على مستوى سوق الصرف الأجنبي.

إن الجزائر وبحكم المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها خاصة في مجال الأنشطة الموازية فينبغي عليها الإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تمكن من إحداث التوازن الاجتماعي والاقتصادي مع مراعاة دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة

الخـــــــاتـمة الـعـــــــامة:

إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية يستلزم إتباع منهجية معينة عادة ما تستخدم الخطوات التالية: دراسة أسباب ظهور هذه الظاهرة، مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وذلك من أجل معرفة الطرق الواجب إتباعها للتعامل معها.

إلا أن مثل هذه المنهجية لا تكون سهلة التطبيق عند دراسة الظواهر الاقتصادية المعقدة مثلما هو الحال بالنسبة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وذلك نظرا لتشابك عناصره المختلفة التي تصعب كيفة التعامل معه.

إن بحثنا هذا ما هو إلا محاولة للتعرف وجذب الاهتمام إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من حيث كونها إحدى المشاكل الرئيسة التي تواجه اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وبما أنه لا يوجد تعريف شامل ودقيق ومقبول من طرف الجميع للاقتصاد غير الرسمي، قمنا من خلال هذا البحث بتقديم مفاهيم مختلفة له للإحاطة بكل جوانبه محاولين بذلك التوصل إلى ماهيته.

تم التعرض في الفصل الأول إلى الأسباب الكامنة وراء انتشار ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهي أساب متعددة ومتنوعة تختلف من بلد إلى آخر تبعا للأوضاع والظروف السائدة فيه ومختلف القوانين والتنظيمات المطبقة والمعمول بها. إلا أنه نظرا لسريته وعدم مشروعيته فإنه لا يؤخذ به في المحاسبة الوطنية، نظرا لكون أن هذه الأنشطة تمارس من قبل أشخاص ومؤسسات فردية لا توجد لديها أنظمة محاسبية وفقا للمعايير المتعارف علها، أو أنها ليس لها المعرفة اللازمة التي تؤهلها للقيام بذلك، أو أنها تحاول إخفاء وضعها المالي خوفا من التعسف الضريبي، كما تطرقنا إلى مجموعة من النشاطات المشكلة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحسب درجة خطورتها و مردوديتها، مع إبراز أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء استفحال الظاهرة في جميع بلدان العالم لاسيما في البلدان النامية.

وقد خصص الفصل الثاني في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وكذا فيما بين الدول، لذا بينا كيفية تأثيره على اقتصادياتها، وكانت أغلبها آثارا سلبية وبعضها فقط إيجابي، وعليه فقد تبين أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في تفاقم المشاكل الاقتصادية بدلا من معالجتها ويتضح ذلك جليا في دراستنا لتجارب بعض الدول (تونس، مصر، العراق)، باعتبار هذه البلدان من الدول النامية، إلا أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تشكل خطرا كبيرا على اقتصادياتها.

وفي الفصل الثالث حاولنا إسقاط الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى مختلف المراحل التي مرت بها الظاهرة وأسباب انتشارها في المجتمع الجزائري، وأهم مظاهره من أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة، وبينا حجمها و مختلف آثارها على الاقتصاد الجزائري، وكذا سبل معالجتها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد هذا العرض الموجز للبحث والمتمحور حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، أثاره وسبل مواجهته تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- رغم الآثار السلبية التي تنجم عن الاقتصاد غير الرسمي إلا أن له آثارا ايجابية، فهو يوفر دخلا لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع في الدول النامية، من حيث اعتباره كإستراتيجية للعيش (**هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى**).
- رغم الطبيعة السرية لأغلب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فقد تمكن الباحثين من قياس حجمه بطرق مختلفة، ومع تعدد مناهج وطرق القياس فإنه لا يمكن تقرير أفضلية طريقة معينة عن غيرها، إذ كل طريقة رهينة بنائها الفروض التي قامت عليها، وكذا الإحصائيات والبيانات المختلفة التي استعملتها (**هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية**).
- إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ترجع إلى عدة أسباب متداخلة ومتشابكة، غير أن السبب الرئيسي وراء بروزها في التسعينات تحديدا هو المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري والإصلاحات المتخذة وما رافقها من اختلالات هيكلية وممارسات سلبية أثرت على الاقتصاد ككل، وساهمت في نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي (**هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**).
- يمارس الاقتصاد غير الرسمي تأثيرا سلبيا على الإيرادات الضريبية، حيث يحرم الخزينة العامة من مبالغ معتبرة، كما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي من خلال انحراف بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل البطالة، التضخم، معدل الصرف...الخ، (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**).

النتائج العامة:

انطلاقا مما سبق توصلنا إلى النتائج العامة التالية:

- على الرغم من الجهود المبذولة حديثا للتحكم في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، فإن جل المحاولات الرامية للوصول إلى تعريف دقيق لهذه الظاهرة تبين أنها غير مثمرة، خاصة أن هذا المصطلح يشمل تشكيلة من الوضعيات وعددا كبيرا من الحقائق غالبا ما تكون متراكبة، تمتد من النشاط الرامي إلى تحقيق القوة إلى الجريمة المنظمة، مرورا بتشكيلة واسعة من الممارسات غير الشرعية تعتمد في معظم الأحيان على النهب، ويثير هذا التنوع الكبير كثيرا من الغموض كما أنه يقتضي مقاربات ومعالجات مختلفة اختلافا كليا.
- يوجد ثمة ارتباط قوي بين درجة التقدم الاقتصادي للدولة وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الداخلي الخام، حيث تنخفض هذه النسبة مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي للدولة وكذا الشفافية في تطبيق القوانين، ومن ثمة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها.
- وتعد هذه النتيجة منسجمة مع ما سبق ولاحظناه عند دراسة أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومنه زيادة نسبته مع انتشار معالم التخلف الاقتصادي وما ينجم عن ذلك من ندرة في عرض السلع وعدم مرونة الأجهزة الإنتاجية والاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد، حيث تؤدي هذه المعالم إلى خلق البيئة الملائمة والمناخ المناسب لنمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي.
- إن قمع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والقضاء عليها واقتلاعها من جذورها مسألة صعبة للغاية، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء يتعايش الاقتصاد غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح الأسلوب الأمثل أمام صانعي السياسة الاقتصادية هو البحث عن علاج يتناسب وطبيعة الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض حوافز وإغراءات الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يؤدي إلى تضييق حجم الاقتصاد غير الرسمي وحصره في أضيق نطاق ممكن، بحيث يتم الوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه "الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي" بحيث يتم التقليل من آثاره السلبية إلى أدنى مستوى ممكن.

- تبقى الإجراءات المتخذة للحد من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر غير كافية، حيث نجد أن هذا الأخير في زيادة مستمرة من سنة لأخرى.
- من مظاهر النمو الكبير لحجم الاقتصاد غير الرسمي في أغلب المدن الجزائرية ظاهرة انتشار الباعة المتجولين في أغلب أحياء هذه المدن وبأكثر حدة في ذات الكثافة السكانية العالية منها.
- ساهم الاقتصاد غير الرسمي في خفض معدل البطالة بالجزائر بدرجة كبيرة، وذلك بفضل التشغيل غير الرسمي.

التوصيات:

إذا لم يتم اتخاذ إجراءات للتحكم في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، فإن ذلك سيؤدي إلى نموها لفترة طويلة وذلك على حساب النشاطات الرسمية، وفي هذا الصدد يمكن تقديم بعض الاقتراحات الكفيلة للحد من انتشار هذه الظاهرة:

- إجراء دراسات من شأنها إبراز خصائص هذه الظاهرة وقياس مدى تطورها عبر الزمن باستخدام طرق مختلفة حتى يمكن الوصول لتقديرات تقترب من الحقيقة وتحديد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي وتقييم مزايا ونقائص الاقتصاد الرسمي وذلك في سياق اقتصاد انتقالي نحو اقتصاد السوق.
- تستحق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المزيد من الاهتمام، وأخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، لاسيما وأن الاقتصاد غير الرسمي بلغ نسب لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، بسبب ما عرفته اقتصادياتها من اختلالات هيكلية.
- انعدام سياسة واضحة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث لا تكفي بعض الإجراءات المنفردة، بل يجب أن نعمل على اعتماد إجراءات متكاملة تحت سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف.

الاقتراحات:

وبناءا على النتائج السابقة نقدم الاقتراحات التالية:

- استغلال الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة بتوجيهها إلى ميادين الاستثمارات المنتجة لتطوير القاعدة الإنتاجية، وتنشيط الطلب، وتوفير الشغل وزيادة النمو.
- اصلاح أجهزة الإدارة الضريبية التي تتميز بالثقل والبيروقراطية وعدم المرونة، بمراجعة قاعدة حساب الضريبة وإعادة النظر في المعدلات الحالية وتخفيضها بالنسبة لذوي الدخول الثابتة وحصرها في نوع واحد أو نوعين على الأكثر.
- محاربة الغش والتهرب الضريبيين بتشييد عمليات الرقابة وإلزامية المراجعات الدورية وزيادة العقوبات.
- تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس المقاولات المصغرة والصغيرة وفي ذات الوقت تشديد الرقابة على أنشطتها لكي لا تتحول إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
- الاجتهاد أكثر في زيادة إدماج الاقتصاد غير الرسمي في نظام الحسابات الاقتصادية الوطنية.

إن الجزائر وبحكم المشاكل الكبيرة التي تتخبط فيها خاصة في مجال الأنشطة الموازية فينبغي عليها الإسراع في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي تمكن من إحداث التوازن الاجتماعي والاقتصادي مع مراعاة دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع واستخلاص بعض النتائج منه وجدنا أن هذا الموضوع له مجال واسع للدراسات المستقبلية نذكر منها على سبيل المثال:

- دراسة قياسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (2014-2017).
- دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وتأثيره على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
- الفساد الاقتصادي والاقتصاد الموازي وأثرهما على الاقتصاد الجزائري.
- سلوك الأطفال في ظل عمالة القطاع غير الرسمي (دراسة سوسيولوجية لحالة الجزائر).
- السوق السوداء للنقد الأجنبي في الجزائر.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.

الإهداء.

المستخلص.

فهرس المحتويات.

فهرس الجداول والأشكال.....I

مقدمة عامة..... أ – د

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي..... 9

المبحث الأول: نشأة وماهية الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي..... 10

المطلب الأول: نشأة ظاهرة الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي وتسمياته المختلفة..... 11

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي..... 16

المطلب الثالث: خصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات غير الرسمية..... 17

المبحث الثاني: أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي..... 25

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية..... 26

المطلب الثاني: الأسباب الإدارية..... 29

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والسياسية..... 32

المبحث الثالث: مظاهر و أشكال الاقتصاد غير الرسمي.....36

المطلب الأول: الأنشطة المشروعة.....36

المطلب الثاني: الأنشطة غير المشروعة..... 37

المطلب الثالث: رأس المال غير المنتج والفقر وواقع المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي..... 39

المبحث الرابع: طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي ومؤشراته وعلاقته بالاقتصاد الرسمي..... 43

المطلب الأول: حدود تحليل الاقتصاد (القطاع) غير الرسمي..... 43

المطلب الثاني: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسميومؤشرات قياسه..... 45

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والفرق بينهما.....57

خلاصة الفصل الأول..... 60

الفصل الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي وسبل معالجته–عرض تجارب بعض الدول– 62

المبحث الأول:حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم..... 63

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية..... 64

المطلب الثاني: البلدان في مرحلة الانتقال الاقتصادي..... 67

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة (OCDE)..... 69

المبحث الثاني :آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي..... 73

المطلب الأول: الآثار السلبية..... 73

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية..... 83

المطلب الثالث: سبل مواجهة الاقتصاد غير الرسمي..... 86

المبحث الثالث: دراسة الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول..... 90

المطلب الأول: دراسة تجربة تونس في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 90

المطلب الثاني: دراسة تجربة مصر في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي..... 102

المطلب الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في العراق..... 110

خلاصة الفصل الثاني..... 115

الفصل الثالث: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر –آثاره وسبل مواجهته–.....116

المبحث الأول: واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 118

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في الفترة (1962-2015)..... 118

المطلب الثاني: مصادر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأسباب انتشاره..... 126

المطلب الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 131

المبحث الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 144

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بالنسبة للناتج الداخلي الخام..... 144

المطلب الثاني: حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر..... 148

المطلب الثالث: الأسواق غير الرسمية في الجزائر..... 154

المبحث الثالث:الآثار المترتبة عن الاقتصاد غير الرسمي، وسبل مواجهته في الجزائر..... 157

المطلب الأول: تأثيرات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات، سوق الصرف، سوق العمالة)..... 157

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الاقتصاد غير الرسمي..... 165

المطلب الثالث:سبل مواجهة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر..... 169

خلاصة الفصل الثالث..... 176

خاتمة عامة..... 182

قائمة المراجع.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	14
(2-1)	مقارنة بين السوق السوداء والسوق الموازية	41
(3-1)	تقدير وقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي	51
(4-1)	مقارنة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي	59
(5-2)	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي	63
(6-2)	نسبة الاقتصاد غير الرسمي من لناتج الداخلي الخام لبعض البلدان النامية	64
(7-2)	حجم التشغيل غير الرسمي في بعض بلدان التحول الاقتصادي	67
(8-2)	حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول التحول الاقتصادي (1999-2003)	68
(9-2)	حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول المتقدمة (1999-2003)	70
(10-2)	المؤشرات الاقتصادية المدروسة لبعض البلدان المتقدمة سنة 2013	72
(11-2)	العينة حسب متوسط السن	82
(12-2)	العينة حسب متوسط عدد الأولاد	82
(13-2)	أهم مؤشرات الاقتصادية الفترة (2001-2008)	91
(14-2)	حجم الاقتصاد غير الرسمي في تونس مابين الفترة (1981-2003)	94
(15-2)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض القطاعات في مصر	108
(16-2)	يمثل نسبة الاقتصاد غير الرسمي في العراق من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2007-2011)	112
(17-3)	تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة(1970-1990)	119
(18-3)	تطور سعر الصرف دج/$ بين السوق الرسمية للصرف والسوق السوداء(1991-2001)	122
(19-3)	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة(1998-2006)	122
(20-3)	تطور عوائد المحروقات الجزائرية (1999-2011)	124
(21-3)	تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2010)	124
(22-3)	مختلف المعاملات والأنشطة المشروعة المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي	134
(23-3)	نسب بعض الضرائب لقانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2015	136
(24-3)	تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة (2004-2010)	137

(25-3)	تطور حجم التهرب الضريبي في الفترة (2000-2005)	138
(26-3)	عدد المخالفات الجمركية ومخالفات التهريب المعاينة خلال الفترة (2000-2006)	140
(27-3)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة (2001-2007)	142
(28-3)	حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستعمال طريقة الطلب على النقود(1999-2003)	144
(29-3)	تطور الناتج الداخلي الخام الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)	145
(30-3)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي سبتمبر 2013	146
(31-3)	تطور العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2009-2013)	149
(32-3)	مؤشر عتبة الفقر في الجزائر لسنة 2013	150
(33-3)	تطور التشغيل بحسب القطاعات في الفترة (2001-2010)	150
(34-3)	يمثل التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001- 2010) نسبة إلى إجمالي التشغيل	151
(35-3)	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل بعض العملات بتاريخ 31 ديسمبر 2015	156
(36-3)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الرسمي والسوق غير الرسمي	162

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب المؤشرات الأربعة المختلفة	54
(2-1)	حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	57
(3-3)	تطور البطالة في الفترة (1992-2013)	128
(4-3)	تطور حجم الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)	130
(5-3)	تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من(1970- 2013) حسب مقاربة MIMIC لصاحبها Schneider F,	148
(6-3)	هرم التدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق غير الرسمي	159
(7-3)	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1996-2008	166

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية

أ.الكتب:

1. عاطف وليم اندراوس،**"الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
3. عبد الحميد عبد المطلب ،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003
4. عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
5. عطية المهدي الفيتوري، **الرقابة على الصرف الاجنبي والقيود الكمية على الواردات وآثارهما على سعر الصرف الدينار الليبي**، منشورات جمعية الاقتصاديين الليبيين، الطبعة الأولى، ليبيا، 2004.
6. ناشد سوزي عدلي، **الإتجار في البشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي**، منشورات الجلي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008.
7. نسرين عبد الحميد نبيه **:الإقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية،مصر، 2005.

ب.الأطروحات والرسائل:

1. بناصر بوجرفة، **علاقة السببية بين الفقر والاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، اقتصاد التنمية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2014/2013.
2. حورية بورعدة، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "دراسة سوق الصرف الموازي"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، (غير منشورة)، 2014/2013
3. حياة برحمون، **الاقتصاد غير الرسمي واثره على اقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بومرداس، الجزائر ،(غير منشورة)، 2010/2009.
4. رشيدة حمودة، **استراتيجيات إدارة الإقصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011.

5. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية" حالة الجزائر"-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر،(غير منشورة)، 2010/2009.
6. سليمة بوخيط، **القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق –الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر، (غير منشورة)، 2015/2014.
7. عبد الحفيظ عطار، **التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2010/2009.
8. عبد الوهاب سيواني، **التهريب الجمركي واستراتيجيات التصدي له**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،(غير منشورة)، 2007/2006.
9. علي بودلال ، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر، (غير منشورة)، 2007/2006.
10. علي عزوز، **الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير،جامعة الشلف، الجزائر،(غير منشورة)، 2004.
11. فاطمة الزهراء بوكابوس، **سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، البويرة، الجزائر، (غير منشورة) 2012/2011.
12. لابد لرزق، **ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاسها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة-ولاية تيارت-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، (غير منشورة)، 2012/2011.
13. محمد رضا توهامي، **تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ووسائل دمج أنشطته المشروعة**، رسالة ماجستير، علوم تجارية، المسيلة، الجزائر،(غير منشورة)، 2012/2011.

14. مروان بن قيدة، **إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،(غير منشورة)، أفريل2009
15. مروان بن قيدة، **إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، البليدة، الجزائر، (غير منشورة)، 2016/2015.
16. ملاك قارة، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عروض ومقارنة وتجارب: المكسيك، تونس والسنغال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر،(غير منشورة)، 2010/2009.

ت.المقالات والأبحاث :

1. أحمد المبروك أبولسين، **الاقتصاد الخفي وماهيته وطرق تقديره وآثاره-**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، مصر، العدد 05، 2006.
2. أحمد حسين الهيتي، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار- دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989-2008)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والثمانون، 2010.
3. إبراهيم قويدر، **ضحايا للفقر وسياسات التعليم في الاقتصاد غير الرسمي ، النساء والأطفال**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد14، 2007/10/19.
4. اسماعيل قيرة، **تدويل الاقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية**، الباحث الاجتماعي، العدد7 ،07فيفري 2016،متاح على الرابط: .www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/ar1.pdf
5. بيتر كويرك، **غسيل الأموال يثير التشوش في الاقتصاد الكلي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 1997.
6. التحقيق منشور في جريدة الخبر اليومي، العدد: 4244، يوم: 2004/11/02.
7. بوعلام ولهي والعياشي عجلان، **التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، سطيف، الجزائر، 2008.
8. حسين عبد المطلب، **قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الإدارة العامة لدعم برامج القدرة التنافسية، وزارة التجارة

والصناعة، مصر، 2012، متاح على الرابط:
.www.mti.gov.eg/SME/Studies2.htm

9.حسين رحيم، **سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 62/61، 2013.

10.سمير أم سايح، **مناهج قياس مساحات اقتصاد الظل**، الشامل موسوعة البحوث، العدد1، 29فيفري 2016.

11.علي بودلال، **مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، السنة الخامسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، متاح على الرابط:
http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog-post_31.html

12.علي بودلال، **"القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري" دراسة تحليلية تقيمية للفترة (2000-2010)**، بحوث اقتصادية، عربية، العدد65 ، الجزائر، 2014.

13.علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جوان 2015.

14. عالية يونس عبد الرحيم الدباغ، **ارتباط العولمة بغسيل الأموال وأثرها على المال**، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد10، العدد38، 2008.

15. فؤاد ثابت، **تجارب دولية في تطوير القطاع غير الرسمي**، ندوة حول " نحو إدماج الباعة الجائلين في منظومة الاقتصاد الرسمي"، القاهرة، مصر، 13 نوفمبر 2011.

16. فريدريك شنا يدر، دومينيك إنستي **:الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد31 ، مارس 2012.

17. فيتو تانزى، **الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها**، مجلة التمويل والتنمية، عدد4، ديسمبر1983.

18. كمال بن موسى ومحمد براغ، **ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابه وآثاره**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، 2013.

19. محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري(نأصيل المعنى- بحث في الأسباب والآثار)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ديسمبر2011، متاح على:univ-biskra.dz/rem/n10/8.pdf .

20. ماجدة تامر، **اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد1195، 26فيفري 2016، متاح على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=37206

21. محمد دحماني أدريوش وعبد القادر ناصور، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية تحليلية-**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 07، جويلية 2014.

22. محمد شهاب شيحان، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد –العراق حالة دراسية-**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5، العدد 10، جامعة الأبيار، الجزائر، 2013/2012

23. مصطفى خليفة الذوادي، **الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي**، مجلة العلوم التقنية، مؤتمر اقتصاد الظل 2013/09/24، متاح على موقع المجلة الإلكترونية: http://www-stj-com.ly، صيراتة، ليبيا، أبريل 2015،

24. منال حسين عبد الرزاق، **الإطار التنظيمي لتحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي**، قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقها في الحالة المصرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، 2016/03/12، 11:46، متاح على الموقع: http:// www.ulum.nl.

25. أزاد أحمد سعدون، وآخرون، **واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة إلى الاقتصاد العراقي**، المكتب الاستشاري في كلية دهوك، 2008.

26. حسين عبد المطلب الأسرج، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري**، متاح على الرابط: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1618791 &، شوهد بتاريخ 2016/02/24، 14:53.

27. حيان سليمان –باحث اقتصادي-، **اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 24فيفري 2016، 14:50، متاح على الرابط: www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf

28. سعاد كامل رزق، **القطاع غير المنظم في مصر: السمات الأساسية للمنشآت والمشروعات**، مركز البحوث والدراسات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، 2009.

29. شنايدر، **حجم اقتصاد الظل في 31 دولة أوربية و 5 دول أخرى من دول OECDفترة (2004-2013)** متاح على الرابط:
. http://www.econ.jku.at/schneider
30. صالح، عبد الجبار محمد، **الاقتصاد الموازي في العراق**، بحث مقدم إلى وزارة التخطيط، بغداد، 2005
31. عبد الحميد مرغيت، **تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال**، بحوث سياسية واقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016/2015
32. عبد القادر خليل: **دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر**، متاح على الرابط: www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5

ث. المداخلات

1. إبراهيم بورنان وعبد القادر شارف، **الانعكاسات المحتملة للاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007.
2. خامرة السعيد، **أثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الأثار وسبل الترويض ، المركز الجامعي-سعيدة-، الجزائر، 20-21 نوفمبر2007.
3. خالد قاشي، الحاج عرابة، **الاقتصاد الخفي: الظاهرة، الأسباب، الآثار وطرق العلاج(نظرة شمولية)**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007.
4. عادل كدودة والزهرة بن بريكة، **الاقتصاد غير الرسمي: مفهومه، أشكاله،قياسه، أسبابه، معالجته**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:الآثار وسبل الترويض، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20و21 نوفمبر 2007.
5. عبد الكريم بريشي، **الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20-21 نوفمبر 2007..

6. علي عزوز وعبد الباسط بوزيان، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي، الجزائر، جامعة سعيدة، يومي 20،21 نوفمبر 2007.
7. علي عزوز، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20،21 نوفمبر 2007.
8. غوتي بخشي، الاقتصاد غير الرسمي كحل للأزمة: التجربة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20،21 نوفمبر 2007.
9. نصيرة عقبة و دهينة مجدولين، **الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري**، الآثار وطرق المواجهة، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20،21 نوفمبر 2007.
10. ليلى إسمهان بقيق، **العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد (عمليات تبييض الأموال)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20،21 نوفمبر 2007.
11. محمد رمضاني، **التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلي الدمج الناجح**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الأثار وسبل الترويض، المركز الجامعي-سعيدة-، الجزائر، 20،21 نوفمبر 2007.
12. محمد عجيلة ومصطفى بن نوي ، **متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري –مفاهيم وأسس**، مداخلة في ملتقى وطني حول" الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الأثار وسبل الترويض"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، 20،21 نوفمبر 2007.
13. نصر الدين بن شعيب، **تشغيل الأطفال بين الفقر والتسرب من التعليم**، مداخلة في الملتقى الوطني حول "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – الآثار وسبل الترويض"، جامعة سعيدة،الجزائر، يومي 20،21 نوفمبر 2007.

ج. الدراسات والتقارير:

1. إحصاءات صندوق النقد الدولي لسنة 2015.
2. التقرير الاقتصادي والاجتماعي: **تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية**، 2006.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمين أوهام وحقائق**، الدورة الرابعة والعشرون، الجزئر، جوان 2004.
4. الديوان الوطني للإحصائيات 2004، **منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، 2004، متاح على الموقع:www.ons.dz
5. الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، وثيقة رقم1553 SA-5-LSAC-EXP، أديس أبابا، إثيوبيا، 28 سبتمبر 12 -أكتوبر 2119 ،متاح على الرابط:

http://www.africa-union.org/ LSAC-EXP-5-SA15، القانون الشامل، جرائم المخدرات في القانون الجزائري إطار القانون 04/18.

6. بنك الجزائر (النشرات الإحصائية)، متاح على الموقع:

www.bank_of_algeria.dz

7. تقرير الفصل 4 لسنة 2013 ، الصادر عن وزارة المالية حول **:النشاط العمل و البطالة** ، متاح على الموقع: www.mfgov.dz
8. رياض دحمان، **الاقتصاد الخفي الجزء الثاني**، مجلة الباحثون السوريون، العدد 703، 2016/02/28،متاح على الرابط:

.www.syr-res.com/article/6756.htm

9. سوسن جاد، **تحليل بحث استطلاع الباعة الجائلين**، تقرير من إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل، مركز المشروعات الدولية(CIPE)، 15 أكتوبر 2009.
10. صندوق النقد الدولي، واشنطن، (2نسخة إلكترونية)، شوهد بتاريخ:

2016/02/15، 19:15، متاح على الرابط: <

http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf>

11. لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي **:تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات**.
12. منشورات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها لسنة 2015.

13. منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع**، 2013.
14. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق**، الدورة العامة العادية 24 جوان 2004.
15. منشورات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، **إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي**، العدد الخامس، 1999/19/7، شوهد بتاريخ 2016/03/5، 21:21، متاح على الموقع: www.parcegypt.org_arabic_link.
16. منشورات مكتب العمل الدولي جنيف، **توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم**، الطبعة الاولى، 2013، متاح على الموقع: www.ifrro.org.
17. منشورات منظمة العمل الدولية، **نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم**، قاموس المصطلحات، الطبعة الأولى، 2009.
18. نزيه عرمان، **الاقتصاد غير المنظم (المفهوم، الخصائص، الإدماج)**، وزارة العمل، يناير 2015.
19. نشرة صندوق النقد الدولي.
20. نوارة وائل، **الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، 2007/10/19، ص7.
21. وكالات الأنباء الجزائرية لسنة 2013، متاح على الموقع: https://www.djazairess.com
22. وكالات النهوض بالاستثمارات التونسية، **مناخ الاستثمار في تونس، تقرير وزارة الفلاحة والموارد المالية**، 2008.

ح. تقارير صحفية وبرامج تلفزيونية:

1. ابراهيم عيسى، **أسباب لفشل الدولة في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي**، حصة تلفزيونية" العد التنازلي TOP10"، القاهرة، مصر، فيديو متاح على اليوتوب، شوهد بتاريخ 2016/03/05، 18:41، متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=wYnwOGJcsWk
2. بشير مصيطفى- خبير اقتصادي-، جريدة الفجر 2015/08/15، متاح على الرابط: http://www.djazairess.com/alfadjr/311634
3. بوابة فيتوا، **رئيس بنك مصر: 2.2 تريليون جنيه قيمة الاقتصاد غير الرسمي**، تقرير صحفي، جريدة فيتوا المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:28، متاح على الرابط: www.vetogate.com/1815274

4. بوابة فيتو، **دراسة "إتحادات الصناعات.." حجم الضرائب على الاقتصاد غير الرسمي يصل 150 مليار جنيه**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:36، متاح على الرابط:
www.alamelarab.com/NEWSPA/vetogate.htm
5. بوابة فيتو، **دراسة ضم الاقتصاد غير الرسمي يزيد حصيلة الضرائب150 مليار جنيه سنويا**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:34، متاح على الرابط: www.vetogate.com/948121
6. بوابة فيتو، **"الاقتصاد غير الرسمى" دولة الأثرياء.. 2.6 تريليون جنيه حجم استثماراته**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:26، متاح على الرابط:www.vetogate.com/2000987
7. بوابة فيتو، **"المهدي" القطاع غير الرسمي يخرج الاقتصاد المصري من "كبوته"**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:37، متاح على الرابط:
www.alamelarab.com/NEWSPA/vetogate.htm
8. بوابة فيتو، **"محمد البهى" 5 تريليون جنيه حجم الاقتصاد غير الرسمي**، تقرير صحفي، جريدة فيتو المصرية، شوهد بتاريخ: 2016/02/15، 12:30، متاح على الرابط: www.youm7.com/story/0000/0/0/-/2121739
9. جريدة النهار اليومية، العملة الصعبة تعرف قفزة نوعيى في السوق الموازية، متاح على الرابط:
www.ennaharonline.com/.../271094-
10. جريدة الجزائر لجديدة، 2015/07/29، متاح على الرابط:
http://www.djazairess.com/alfadjr/311634
11. سيد علي سعد الله- باحث اقتصادي-، صندوق **النقد الدولي يحذر حكومة سلال من البطالة**، تقرير صحفي، الجزائرية للأخبار، متاح على الرابط:
www.dzayerinfo.com/ar/mobile/other/.../3135.html
12. وكالة الأنباء الجزائرية 13 مارس2012 ، **ملف صحفي فيما يخص ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي بمشاركة عدة جامعيين و خبراء و مختصين أجانب و ممثلين عن مؤسسات ذات خبرة في هذا المجال حسبما علم لدى المنظمين.**

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ. الفرنسية:

1. **Anis Kacem et autre**: libéralisation commerciale, économie informellle et capital social vers un regard critique et application aux pays du maghreb,2006.
2. bruno LAUTIER **«L´économie informelle dans le tiers monde»** Edition la Découverte، Paris، 2004
3. Bts: Rapport d'activité, Tunisie, 2000.
4. Banque centrale de Tunisie, information en ligne, www.ins.nat.tn, 2008.
5. D'après Jean-charles WILLARD «**L'économie souterraine dans les comtes nationaux»**،revue Economie et statistiques N 226، Novembre 1989.
6. FNS: Rapport d'activité, Tunisie, 1997.
7. **Ministère du tourisme**: www.tunisie tourisme.com.tn, 2009.
8. **Mondher Benarous:** Le secteur informel en Tunisie ,Répression ou Organisation? Centre d'économie régionale de limonsin, Université de limonges. 2004
9. Office national du tourisme tunisie: ou site: **www.tunisie.com/tourisme/ontt.htm.2008**

ب. الانجليزية

1. Freidrich Schneider: **shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries**, july 2007 : http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf.
2. F. SCHNEIDER , **shadow ecoomies of 145 countries all over the world**. Estimation results over the period 1999 to 2003
3. F.Schneider and Enste, Dominik H(2000)" **shadow Economies: size causes and consequences,Jaurnal of Economic literature**, 38, 77, 144.
4. F. SCHNEIDER, the value added of underground activities: size and measurement of shadow economies and shadow economy labor and measurement force all over world. Opcit.

5. Vito TANZI, «**the Underground Economy in United States, Estimations and Implications»** Banca national de lavora-Quarterly, Review 135. 1980.